

الاقتصادك

الأحد 5 مايو 2019 م - 30 شعبان 1440 هـ - (العدد 2598) - (الثمن - 10 جنيهات)

صدر العدد الأول ديسمبر 1950 برئاسة تحرير د. بطرس بطرس غالي

www.ikahram.org.eg

مع العدد : - ملحق «الأهرام غاز» - كتاب الحج والعمرة من بنك فيصل الإسلامي المصري

دوائر المال والاستثمار

نتائج الاستفتاء تدعم الاستقرار والتنمية

انتعاش الاستثمار والسياحة وتحسن مستويات الدخل



مسئولة البنك الإفريقي للتنمية
مصر مرشحة ضمن كبريات
الدول المصدرة للغاز



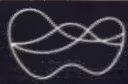
رئيس «القابضة للتأمين»
السوق التأميني يعاني
الركود ومساهمة في
الناتج المحلي أقل من 1%



صفقة المصرف المتحد:

شهادة ثقة جديدة لجدارة القطاع المصرفي

بنوك استثمار: استمرار ارتفاع قيمة الجنيه



wintershall dea

البنك الأهلي المصري

NATIONAL BANK OF EGYPT



MINDS OF ENGINEERS. PIONEERS AT HEART.

Wintershall and Dea have become Wintershall Dea.
We explore and produce gas and oil – worldwide.
Responsibly and efficiently. Now going ahead as one.
For we are pioneers at heart, equipped with 245 years
of experience in engineering excellence.

wintershallda.com





خليفة أدهم

adh77@hotmail.com

قيمة العمل وثمار الإصلاح

وعى وإدراك المصريين لقيمة العمل والإنتاج والحفاظ على الأمن والاستقرار الذى يمثل أساس أى تنمية وتقدم. وللحق نقول إن العمل يجرى على قدم وساق من أجل إصلاح مشكلات متراكمة وتحديث وتطوير قطاعات ومرافق حيوية ظلت تعاني من تدهور كبير عبر سنوات طويلة، وفى مقدمتها قطاعات صناعية كانت تتمتع فيها مصر بمزايا تنافسية لسنوات كبيرة، مصانع الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى مثال واضح، وهو ما توليه الدولة حاليا اهتماما كبيرا، حيث كشف الرئيس عن ضخ ٢٠ مليار جنيه لإصلاح هذا القطاع وتطويره مع وضع الأسس ومنظومة العمل والإدارة التى تضمن استمرار أدائها بتنافسية عالية تلبى احتياجات السوق المحلى ونفاذ منتجاتها إلى الأسواق الخارجية لتعود إلى التصدير كما كانت فى بداية إقامتها.

لقد حرص الرئيس على التأكيد أنه لن يضار أى عامل من خطة الدولة فى التطوير والإصلاح، وأن عمال مصر هم قاعدة الصناعة والتنمية والتقدم، وأن العامل المصرى هو محور التنمية الحقيقى، حيث أكد الرئيس أن الفترة المقبلة تحتاج إلى استعداد عمال مصر الأوفياء لاستيعاب متطلبات المرحلة من السرعة وإتقان العمل والإنتاج، حيث أشار إلى أن مصر تمضى على مسارات متوازنة فى الوقت نفسه، لتعويض ما فاتنا، والالحاق بركب التقدم.

بين السطور

استحوذ أحد الصناديق الأمريكية الكبرى على المصرف المتحد، وفقا لطارق عامر محافظ البنك المركزى، يكتب أهمية لاكثر من سبب، ربما كان أهمها أنه يمثل شهادة ثقة جديدة من كبريات المؤسسات الاستثمارية العالمية فى النظرة المستقبلية للاقتصاد المصرى بعد النجاح الذى حققه الإصلاح الاقتصادى على المستوى النقدى والمالى والمضى قدما فى استكمال الإصلاح الهيكلى، كما يعكس جاذبية القطاع المصرفى بالسوق المصرى لما يتمتع به من قدرة تنافسية عالية والتزامه بالمعايير المصرفية العالمية إلى جانب متانة وقوة القطاع والفرص الواعدة فى السوق المصرية فى ظل التحول إلى الاقتصاد الرقمى والشعور المالى، إضافة إلى الفرص الهائلة للنمو التى تصاحبها زيادة الطلب على التسهيلات الائتمانية.. هذه شهادة جديدة لصلاية وقوة القطاع المصرفى المصرى.

كلمات الرئيس عبد الفتاح السيسى فى عيد العمل، تحتاج إلى التوقف عندها لإدراك معانيها التى تتجاوز مجرد الكلمات الصماء، التى اعتدناها فى تلك المناسبة، إلى بث روح العمل والإنتاج واستنهاض روح التقدم فى المجتمع، الرئيس السيسى كعادته يحرص على توجيه كلماته من القلب بعيدا عن الخطاب المعد، الكلمات التى تخرج من القلب تصل مباشرة إلى قلوب المصريين، لها تأثيرها لأنها كلمات صادقة ومعبرة.

كلمات الرئيس مليئة بالمعاني والرسائل المهمة، ولكنى توقفت كثيرا عند تأكيد الرئيس عبد الفتاح السيسى، فى بداية كلمته بمناسبة عيد العمال، على قيمة العمل والإنتاج فى تقدم الدول والمجتمعات، حيث دعا الرئيس إلى الاهتمام بالعمل وإتقانه، لافتا إلى أنه عند زيارته الخارجية يحرص على التعرف إلى تجارب الدول التى حققت تقدما، ودائما يلتفت انتباهه قيمة العمل والإنتاج فى تقدم هذه الدول، ودعا الرئيس إلى الحرص على تعليم الأبناء قيمة العمل وإتقانه، وأن يحرص كل مواطن فى عمله على بذل كل جهده من أجل نجاح مصنعه أو شركته ومؤسسته التى يعمل فيها.

كلمات الرئيس ذكرتنى بكلمات أحد الزملاء من الصحفيين خلال زيارتنا لإحدى الدول الأوروبية، هؤلاء الناس يحيون العمل كما يحيون الاستمتاع بأوقات الفراغ، يعيشون ويستمتعون بأوقاتهم خلال العطلة الأسبوعية، ولكن باقى أيام الأسبوع يعملون وينتجون، عندما تحل الساعة التاسعة مساء تجد الشوارع تبدو وكأنها خالية من الناس، هم يدركون قيمة العمل والإنتاج، وأنه وحده السبيل لتحسين الدخل والرفاهية، هذا الأمر لا بد أن يدركه ويحرص عليه كل مصرى لأنه لا بديل عنه من أجل تحقيق التقدم الاقتصادى المنشود.

كم كان محقا الرئيس السيسى عندما أكد أن الإصلاح الاقتصادى الذى تنفذه بفضل صبر ووعى المصريين حقق نجاحا فاق التوقعات! ولكن العالم من حولنا يجرى المنافسة شديدة حيث إن الكل يعمل من أجل التقدم وتحقيق الرفاهية وهو ما يتطلب إعطاء أهمية لقيمة العمل والإنتاج. كعادته شدد الرئيس على أن الفضل فى نجاح برنامج الإصلاح يرجع إلى المصريين وتحملهم وصبرهم ووعيتهم، الرئيس كرر هذا الأمر لأكثر من مرة، وقال بشكل قاطع "النجاح الذى تحقق أنتم -المصريين- أصحابه"، كما شدد الرئيس على أن حزمة الإجراءات التى اتخذها مؤخرا لتحسين مستويات الدخل للعاملين والموظفين وأصحاب المعاشات، ليست نهاية المطاف، وأنها خطوة من ألف خطوة وأنها لا تمثل ثمار الإصلاح، فهناك ما هو أكثر من ذلك بكثير، بفضل

مجلات الاقتصاد

صدر العدد الأول ديسمبر 1950 برئاسة تحرير
د. بطرس بطرس غالي

رئيس مجلس الإدارة

عبد المحسن سلامة

رئيس التحرير

خليفة أدهم

مدير التحرير

أحمد السباعي

مدير التحرير للشئون الفنية

محمد النجار

نائب رئيس التحرير

مها زكي

نائب مدير التحرير للشئون الفنية

أحمد نصر

مدير الإعلانات

حسام عارف

Tel.

01001720725

25795366

تصميم الماكيت الأساسي: أحمد نصر

للحصول على النسخة الإلكترونية من مجلة الأهرام الاقتصادي
يرجى التواصل من خلال زيارة الموقع على الرابط الآتي:
www.ik.ahram.org.eg

للمقترحات حول مجلة الأهرام الاقتصادي يرجى التواصل من
خلال البريد الإلكتروني:
ik@ahram.org.eg

الآراء الواردة بالمجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تمثل
بالضرورة وجهة نظر مجلة الأهرام الاقتصادي



30

ملف

يؤكد المستثمرون وممثلو دوائر المال والأعمال
أن إقرار التعديلات الدستورية الأخيرة يعد تصويتا
على الاستقرار واستكمال البناء خلال الفترة
المقبلة، خاصة أن الاستقرار السياسي سينعكس
إيجابيا على الأداء الاقتصادي ويمنح الدولة فرصة
مناسبة لاستكمال مسيرة التطوير والتنمية، الأمر
الذي يشجع القطاع الخاص على ضخ المزيد من
الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، ويبعث
برسائل طمأنينة للخارج قبل الداخل بأن خطط
التنمية المستدامة مستمرة، وأنها لن تتغير، ما
يمكن المستثمر الأجنبي والمحلي من صياغة ووضع
خطط استثمارية طويلة المدى.



48

تحقيق

يناقش «**حالة الاستثمارات**» في ملف أبرز ملامح مشروع القانون الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والحوافز والاستثناءات التي يقدمها المشروع لأصحاب هذه المشروعات والآليات المقترحة للتعامل مع الملف الضريبي لهذه الأنشطة مع تسليط الضوء على تجارب عالمية في هذا المجال. ويقترح الخبراء توفير آليات جديدة لتمويل هذه المشروعات مع تطبيق مزيد من الحوافز التشجيعية لجذب أصحاب هذه المشروعات للدخول تحت مظلة الدولة حتى لا يكون الهدف من القانون فقط هو ضم هذه المشروعات للاقتصاد الحقيقي بل تشجيع هذا القطاع على النمو باعتباره محركاً رئيسياً للاقتصاد.



56

تحقيق

تواصل وزارة التموين والتجارة الداخلية استعداداتها لاستقبال واردات محصول لقمح المحلى من المزارعين من خلال الصوامع التابعة للوزارة حيث بدأ موسم توريد القمح منتصف شهر أبريل، حيث تستهدف الوزارة استلام 3.6 ملايين طن.

أخبار

كامل الوزير يوقع عقد توريد 6 قطارات سكة حديد مكيفة بتكلفة 157 مليون يورو

كشفت السفارة نبيلة مكرم وزيرة الهجرة وشئون المصريين في الخارج عن تنظيم مؤتمر «مصر تستطيع بالاستثمار» في نسخته الخامسة خلال شهر يوليو المقبل.

6

تقارير

حسم البنك المركزي الشائعات التي تداولها السوق حيال تأجيل صفقة بيع المصرف المتحد خاصة عقب إعلان طرح 8 شركات بالبورصة خلال الفترة المقبلة، ومن بينها حصة المال العام ببعض البنوك، مثل بنك القاهرة والعربي الأفريقي الدولي، وطرح شركات في قطاعات البترول والكهرباء والتأمين والحوايات في البورصة.

بنوك استثمار تتوقع استمرار ارتفاع الجنيه أمام الدولار

12

حوار

يؤكد باسل الحينى رئيس الشركة القابضة للتأمين أن محاور خطط التطوير والإصلاح في الشركة القابضة والشركات التابعة تعتمد على رفع قدرات العنصر البشرى لتطوير الخدمة التأمينية والتطوير التكنولوجى وفقاً لأفضل الممارسات وتقديم منتجات جديدة واستغلال المحفظة الاستثمارية التي تبلغ قيمتها نحو 65 مليار جنيه، والتي لم يتم تدويرها منذ سنوات طويلة.

ويكشف في حوار لـ «الاقتصادي» عن إعادة النظر في الحصص المملوكة في الشركات وتحريكها بواسطة المتخصصين بما يحقق أعلى عائد.

44

بقيمة 50 مليون دولار:

«سياف» لتأجير المعدات تتعاون مع مصرف أبو ظبي الإسلامي لإصدار صكوك بالسوق المحلي



حسن محمد

تعتزم شركة سياف لتأجير الطائرات والمعدات إحدى الأذرع الاستثمارية لوزارة الطيران المدني إصدار وطرح صكوك بقيمة 50 مليون دولار بالسوق المصري بالتعاون مع مصرف أبو ظبي الإسلامي.

وقال حسن محمد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة سياف لتأجير الطائرات والمعدات أن الشركة دخلت في مفاوضات جادة واجتماعات مكثفة مع الهيئة العامة لسوق المال لبحث إصدار صكوك بالسوق المحلي لتكون أول شركة لها السبق في عملية الطرح. وأكد في تصريحات لـ «الاقتصادي» أنه جار الحصول على موافقة هيئة سوق المال لطرح الصكوك، لافتاً إلى أن شركته تعتزم إصدار صكوك بقيمة 50 مليون دولار بالتعاون مع أحد المصارف الإسلامية العاملة بالسوق المصري بالإضافة لمكتب قانوني من أكبر المكاتب. وعلم «الاقتصادي» من مصادر مطلعة أن مصرف أبو ظبي الإسلامي هو الجهة التي تتعاون مع شركة سياف في عملية الطرح بصفتها أحد البنوك الإسلامية المتخصصة التي تمتلك أعلى المقومات لإدارة الطرح.

وقال محمد علي، الرئيس التنفيذي، العضو المنتدب لمصرف أبو ظبي الإسلامي مصر في تصريحات سابقة، إن مصرفه التقى عدداً من ممثلي وزارة المالية خلال الفترة الماضية للمشاركة في دعم خطط الوزارة لطرح الصكوك لفترة المقبلة. وأوضح أن عملية إصدار الصكوك تحتاج إلى بيئة تشريعية وقانونية تجري مناقشتها حالياً مع الوزارة للتجهيز لعملية الإصدار، لافتاً إلى اهتمام المستثمرين الأجانب بتفعيل آلية الصكوك ذات العملة المحلية. «ولفت إلى أن قيمة تداول الصكوك على المستوى العالمي تبلغ نحو 500 مليار دولار في الوقت الراهن، وأن الاستحواذ على أي نسبة منها بالنسبة لمصر يمثل أمراً جيداً. وأعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية بمصر، الانتهاء من وضع الإطار التنظيمي والإجرائي المتعلق بإصدار الصكوك لتفعيل تلك الأداة التمويلية في أقرب وقت.

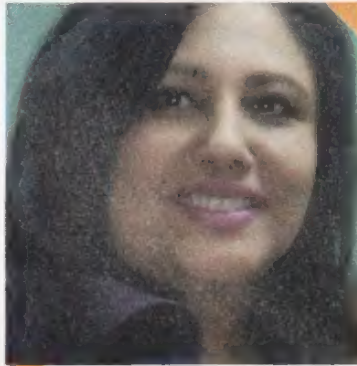
.. والمصرف يشارك في معرض تكنوبيرنت الدولي لصناعات الطباعة

شارك مصرف «أبو ظبي الإسلامي - مصر» في معرض «تكنوبيرنت الدولي العاشر لصناعات الطباعة 2019»، أكبر معرض دولي في الشرق الأوسط وإفريقيا، والذي ينظمه مركز تحديث الصناعة واتحاد الصناعات المصرية والجمعية التعاونية الإنتاجية لصناعات الطباعة ومستلزماتها، والذي أقيم في مركز القاهرة الدولي للمؤتمرات بمدينة نصر خلال الشهر الماضي. وذلك في إطار دور مصرف «أبو ظبي الإسلامي - مصر» في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والمساهمة في تنمية المجتمع المصري، وحرصاً منه على المشاركة الفعالة في مبادرة البنك المركزي المصري لدعم المشروعات الصغيرة.

«القاهرة» يفاوض جهاز المشروعات لاقتراض 200 مليون جنيه للتمويل متناهي الصغر

◀ نيفين بدر الدين: 3.6 مليار جنيه تمويلات مستهدفة بنهاية العام الجاري

كتبت: د. آيات البطاوي



نيفين بدر الدين

دخل بنك القاهرة في مفاوضات مع جهاز تنمية المشروعات لاقتراض 200 مليون جنيه للتمويل متناهي الصغر.

قالت نيفين بدر الدين رئيس القطاع المركزي للتمويل متناهي الصغر بجهاز تنمية المشروعات إن الجهاز دخل في مفاوضات مع عدة بنوك لتوقيع عقود تمويلية أبرزها الأهلي ومصر والشركة المصرفية، لافتة إلى أن هناك مفاوضات مع بنك القاهرة لاقتراض 200 مليون جنيه للتمويل متناهي الصغر.

وأوضحت لـ «الاقتصادي» أن الجهاز يسعى إلى الوصول بتمويلات القطاع متناهي الصغر فقط إلى 6.3 مليار جنيه من خلال التعاون مع الجمعيات والشركات والبنوك، مقابل 820 مليون جنيه جرى ضخها خلال الربع الأول من

أضافت أن الجهاز يولي اهتماماً كبيراً بالمرأة التي استحوذت على نحو 48% من هذه التمويلات.

أضافت أن البنوك بخلاف الجمعيات والشركات قامت بدور كبير في نشاط التمويل متناهي الصغر ليرتفع حجم التمويلات بالسوق إلى 17.5 مليار جنيه لنحو 3.1 مليون عميل قائم.

وكشفت رئيس الجهاز المركزي للتمويل متناهي الصغر بجهاز تنمية المشروعات، عن تجاوز التمويلات الممنوحة حاجز الـ 1 مليار جنيه للمشروعات متناهي الصغر منذ عام 1992 وحتى الوقت الحالي.

وبلغ إجمالي التمويلات التي تم ضخها خلال 2018 قرابة الـ 3.1 مليار جنيه، واستحوذت التمويلات المباشرة للتمويل متناهي الصغر على نسبة بين 3% و5% من حجم التمويلات.

العام الجاري، شملت 56 ألف مشروع متناهي صغر.

عقد المؤتمر الخامس لـ «مصر تستطيع» بالاستثمار يوليو المقبل

كتبت: منار مختار

كشفت السفيرة نبيلة مكرم وزيرة الهجرة وشؤون المصريين في الخارج، عن إجراء اجتماعات مستمرة مع الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، لمتابعة الاستعدادات الخاصة بتنظيم مؤتمر «مصر تستطيع بالاستثمار» في نسخته الخامسة والمقرر انعقاده خلال شهر يوليو المقبل.

وقالت إن هدف المؤتمر هو وضع مصر على خريطة الاستثمار العالمية، والترويج لخريطة مصر الاستثمارية، مؤكدة أن المؤتمر يركز على قطاعات اقتصادية مهمة ويكون القطاع العقاري والتعليمي والصحي على أولوية أجندة المؤتمر إلى جانب القطاع الصناعي والزراعي، والتركيز على الاستثمار في العنصر البشري في ظل توجيهات القيادة السياسية كما فعلت دول مثل اليابان وكوريا.

وكشفت عن تقدم أكثر من 70



نبيلة مكرم

مستثمرا مصريا بالخارج حتى الآن بدول مختلفة منذ فتح باب التسجيل الإلكتروني من خبراء الاقتصاد ورجال الأعمال وقيادات اقتصادية نسائية للمشاركة في المؤتمر من خلال موقع الوزارة.

وأكدت أن سلسلة مؤتمرات «مصر تستطيع» حققت في الدورات السابقة أهدافا كبيرة، ونجحت في ربط العقول

والطيور المهاجرة بالوطن وقضايا التنمية والتقدم. وأشارت وزيرة الهجرة إلى أن المؤتمر في نسخته الخامسة سيعرض التجارب الناجحة للمستثمرين المصريين بالخارج في إطار نقل المعرفة وتبادل الخبرات، ودعوتهم للاستثمار في مختلف المشروعات القومية في مصر، وأطلقت السفيرة نبيلة مكرم وزيرة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج مبادرة «مصر تستطيع بالاجتهاد» وتدعو جميع المصريين بالخارج أصحاب المهن البسيطة الذين استطاعوا باجتهدهم الوصول إلى قمم النجاح بالدول التي يقيمون بها لإرسال قصص نجاحهم على البريد الإلكتروني الخاص بالوزارة. على أن يتم دعم تلك النماذج المصرية التي استطاعت بالاجتهاد، تحقيق نجاح في الخارج من الوطنيين المحبين لوطنهم، للاستفادة من خبرتهم في الخارج بمشروعات بسيطة توفر فرص عمل لخدمة أهالي قراهم في مصر.

«العقارى» يستهدف 600 مليون جنيه أرباحا بنهاية 2019

كتبت: د. آيات البطاوى

يستهدف البنك العقارى المصرى العربى تحقيق أرباح بقيمة 600 مليون جنيه 2019.

قال عمرو جاد الله نائب رئيس البنك العقارى: إن البنك نجح في تجاوز مرحلة الخسائر وتحقيق أرباح مبدئية بقيمة 400 مليون جنيه منذ أكتوبر 2017 وحتى نهاية مارس الماضى.

وأوضح جاد الله لـ «الاقتصادى» أن البنك يستهدف الوصول بأرباحه إلى 600 مليون جنيه بنهاية العام الجارى وتقليص الخسائر التى أثرت في أدائه خلال السنوات الماضية.



عمرو جاد الله

قال إن البنك يسعى للوصول بشبكة فروع البنك إلى 40 فرعاً خلال 2020 عبر افتتاح 8 أفرع جديدة خلال العام الجارى والمقبل.

أضاف أن البنك يسعى إلى الوصول بمكينات الصراف الألى إلى 50 ماكينة بحلول 2020 مقابل 20 ماكينة حالياً مع إضافة جميع الخدمات الخاصة بالسحب والإيداع وتحويل والأموال من خلالها.

وبلغ إجمالى التمويلات التى جرى ضخها من قبل البنك العقارى لشركات التأجير التمويلية وشركات التخصيم مليارى جنيه لـ 15 شركة.

25% خصومات على السلع الغذائية والمفروشات بأهلا رمضان

كتبت: هالة ياقوت

افتتح أحمد الوكيل رئيس اتحاد الغرف التجارية، معرض «أهلا رمضان» بأرض كوتة، لتوفير السلع الغذائية للمواطنين بأسعار أقل من مثيلاتها في الأسواق الأخرى حيث تصل نسبة الخصومات إلى 25%. ويشهد المعرض مشاركة كبيرة من شركات القطاع الخاص إلى جانب الشركة القابضة للصناعات الغذائية وهى إحدى مؤسسات القطاع الحكومى.

وأثناء تفقده أقسام المعرض استفسر عن أسعار المواد الغذائية الأساسية

للتأكد من توافرها بأسعار تناسب المواطن البسيط، لافتاً إلى أن المحافظة تدعم المعرض بالأرض والخدمات من أمن وكهرباء والغرفة التجارية تتحمل تكلفة الإنشاءات وتمنحها للشركات المشاركة في المعرض مقابل إعطاء تخفيضات على السلع لأهالى الإسكندرية، كما استفسر المحافظ من رواد المعرض عن أسعار المنتجات ومدى جودة السلع، ويقام معرض كوتة على مساحة 2400 متر، ويضم هذا العام ما يقرب من 60 عارضا، كما أن نسبة الخصومات هذا العام على السلع من 15% وحتى 25%. وقد تم وضع لافتات توضح أسعار المنتجات قبل وبعد الخصومات.

رئيس غرفة الأقصر الجديد:

إنشاء بورصة سلعية للسلع الاستهلاكية قريبا

كتبت: أسماء البنجي

أكاديمية التجزئة توقع بروتوكولات لريادة الأعمال والتصدير



عاطف سعد

كشف عاطف سعد رئيس أكاديمية التجزئة للغرفة التجارية بالقاهرة، عن أن غرفة القاهرة ستوقع بروتوكولا للتعاون مع المعهد المصري خلال الفترة المقبلة، خاصة بـ"ريادة الأعمال" لتدريب رواد الأعمال وكيفية إنشاء وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مشيراً إلى أن تكلفة التقديم لبرنامج ريادة الأعمال 200 جنيه فقط، مؤكداً أن جميع البرامج التي تقدمها أكاديمية التجزئة مدعمة وبأقل تكلفة، موضحاً أن البرنامج سيتم إلى نحو 40 ساعة وستتم متابعة رواد الأعمال الحاصلين على هذا البرنامج بشكل دوري، مشيراً إلى أن الهدف من البرنامج هو تعليم فن الإدارة والقيادة، وتكوين كوادر الصف الثاني حتى تكون قيادة على تحمل المسؤولية وعدم الاعتماد فقط على الصف الأول.

وقال رئيس الأكاديمية: يجري التحضير لبرنامج تدريبي لمزاولة التصدير، مشيراً إلى أن هذه الدورة تعد الأولى للتصدير بالأكاديمية، بالتعاون مع اتحاد الغرف التجارية، موضحاً أنه لا يزال في مرحلة الإعداد، وأن من أهم اشتراطات التقديم للبرنامج التدريبي ضرورة الحصول على سجل المصددين والسجل التجاري والبطاقة الضريبية ولا بد من انتماء العضو للغرفة التجارية، لافتاً إلى أن هذه الدورة التدريبية إلزامية لجميع المصددين وتسرى على جميع المقدمين بشعبة المصددين، مشيراً إلى أن اتحاد الغرف التجارية قرر إجراء هذا البرنامج بهدف زيادة أعداد المصددين خلال الفترة المقبلة، وسيتم البرنامج على مدار 25 ساعة ولمدة 5 أيام.

كشف المهندس يحيى محمد، أحد الفائزين بالترشيح بغرفة الأقصر التجارية، عن أن أهم الأولويات على أجندة غرفة الأقصر هي إنشاء بورصة سلعية تصم السلع الاستهلاكية كافة، وإقامة مناطق لوجستية بالمحافظة، خلال 2030 وإنشاء أكبر سوق تجارى بالأقصر، وأشار إلى أنه تم اختيار منطقة "الحبيل" التي من المفترض إقامة السوق التجاري بها. وأكد يحيى الانتهاء من دراسة الجدوى لإنشاء المنطقة الصناعية الكبرى للتجار والصناع التابعة لهيئة تنمية الصعيد، موضحاً أنه تم اختيار منطقة البغدادى للمنطقة الصناعية، على أن تضم عدة مصانع كبرى متخصصة في الصناعات الغذائية والإلكترونية وغيرها. وأضاف أن المشروعات السياحية تنصدر أولويات الغرفة، مشيراً إلى أن هذه المشروعات سيتم البدء في تنفيذها بمجرد تشكيل مجلس الإدارة واختيار رئيس الغرفة وباقي الأعضاء. وأغلقت الغرف التجارية باب الترشيح لعضوية مجلس إدارة 27 غرفة على مستوى الجمهورية للدورة الانتخابية 2019 حتى 2023، وكان مقرراً فتح باب الانتخابات يوم 14 إبريل الماضي، لكن الغرف التجارية تقدمت لوزارة التجارة لتأجيلها إلى 15 يونيو المقبل بعد شهر رمضان. وبلغ عدد المتقدمين في 26 غرفة 526 مرشحاً لانتخاب 197 عضواً يمثلون نصف عدد أعضاء مجالس إدارات الغرف 26، وذلك وفق التقارير الواردة من المحافظات. وفاز أعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية بمحافظات القليوبية والأقصر والبحيرة بالتزكية حيث لم يتقدم للترشح سوى نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للقانون حيث سيتم استكمال نصف عدد مجلس الإدارة بالتعيين بقرار من وزير التجارة والصناعة وفقاً للقانون. وبلغ عدد الأعضاء الذين تقدموا للترشح بغرفة الفيوم 7 أعضاء فقط، وبذلك تساوى عدد المرشحين مع العدد المطلوب لمجلس الإدارة ما يعنى فوزهم بالتزكية ومنهم مجدى طه جاب الله وعبد المحسن مصطفى عبد الهادى ومحمود شعبان خيرى وجمال طه صميده.

حزب الـ«أون لاين» يربك حسابات شركات الحج والعمرة

كتبت: سامية فخرى



مجدى صادق

قال مجدى صادق عضو غرفة شركات السياحة: إن شركات السياحة تواجه مشكلة تهدد بتوقف نشاط هذه الشركات بعد أن سمحت الحكومة السعودية بإمكانية الحصول على تأشيرة العمرة أو الحج من صفحة وزارة الحج والعمرة السعودية وكذلك من الوكيل السعودي مباشرة عن طريق الإنترنت أون لاين بهدف المحافظة على الشركات السياحية السعودية، قائلاً: هذا سيؤدى إلى زوال شركات السياحة المصرية على حد وصفه.

في حين رحب خبراء السياحة بإلغاء المبالغ والرسوم الخاصة بتكرار العمرة والأعداد السياحية المحددة، مؤكداً أن تنفيذ الحكم الصادر بذلك أظهر عدة مشكلات وبالتالي تم تأجيل التنفيذ.

لحين إنهاء هذه المشكلات وعلى رأسها رد مليار جنيه تمثل قيمة ما سدده 100 ألف معتمر، وأشاروا إلى أن وزارة السياحة هي الجهة الوحيدة التي تفرض مبلغ جديد للحج يحدد على أساس برنامج الحج الذى يتقدم إليه المواطن في القرعة، حيث يقوم بسداد مبلغ 10 آلاف جنيه لبرنامج الحج البرى والاقتصادى. ومبلغ 15 ألف جنيه لبرنامج 4 نجوم، و20 ألف جنيه لحج 5 نجوم، على أن يسترد المبلغ إذا لم تصبه القرعة، وذلك بعد شهرين من التقدم، حيث يشكو البعض من المعاناة في رد تلك المبالغ خاصة أنهم لا يحصلون على أى فوائد عليها خلال فترة الانتظار. ويقدر عدد المعتمرين سنوياً بنحو 6 ملايين حول العالم، يبلغ نصيب مصر منهم مصر 500 ألف معتمر سافر منهم 420 ألفاً والباقي في عمرة رمضان.

دعما لحركة الصناعة بالمنطقة

زيادة الأتوبيسات والقطارات للعامرية وبرج العرب

◀ **كامل الوزير يوقع عقد توريد 6 قطارات سكة حديد مكيفة بتكلفة 157 مليون يورو**

كتب: عبد الناصر منصور - هالة ياقوت



المهندس كامل الوزير

تشغيلية عالية تصل إلى 160 كم/ساعة. ووقع العقد عن الجانب المصري المهندس أشرف رسلان رئيس هيئة السكك الحديدية، ومن الجانب الإسباني خوسيه ماريال عضو المنتدب لشركة تالجو الإسبانية.

أسطول العربات والقطارات بمرفق السكك الحديدية وأن هذا التعاقد بالإضافة إلى التعاقد السابق مع التحالف المجري الروماني لتوريد 1300 عربة جديدة للركاب يمثلان نقلة نوعية كبيرة في مستوى الخدمة المقدمة لجمهور الركاب، لافتا إلى أن إجمالي هذه التعاقدات يعد هو الأضخم في تاريخ السكك الحديدية المصرية، مشيرا إلى أن القطارات التي تم توقيع عقدها تعمل في عدد من الدول المتقدمة مثل (إسبانيا وأمريكا وروسيا وألمانيا) وأن أول قطار سيصل بعد 21 شهرا وستتم تجربته لمدة 3 أشهر وبعد ذلك يتوالى وصول القطارات تباعا.

وأوضح وزير النقل أن هذه النوعية من القطارات تتميز بأن تصميمها يعطى للقطارات ثباتا أثناء السير بسرعة في المنحنيات، ما يساعدها على تقليل زمن الرحلة بالإضافة إلى تمتعها بسرعات

أكد وزير النقل الفريق مهندس كامل الوزير أن الدولة طبقا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي تولى اهتماما كبيرا بمحافظة الإسكندرية باعتبارها العاصمة الثانية لمصر ولميناء الإسكندرية أكبر الموانئ المصرية وأهمها، وتعتزم الوزارة تزويد المحافظة بأحدث وسائل النقل من الأتوبيسات والترام لتوفير أفضل خدمة للمواطن والمصطافين، بل امتداد القطارات للعمل بتوقيات مختلفة لمدينة برج العرب، وزيادة عدد الأتوبيسات لمدينتي العامرية وأم زغوي لما يمثلان من نسبة 60% من الإنتاج الصناعي في مصر. وقعت الوزارة تعاقدًا مع شركة تالجو الإسبانية العالمية وذلك بإجمالي تكلفة 157 مليون يورو تم توفيرها من خلال التعاون الاستثماري بين وزارة النقل والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، يأتي التعاقد ضمن الخطة الشاملة لوزارة النقل لتطوير

«نماء» تطلق «كابيتال وان» أكبر مجمع أعمال بالعاصمة الجديدة

كتبت: دينا حسين

أطلقت شركة «نماء» للتنمية والاستثمار العقاري مشروع «كابيتال وان» بالعاصمة الإدارية الجديدة لتكون أكبر مجمع إداري يقدم القطاع الخاص في حي المال والأعمال بالعاصمة الإدارية الجديدة، وذلك خلال الاحتفالية الخاصة بمرور عشرين عاما على بداية نشاطها في السوق المصري، الذي بدأ في عام ١٩٩٨ كشركة تابعة لمجموعة أولمبيك جروب ومتخصصة في تطوير وإدارة العقارات، بحضور الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة السياحة. وقال سامر سلام رئيس مجلس إدارة الشركة: إن الشركة أسهمت في توفير أكثر من ٢٠ ألف فرصة عمل في السوق المحلي. وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السوق المحلي. كما أنشأنا أكثر من ٣٠ شركة في مختلف قطاعات الأعمال.

«التطوير العقاري» تخاطب «المركزي» لتمويل الوحدات تحت الإنشاء تدريجيا

كتبت: زينب طلبه



طارق شكرى

كشف المهندس طارق شكرى رئيس غرفة التطوير العقاري ورئيس شركة عربية القابضة للتنمية العقارية، عن أن الغرفة ستقدم بمذكرة رسمية للبنك المركزي للموافقة على تمويل الوحدات السكنية تحت الإنشاء تدريجيا وفقا لمعدلات التنفيذ، حيث تختلف نسبة تمويل الوحدة من حيث معدلات التنفيذ، مشيرا إلى أنه إذا كانت معدلات التنفيذ 40% تكون لها نسبة تمويل عقارى بنسبة تتوافق مع هذا المعدل من التنفيذ إلى أن تصل شركة العقارية إلى معدل التنفيذ بنسبة 100%. وأكد شكرى أن الغرفة تواصلت مع البنك المركزي لتجديد مبادرة التمويل العقاري لوحدات الإسكان فوق المتوسط، والتي انتهت في يناير الماضى، ووافق البنك المركزى على تجديدها في العام المالى الجديد يوليو المقبل، وهو ما سيقدم دفعة قوية للسوق العقارى خلال الفترة المقبلة.

وأوضح أن البنك المركزي وعد خلال الفترة المقبلة بتقديم الدعم اللازم للشركات العقارية، وذلك بعد أن أطلق مبادرة مؤخرا بإمكانية تمويل الوحدات السكنية وتحمل الشركات المقارية فائدة القرض المقدم للعميل من تمويل هذه الوحدة السكنية.

وأكد أن المطور العقاري بحاجة لمساندة وحماية في ظل التغيرات التي طرأت على السوق والتي أجبرت الشركات على بيع وحداتها بالتقسيط على فترات طويلة تصل إلى 10 سنوات، مشيرا إلى أنه لا يمكن إنكار أهمية الدعم الحكومي المقدم للسوق خلال الفترة الأخيرة وكذلك البنك المركزي لدعم السوق.

السياسي يشارك في قمة العشرين باليابان يونيو المقبل

◀ السفير عمرو رمضان: الرئيس يمثل إفريقيا بالقمة ويعرض أولويات القارة التنموية

كتب: ربيع شاهين



عمرو رمضان

للقمة» بصفتها رئيس الاتحاد الإفريقي. وناقش رمضان مع نظرائه من الممثلين الشخصيين لرؤساء دول وحكومات المجموعة الاستعدادات اليابانية الجارية للقمة المقبلة. وأشار إلى أنه لدى القمة أولويات عدة تتقاطع مع أولويات مصرية وإفريقية على غرار تعزيز موارد الدول المادية والبشرية في توفير الرعاية الصحية الشاملة لمواطنيها. وتدعيم التعاون الدولي لتسخير التكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تطوير القدرات البشرية والسياسات العامة الكفيلة بتوطين التكنولوجيا وتطوير المنظومة الوطنية الشاملة الكفيلة بتشجيع الابتكار. كما ينتظر أن تناقش القمة رؤى الدول المختلفة إزاء مشروعات البنية التحتية وما يجب أن يحكمها من أولويات، وهي أمور شديدة الأهمية لدى إفريقيا التي تمثلها مصر خلال تلك الاجتماعات، فالاستفادة من الفرص الواعدة من تجارة واستثمارات بينية فيما بين دول القارة السمراء تحتاج إلى استثمارات باهظة التكلفة في مشروعات البنية الأساسية، ومن ثم أهمية العمل على تجاوز تحدي محدودية الموارد المالية.

على تجاوز خط الفقر وحسن استغلال ثرواتها الداخلية لصالح عملية التنمية بها. وشارك السفير عمرو رمضان مساعد وزير الخارجية للشئون الأوروبية والممثل الشخصي للرئيس عبد الفتاح السيسي في الاجتماع الثاني للممثلين الشخصيين لرؤساء دول وحكومات المجموعة حيث تمت دعوة مصر إلى هذه الاجتماعات «التحضيرية

شاركت مصر بفاعلية في الاجتماعات التحضيرية لمجموعة العشرين التي احتضنتها اليابان في إطار الإعداد لقمة المجموعة المقبلة بمدينة أوساكا يومي ٢٨ و ٢٩ يونيو، والمقرر حضور الرئيس عبد الفتاح السيسي بها كممثل عن القارة الإفريقية- بدعوة خاصة من الرئاسة اليابانية للمجموعة لعام 2019. وأشار إلى أن مشاركة الرئيس في قمة مجموعة العشرين ستكون للمرة الثانية على مدى السنوات الست الماضية منذ تولى الحكم في يونيو 2014، حيث سبق له أن شارك لأول مرة عام 2016 في القمة التي استضافتها الصين بدعوة من رئيسها خلال زيارته القاهرة إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي.

ومن المنتظر أن يعرض الرئيس بصفته رئيسا للاتحاد الإفريقي للدورة الحالية الوضع في القارة الإفريقية، داعيا دول القمة إلى أهمية دعم اقتصادياتها وخطط التنمية بها التي تنفذها دولها، وكذا أهمية الدفع بالاستثمارات الأجنبية بالقارة ومساعدتها

سحر نصر: مصر من أعلى دول العالم في العائد على الاستثمار

◀ وزيرة الاستثمار: رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي فرصة لتعزيز الشراكة العربية مع إفريقيا

كتب: وليد الأدهم



سحر نصر

حيث تعمل خلال تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي رئاسة الاتحاد الإفريقي هذا العام، على دعم تنفيذ مشروعات البنية الأساسية في القارة، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة فيها، إضافة إلى قطاعات تكنولوجيا المعلومات والنقل والطاقة المتجددة، موضحة أن رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي هذا العام توفر فرصة جيدة لمزيد من الشراكة العربية في إفريقيا من أجل خدمة أهداف التنمية وأبناء القارة اقتصاديا واجتماعيا. وأكدت أن تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال هو محور رئيسي وأساسي لنجاح البرنامج الاقتصادي من خلال إصلاحات تشريعية ومؤسسية غير مسبوق لزيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال تيسير إجراءات الدخول وتوفير الضمانات والحوافز، إضافة إلى إطلاق الخريطة الاستثمارية لإتاحة فرص متساوية بين المستثمر الكبير والمستثمر الصغير والشركات الناشئة.

النقل والطاقة والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية التي تعد أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الجديدة. وأشارت الوزيرة إلى أهمية مصر كواجهة جاذبة للاستثمار ببيعيها العربي والإفريقي،

أكدت الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، أهمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في تحقيق النمو المستدام وخلق فرص العمل، لافتة إلى أن مصر تبنت منظورا متكاملًا لتنمية هذا القطاع يقوده جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويشمل جميع الجوانب والمبادرات الداعمة لبيئة العمل لهذه المشروعات سواء في الجانب التمويلي أو في الجانب المؤسسي.

وأوضحت نصر أن مصر تضم اقتصادا واعدا يضم فرصا استثمارية كبيرة ودولة تمتلك موقعا استراتيجيا فريدا يربط بين إفريقيا وآسيا وأوروبا وسوق كبير به أكثر من 100 مليون مستهلك، وعمالة شابة وماهرة، مشيرة إلى أن مصر تعد من أعلى دول العالم تحقيقا للعائد على الاستثمار، وأن البنية الأساسية تلعب دورا حاسما خاصة في مجالات مثل



بَنَّاكَ فِيضًا إِلَى الْمَضَى

رائد العمل المصرفي الإسلامي

يَهْنِئُ

الشعب المصري والأمة الإسلامية

بخطول شهر رمضان المعظم

ويسعدنا

أن يقدم مع عدد اليوم

هدية

دليل الحج والعمرة



بعد إعلان عامر عن صفقة المصرف المتحد

المحافظ لـ «الاقتصادي»: «المركزي» يحتف

أشرف القاضي: «المصرف المتحد» يتمتع بمؤشرات مالية ق

نستهدف تقليص محفظة القروض الرديئة إلى 800 ملي

كثبت: د. آيات البطاوي

حسم البنك المركزي الشائعات التي تداولها السوق حيال تأجيل صفقة بيع المصرف المتحد خاصة عقب إعلان طرح 8 شركات بالبورصة خلال الفترة المقبلة. ومن بينها حصة المال العام ببعض البنوك مثل بنك القاهرة والعربي الأفريقي الدولي، وطرح شركات في قطاعات البترول والكهرباء والتأمين والحاويات في البورصة وقال طارق عامر محافظ البنك المركزي في تصريحات لـ «الاقتصادي» خلال الأسبوع الماضي عبر رسالة نصية أن البنك المركزي سيحتفظ بحصة في المصرف المتحد، ولن يتم بيع المصرف بالكامل.

جاء ذلك على خلفية تصريحاته بوجود مفاوضات لبيع المصرف المتحد لصندوق أمريكي، من المتوقع إتمامها خلال 3 أشهر بعد انتهاء الفحص النافي للجهالة، مضيفاً أن الصندوق الأمريكي يعد واحداً من كبريات صناديق الاستثمار في العالم حيث يصل رأسماله إلى 104 مليارات دولار وتعمل في نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فيما لم يكشف محافظ البنك المركزي عن اسم الصندوق.

ولم يحدد عامر قيمة الحصة التي سيتم الاحتفاظ بها، في المصرف المتحد الذي يمتلك المركزي 99.9% من أسهمه.

واعتبر عامر أن الوقت غير مناسب للإقضاح عن هوية الصندوق الأمريكي باعتبار أن الأمر لا يزال قيد المفاوضات. وألت ملكية المصرف للبنك المركزي بعدما تم تأسيسه عام 2006 نتيجة دمج لدمج ثلاثة بنوك خاسرة هي المصرف الإسلامي للاستثمار والتنمية، والبنك المصري المتحد، وبنك النيل، في مصرف واحد.

وأعاد البنك المركزي هيكله هذه البنوك،



أشرف القاضي

وأقرضها في الوقت ذاته 5 مليارات جنيه لمساندة الكيان الجديد، وهو ما ساعده كثيراً على السير خطة إعادة الهيكلة. ويمتلك البنك المركزي كامل أسهم المصرف المتحد، حيث يستحوذ على 99.9% منه، ولقد تم ذلك ضمن خطة الإصلاح المصرفي، التي أطلقها محافظ البنك المركزي الأسبق الدكتور فاروق العقدة.

تتوأكب تلك التصريحات مع إعلان محافظ البنك المركزي طرح ما بين 20 و30% من أسهم بنك القاهرة أحد البنوك العامة للاكتتاب العام في بورصة مصر، فيما قدر طارق فايد رئيس بنك القاهرة أن الحصيلة المتوقعة للطرح تتراوح بين 300 و400 مليون دولار. واعتبر فايد أن البنك جاهز للطرح ومنتظر الفرص المتاحة، متوقفاً أن تتم عملية الطرح قبل نهاية العام، لافتاً إلى أن الأمر يتوقف على ظروف الأسواق العالمية.

وقال أشرف القاضي رئيس بنك

المصرف المتحد إن البنك المركزي رفع رأسمال المصرف المتحد ليصل إلى 3.5 مليار جنيه في بداية 2018، لدعم قاعدته الرأسمالية، واستطاع المصرف المتحد رد القرض المساند من المركزي بقيمة 2.5 مليار جنيه.

ويمتلك المصرف المتحد نحو 51 فرعاً، ويقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ووفقاً لرئيس مجلس إدارة بنك المصرف المتحد نجح البنك بجدارة في خفض الديون المتعثرة من 6 مليارات جنيه إلى 1.5 مليار حالياً، ويستهدف تخفيض المحفظة إلى نحو 800 مليون جنيه، بنهاية العام الجاري. ويسعى للتخلص منها نهائياً خلال العام المقبل، لاسيما أنها مفطرة بنسبة 100% بمخصصات، ومعدلات كفاية رأس المال تجاوزت 16%، وبالتالي فهو يتمتع بمؤشرات مالية قوية ولم يعد خاسراً.

يشار إلى أن نتائج أعمال المصرف المتحد عن عام 2017 أسفرت عن تحقيق ربح بقيمة 1.067 مليار جنيه، و950 مليون جنيه خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2018.

ولم يدل القاضي بأي تفاصيل تكشف صفقة بيع مصرفه لإحدى المؤسسات العالمية.

من جانبه قال محمد عبد العال الخبير المصرفي وعضو مجلس إدارة بنك قناة السويس إن بيع بنك المصرف المتحد والاستحواذ عليه من قبل مؤسسة عالمية أمر طبيعي لاسيما أن المركزي كان يجهز البنك لهذا الغرض ويدعمه.

وأوضح أن القانون ينص على عدم مساهمة البنك المركزي في بنوك تجارية الاستثناءات محددة.

وأضاف أن الجديد في صفقة البيع هو الاستحواذ على البنك من قبل مؤسسة استثمارية عالمية متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تزامناً



طارق عامر

سخط بحصة من المصرف المتحد

وية وتجاوز مرحلة الخسائر

ون جنيه بنهاية العام الجارى

وتقليل عدد البنوك العاملة بالسوق المحلي من 69 بنكا إلى 39 بنكا والعمل على تقوية مراكزها المالية، كذلك تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي. تحمل البنك المركزي المصري تكاليف عملية الإصلاح التي بلغت أكثر من مليار ومائتى مليون جنيه.

استحوذ بنك المصرف المتحد على ثلاثة من الكيانات الضعيفة التي لم تقو على الصمود أمام قوانين وسياسة الإصلاح المصرفي وهي: البنك المصري المتحد سابقا - المصرف الإسلامي للتنمية والاستثمار سابقا - بنك النيل سابقا.

وأنشئ المصرف المتحد بقرار من البنك المركزي المصري. يبلغ رأس المال المدفوع للمصرف المتحد 3.5 مليار جنيه مصري، وبذلك يكون ثالث أكبر كيان مصرفي على مستوى الجمهورية من حيث رأس المال المدفوع، ولأول مرة في تاريخ المصارف المحلية والعالمية يملك البنك المركزي المصري نسبة 99.9% من المصرف المتحد.

يملك المصرف المتحد شبكة من الفروع بلغ عددها 51 فرعاً منتشرة بجميع أنحاء الجمهورية، خصصت لخدمة عملاء المصرف المتحد، وتلبية جميع احتياجاتهم المالية والمصرفية، مدعومة بشبكة من الحاسب الآلى المركزية التي تمكن العملاء من إجراء المعاملات المصرفية كافة مباشرة بأي من فروع المصرف المتحد.

استمر المصرف المتحد في تدعيم ماكينات الصراف الآلى ليصل عددها إلى أكثر من 200 ماكينة تلبى احتياجات العملاء في مختلف محافظات الجمهورية. بالإضافة إلى وحدات من المصرف الجوال التي تخدم العملاء في المدن والمراكز غير المتوافر بها فروع للمصرف المتحد. وحرصاً من المصرف المتحد على ضمان شرعية الحلول المصرفية والمنتجات التي يقدمها تحت مظلة "رخاء" قام بتأسيس

مع استراتيجية البنك المركزي بمنح رخص جديدة لبنوك أجنبية متخصصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدخول في السوق المصري.

تابع: أن هذا الأمر يحول بنك المصرف المتحد من كونه بنكا تجاريا إلى مؤسسة استثمارية متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ما يعكس أهمية هذا القطاع لمساعدته في الصناعات المفضية وتشغيل الشباب ومكافحة البطالة.

وقال طارق عامر محافظ البنك المركزي في تصريحات سابقة على هامش إطلاق مبادرة رواد النيل فبراير الماضى إن البنك المركزي المصري يسعى لفتح الباب أمام دخول نماذج جديدة من البنوك المتخصصة التي تعمل على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولها هيكل مختلف عن البنوك التقليدية.

وذكر عبد العال أن منح التراخيص لبنوك جديدة سيسمح للمصارف المستقبلية نحو صياغة أطر تشريعية جديدة واستيعاب أدوات جديدة وهو ما يعزز من فرص نمو القطاع.

اعتبر أن مصر والهند من أكبر اقتصاديات دول العالم الناشئة التي تتجه إليها أنظار المستثمرين، الأمر الذي يجعلها قاعدة إنتاجية وسوقاً لامثيل له عبر محوريين الأول أن تكون وجهة صناعية للإنتاج المحلي والاستهلاكى، والآخر للإنتاج يفرض التصدير وتقليص فاتورة الاستيراد.

وأصدر البنك المركزي المصري، في 29 يونيو 2006، قراراً بإنشاء بنك المصرف المتحد، وذلك بهدف تفعيل سياسة الإصلاح المصرفي الذي بدأت في مصر منذ عام 2003 والإبقاء على الكيانات البنكية قوية وقادرة على المنافسة وسط قواعد السوق المفتوح ومساندة قاطرة التنمية الشاملة. فكانت هناك حزمة من الإجراءات والقرارات المهمة نتج عنها استقرار سعر الصرف والقضاء على السوق السوداء،

لجنة الرقابة الشرعية، تضم نخبة مختارة من أساتذة الفقه والشريعة والاقتصاد الإسلامي والمعاملات والحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة. مهمتها الأساسية متابعة وإجازة كل المنتجات الجديدة التي يطرحها المصرف المتحد للعملاء تحت مظلة "رخاء" المتوافقة مع أحكام الشريعة.

وتحت شعار "تربح ونرابح" أطلق المصرف المتحد باقة منتقاة من الحلول المصرفية والمنتجات المبتكرة والموجهة إلى قطاعات التجارة الداخلية والخارجية، بهدف تدعيم هذا القطاع وتشغيله لتحقيق الأهداف التنموية للدولة.

وإيماناً بأهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قيادة عملية النهوض الاقتصادي في المرحلة القادمة، قامت استراتيجية المصرف المتحد نحو دعم هذا القطاع الواعد بمجموعة من الحلول المصرفية التي صممت خصيصاً لخدمة القطاعات الخدمية والزراعية والتجارية والاتصالات.

كما تم توقيع سلسلة من الاتفاقيات مع الصندوق الاجتماعى للتنمية وهيئة الاتحاد الأوروبي الزراعية والجهات الدولية المانحة لدعم التمويلات المقدمة للعملاء في هذا المجال الواعد، التي تهدف إلى دعم ومساندة قاطرة النمو الاقتصادي في المرحلة الحالية والمستقبلية التي ستشهد إعادة بناء الاقتصاد القومى والتركيز على المشروعات التنموية التي توفر فرص عمل وتحقق العدالة الاجتماعية.

الملا: 2.3 مليار دولار استثمارات مشروعى توسعات معمل تكرير أسيوط

◀ 660 ألف طن سنويا إنتاج مجمع إنتاج البنزين على الأوكتين و1.6 مليون طن سولار من مجمع التكسير الهيدروجينى

أسيوط، د. محمود جلالة



وزير البترول خلال الجولة التفتيدية

380 كم قطعتها الرحلة من العاصمة إلى قلب الصعيد وتحديداً فى معمل تكرير أسيوط لمتابعة التوسعات فى مشروعى مجمع إنتاج البنزين على الأوكتين لشركة أسيوط لتكرير البترول ومجمع إنتاج البنزين والمولار والبوتاجاز لشركة أسيوط الوطنية لتصنيع البترول "أنوبك" باستثمارات 2.3 مليار دولار، خلال الجولة التفتيدية للمهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية التى تابعتها "الاقتصادية".

العولة كشفت عن حجم الإنجاز الذى ينفذ على جزء غال من أرض الوطن بسواعد مصرية أعلنت التحدى لتقليص الفترة الزمنية، حيث تعدت نسبة تقدم الأعمال فى مشروع إنتاج البنزين على الأوكتين 40% ومن المخطط اكتماله فى الربع الأول من العام المقبل وربما قبل ذلك الوقت، كما أعلن وزير البترول لتوفير المنتجات البترولية لأبناء الصعيد الذى ظل مهملًا لعدة عقود، كما أشار إلى اعتماد المشروع على نسبة كبيرة من المكونات المحلية بجانب بعض المعدات المستوردة.

وقال المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية: إن إجمالى الاستثمارات فى المشروعين يصل إلى نحو 2.3 مليار دولار، وإنهما يمثلان نموذجا لمشروعات التكرير المتطورة التى تستخدم وتطوّر أحدث التكنولوجيات فى مجال الصناعة لتوفير منتجات بترولية عالية الجودة تواكب متطلبات السوق ويتولى أعمال تنفيذها شركت مصرية متخصصة فى تنفيذ المشروعات مما يرسخ وتروجت بالشعور مع شركت عالمية متخصصة

وطالب الملا بضرورة تصاهر لجهود وسرعة التنسيق بين الشركات العاملة فى تنفيذ المشروع لإعطاء دفعات للاستثمار من مراحل التنفيذ المتتالية وأشار الملا إلى التوسعات الجارية فى شبكة نقل المنتجات البترولية بزيادة طاقات خطوط الأنابيب حتى تستوعب الكميات الإضافية التى ينتجها معمل تكرير أسيوط لإمداد محافظات الصعيد.

وقال الكمياتى محمود الشاذلى رئيس شركة أسيوط لتكرير البترول إن استثمارات مجمع إنتاج البترول على الأوكتين تبلغ 450 مليون دولار بطاقة إنتاجية 660 ألف طن

وبين مختلف مناطق الجمهورية ويتم تداول نحو 7.5 مليون طن سنويا من الزيت الخام والبوتاجاز والمنتجات البترولية عن طريق خطوط أنابيب منطقة الصعيد، لافتا إلى ضخ استثمارات بالصعيد بقيمة 3.6 مليار جنيه شملت مشروعات لمضاعفة نقل البوتاجاز لمحافظة جنوب الصعيد من 2600 طن يوميا إلى 6000 طن يوميا، حيث تم الانتهاء من تنفيذ خط بوتاجاز رأس غارب / أسيوط بطول 305 كم وخط بوتاجاز من أسيوط إلى سوهاج بطول 127 كم، كما تم ربط تسهيلات استلام وتدفيع البوتاجاز من شركة سوميد بالشبكة القومية للبوتاجاز لتأمين ورفع معدلات التدفيع إلى محافظات أسيوط وسوهاج وجنوب الصعيد، مشيرا إلى أنه جار الانتهاء من ازدواج خط بوتاجاز رأس بكر- رأس غارب/ أسيوط بطول 160 كم وربط تسهيلات استلام وتدفيع البوتاجاز من شركة سونكر على الشبكة القومية للبوتاجاز، كما أنه من المخطط تنفيذ ازدواج خط بوتاجاز رأس غارب / خشم الرقبة بطول 130 كم.

وأوضح أنه تم الانتهاء من تنفيذ خط نقل المنتجات البترولية من التبين حتى أسيوط بطول 376 كم بمعدل 3 آلاف طن يوميا لسد احتياجات محافظات وجه قبلى من المنتجات البترولية، كما تم الانتهاء من ازدواج خط التبين/ أسيوط حتى بنى سويف بطول 112 كم (مرحلة أولى) بمعدل 4 آلاف طن يوميا لتلبية احتياجات اليوم وبنى سويف، كما تم الانتهاء من ازدواج خط التبين/ أسيوط من بنى سويف حتى المنيا بطول 146 كم (المرحلة الثانية) لرفع معدلات التدفيع إلى 6 آلاف طن يوميا، كما الانتهاء من إنشاء خط التبين حتى محطة كهرياء جنوب حلوان بطول 86 كم

سنويا بواقع 650 ألف طن بنزين بالإضافة إلى كميات من البوتاجاز وغازات هيدروجين، وإن نسبة تقدم الأعمال فى تنفيذ المشروع بلغت أكثر من 40% حيث تم الانتهاء من التصميمات الهندسية الأساسية للمشروع، وجار تنفيذ التصميمات التفصيلية وأعمال التوريدات والتكديبات لمنطقة العمليات والمرافق والخدمات بالمشروع بواسطة شركتى إنبى وبتروجت بالتعاون مع شركات عالمية متخصصة، وإنه تم تبير جميع مصادر التمويل للمشروع موزعة بين التمويل الذاتى والتمويل من البنوك الوطنية ومؤسسات التمويل الأجنبية، واستعرض المهندس محمد بدر رئيس شركة أنوبك موقف مجمع إنتاج البنزين والمولار والبوتاجاز باستثمارات 1.9 مليار دولار، حيث أوضح أن المشروع الجديد سيستخدم أحدث الوسائل التكنولوجية لتكرير البترول باستخدام تقنية التكسير الهيدروجينى للمازوت كمنتج منخفض القيمة وتحويله إلى منتجات بترولية عالية القيمة مثل المولار والبوتاجاز والبنزين على الأوكتين وما يسهم فى الاكتفاء الذاتى لصعيد مصر إلى جانب المساهمة فى تقليص حجم الاستيراد وتوفير النقد الأجنبى، حيث سينتقل للمجمع 3.5 مليون طن من المازوت سنويا من معمل شركة أسيوط لتكرير البترول وذلك لإنتاج 6.1 مليون طن سولار بالمواسمات الأوروبية (5-EURO) و402 ألف طن بنزين على الأوكتين و1.1 مليون طن بوتاجاز كمنتجات رئيسية و3.4 مليون طن كبريت كمنتج ثانوى.

وقال المهندس عبد المعصم حافظ رئيس شركة أنابيب البترول: إنه يتم استقبال وتخزين ونقل الزيت الخام والبوتاجاز والمنتجات البترولية المختلفة فى محافظات الصعيد عن طريق شبكة من الخطوط الممتدة بينها

د. محمد سعد الدين:

تشغيل مشروع المصرية للتكرير كاملا يونيو المقبل

◀ خفض واردات الوقود بنسبة 30% وتوفير 300 مليون دولار لخزانة الدولة

كتب: د. محمود جلاله

4.3 مليار دولار استثمارات المشروع
وتكلفته حاليا لا تقل عن 7 مليارات

جادة وفعالة، سوف تؤدي في النهاية إلى وقف الاستيراد بالكامل بعد استكمال المشروعات الجارية تنفيذها بالتزامن مع مشروع المصرية للتكرير مثل التوسعات في معمل ميدور وأسيوط ومشروع البحر الأحمر وأتوقع أن تستغنى وزارة البترول عن الاستيراد خلال 5 سنوات.

وأفاد رئيس المصرية للتكرير بأن استثمارات المشروع تبلغ 4.3 مليار دولار، تبلغ حصة المساهمين نحو 2 مليار دولار، بينما تبلغ حزمة القروض 2.3 مليار دولار من بنك كوريا للصادرات والواردات وبنك اليابان للتعاون الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي وبنك ومؤسسة نيبون لتأمين الصادرات والاستثمار وبنك الإفريقي للتنمية، وكلها مؤسسات حكومية. والمشروع لو بدأنا فيه الآن قلن تقل التكلفة عن 7 مليارات دولار.

وقال: إن هيكل المساهمين يتكون من الهيئة المصرية العامة للبترول بنسبة 31% والقلعة 19% بجانب باقي المساهمين.

وأوضح أن أكبر استفادة من المشروع هي استفادة بيئة بجانب الاستفادة المجتمعية التي تتركز معظمها هي مساندة المرأة المعيلة ومشروع تمكين الشباب بجانب التعليم حيث تعيد الشركة ترميم وتأهيل عدد من المدارس، بجانب توفير منح لإعداد المعلمين بالتعاون مع الجامعة الأمريكية، بالإضافة لتوفير منح دراسية للطلاب خارجيا وداخليا ولا تقل تكلفة البرامج التعليمية عن 3 ملايين دولار سنويا، ومع التشغيل الكامل من المنتظر زيادة ذلك المبالغ.

واختتم بأن صبر المواطن المصري سيعود عليه بالخير الوافر وبعد استكمال المشروعات الجارية تنفيذها، سيشعر المواطن بالتحسن.



د. محمد سعد الدين

مليون طن سولار منخفض الكبريت، 80 ألف طن بوتاجاز، 850 ألف طن بنزين عالي الأوكتين، 350 ألف طن مازوت، 96 ألف طن كبريت، 450 ألف طن فحم. ومن الصعب تحديد الكمية المستهدفة إنتاجها خلال فترة التشغيل الاختباري. ومن المتوقع لو الأمور سارت بصورة طبيعية أن يصل الإنتاج خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة إلى نحو 90% من الطاقة التصميمية.

ونوه بأن إنتاج الشركة موجه بالكامل للسوق المحلي، رغم أنه مطابق للمواصفات العالمية، لأننا مازلنا نستورد بعض المنتجات البترولية. وسوف يسهم المشروع في تقليص فاتورة دعم الطاقة حيث سيوفر 300 مليون دولار سنويا لخزانة الدولة.

واستطرد أن إنتاج الشركة بعد تشغيل المعمل بكامل طاقته سيخفض ما بين 30 إلى 50% من واردات المنتجات البترولية، وقد خططت وزارة البترول خطوات

أكد الدكتور محمد سعد الدين رئيس الشركة المصرية للتكرير أنه من المخطط تشغيل معمل تكرير الشركة كاملا خلال يونيو المقبل، مشيرا إلى أن المشروع سيخفض من 30% إلى 50% من واردات المنتجات البترولية، ما يوفر 300 مليون دولار لخزانة الدولة سنويا، وقال إن الطاقة التصميمية للمصنع تبلغ 4.7 مليون طن سنويا وإن إنتاج الشركة موجه بالكامل للسوق المحلي، متوقعا أن تحقق وزارة البترول الاكتفاء الذاتي من المنتجات البترولية خلال 5 سنوات.

وأضاف أن المشروع استكمل مراحل التصميم وتوريد المعدات والإنشاءات والإعدادات للتشغيل بنسبة 100% ودخل في المرحلة الأخيرة وهي التشغيل الاختباري الذي ينقسم إلى مرحلتين: الأولى التشغيل الاختباري للمنتجات الخفيفة التي تشمل البوتاجاز والبنزين العالي الأوكتين والسولار المنخفض الكبريت، وقد أنتجت الشركة منذ بدء التشغيل التجريبي حتى الآن 180 ألف طن من البنزين العالي الأوكتين فوق الـ 100 أوكتين والسولار المنخفض الكبريت أقل من واحد جزء في المليون، وهو أفضل من المواصفة العالمية (10 أجزاء في المليون) وأفضل من المواصفة المصرية بكثير. أما المرحلة الثانية التي يجري العمل فيها حاليا فهي مرحلة تشغيل الوحدات الخاصة بالمنتجات الثقيلة، حيث تم تشغيل الوحدة التزيرية وتبقى في المشروع وحدتان فقط، وحدة التكسير الهيدروجيني ووحدة التفعيم المؤجل ومن المخطط أن تعمل وحدة التكسير الهيدروجيني في منتصف مايو المقبل، والتفعيم المؤجل في أوائل يونيو المقبل وبالتالي تشغيل المشروع كاملا سيكون في أوائل النصف الثاني من العام الجاري.

وأشار إلى أن المعمل مصمم لإنتاج 4.7 مليون طن منتجات بترولية سنويا، وعندما يعمل بكامل طاقته سينتج سنويا 2.3

مصنعون: دليل تخصيص الأراضي الصناعية

◀ فرج عامر: المعايير الجديدة تضمن التأكد من جدية طالب

كتبت: سلوى يوسف

محمد البهى: التسعير لابد ان يراعى
عدم المبالغة لضمان جذب الاستثمارات

رحب مصنعون بالدليل الجديد لتخصيص وتسعير الأراضي الصناعية الذي طرحه مجلس رئاسة الوزراء مؤخرا، مؤكدين أن الدليل، والذي يركز على مجموعة من المعايير لتخصيص الأراضي الصناعية، يستهدف التأكد من مدى جدية المستثمر طالب الأرض الصناعية ومن خبرته وقدرته على إقامة المشروع الصناعي المطلوب، كما أنه يضمن عدم الاتجار بالأراضي الصناعية بما يعمل على القضاء على ظاهرة تسقيع الأراضي نهائيا. وقال عدد من الصناع والمستثمرين لـ «الاقتصادي»: إن الدليل الجديد يعد اتجاها جيدا يهدف إلى إرساء الشفافية في معايير وضوابط تخصيص الأراضي الصناعية، كما أنه يتخذ جميع الاحتياطات من خلال مجموعة من المعايير لمواجهة الممارسات الفاسدة في القطاع الصناعي وأهمها تسقيع الأراضي.

وشددوا على ضرورة عدم المغالاة في تسعير الأراضي الصناعية. وأن طريقة تسعيرها الجديدة والقائمة وفقا لسعر السوق بالمنطقة بإضافة هامش تسعيرى لا تبالغ في تحديد الأسعار. وذلك لتأثير أسعار الأراضي الصناعية بشكل كبير في تكلفة المشروع الصناعي، وهو ما يعد أحد أهم أدوات جذب أو تنفير الاستثمار المحلى والأجنبي.

واعتمد رئيس مجلس رئاسة الوزراء الدكتور مصطفى مديولى مؤخرا دليل مبادئ لتخصيص الأراضي الصناعية، ويتناول المعايير الأساسية لتخصيص وتسعير الأراضي الصناعية والإجراءات المتبعة حيالها. ويصنف الدليل تخصيص الأراضي إلى 3 أنواع تخصيص أراض بفرض التوسع، وتخصيص لمشروعات جديدة، وتخصيص لقطع أراض مميزة، كما يضع عدة معايير للمفاضلة بين طلبات المستثمرين المقدمة ومنها: تقييم حجم



محمد البهى



فرج عامر

السوق السائدة بالمدينة الصناعية. وقال محمد فرج عامر رئيس لجنة الصناعة بمجلس النواب: إن دليل تخصيص الأراضي الصناعية الذي طرحه مجلس الوزراء مؤخرا يستهدف التأكد من جدية طالب الأراضي الصناعية، ومن أنه يطلب الأرضى بهدف إقامة نشاط صناعى يخدم به الاقتصاد المحلى وليس للتجارة أو التسقيع، مؤكدا أن المعايير الموضوعية في الدليل قادرة على تمييز مدى جدية المستثمر والتأكد منها.

وشدد على ضرورة ألا يترتب على المعايير الجديدة وخاصة المتعلقة بتسعير الأراضي أى مغالاة في تحديد أسعار الأراضي الصناعية. مؤكدا ضرورة مراعاة تسعير الأراضي وفقا لأسعار السوق وبإضافة هامش تسعيرى ولكن دون المبالغة في تحديد الأسعار وذلك للتأثير الشديد لأسعار الأراضي في تكلفة الاستثمار الصناعي وهو ما يمثل أحد أهم

إنتاج المصنع الطالب للتوسع خلال آخر 3 سنوات وكذلك حجم الصادرات وعدد العمالة، بالإضافة إلى التقارير المالية مع استيفاء كامل الأوراق المطلوبة التي تثبت سريان المشروع، وبالنسبة للمشروعات الجديدة يشترط الدليل أن يتمتع مقدم الطلب بعدد من سنوات الخبرة في المجال الصناعي المستهدف وتقدم دراسة جدوى وافية. فيما يتم تشكيل لجنة من قبل كل من هيئة التنمية الصناعية وهيئة الرقابة الصناعية واثنين من ذوي الخبرة في المجال الصناعي واستشاريين في مجال الاستثمار لتقييم الطلبات المقدمة والبث فيها.

وفيما يخص تسعير الأراضي يشترط الدليل الجديد أن يتم تحديد أسعار الأراضي الصناعية حسب سعر السوق الثابت وفقا لسعر المنطقة، ويحسب السعر بقيمة تكلفة البنية التحتية بالإضافة إلى هامش سعري يتم تحديده وفقا لآليات

صناعية يقضى على «التسقيع»

سبى الأراضى

محمد هلال: وفرة مرتقبة فى الأراضى الصناعية بعد تطبيق المعايير الجديدة



محمد هلال

وحول تسعير الأراضى بحسب الدليل، قال سعد الدين إنه من الطبيعى أن يختلف تسعير الأراضى الصناعية من منطقة لأخرى بحسب سعر المتر السوى بالمنطقة، غير أنه لابد من مراعاة عدم المغالاة فى أسعار الأراضى الصناعية لأن ذلك ينعكس بشكل سلبى على تدفقات الاستثمار الصناعى وقدرته على التوسع، كذلك ينعكس سلبا على جذب القطاع للاستثمارات الأجنبية.

أكد الدكتور محمد هلال عضو مجلس إدارة اتحاد جمعيات المستثمرين أن دليل الأراضى الصناعية الجديد يركز على مجموعة من المبادئ الجيدة والمطلوبة لتقنين تخصيص الأراضى الصناعية، بما يضمن منحها لمن يستحق ومن ثم القضاء على ظاهرة تسقيع الأراضى الصناعية أو المتاجرة بها وهى الظاهرة التى يترتب عليها تعطيل الأراضى عدة سنوات دون استخدام وبدون تقديم أى إضافة للقطاع الصناعى.

وعلق على مبدأ اشتراط أن يكون المتقدم لطلب الحصول على أراض صناعية له خبرة عدة سنوات فى المجال الصناعى المستهدف إقامته على الأراضى المطلوبة، مؤكداً أن ذلك من أهم معايير ضمان حسن استخدام الأراضى الصناعية، وأنها ستوظف فى خدمة القطاع الصناعى، بما يحول دون استغلالها فى أى نشاط آخر، كذلك يحول ذلك دون إنشاء مشروعات صناعية لا تتمتع بالكفاءة وغير قادرة على المنافسة وذلك لقلّة أو انعدام الخبرة الصناعية للقائمين عليها.

وأشار هلال إلى أن تسعير الأراضى الصناعية بحسب أسعار السوق بالإضافة إلى هامش تسعيرى تضعه الحكومة وفقا للدليل، أمر جيد خاصة أن الدولة لا تدعم أسعار الأراضى، غير أنه لابد من ضمان توفير الأراضى الصناعية المرفقة للمستثمرين بجميع المحافظات مقابل ذلك، مضيفاً: «لعل الدليل الجديد يقضى على أزمة ندرة الأراضى الصناعية أمام المستثمرين».

فرص العمل والتصدير وتوفير السلع محليا بما يفنى عن الاستيراد ويقلل من فاتورته، لذلك فإن تيسير إقامة المشروعات الصناعية وخفض تكلفة الاستثمار خاصة المتعلقة بالأراضى ضرورة بالغة لتنشيط ذلك القطاع ومساعدته على القيام بدوره فى خدمة الاقتصاد المحلى.

وأضاف أيضا فيما يخص تسعير الأراضى أنه لابد من الانتباه إلى أن أسعار الأراضى الصناعية بالدول المنافسة منخفضة للغاية وتكاد تكون رمزية وهو ما ينعكس على تكلفة الاستثمار وبالتالي فإنه يقلل من جاذبية مصر للاستثمار الأجنبى، وقدرتها التنافسية فى جذب الاستثمارات الصناعية بمقارنة بالدول الأخرى المنافسة.

قال الدكتور محمد سعد الدين نائب رئيس غرفة البترول باتحاد الصناعات ووكيل الاتحاد المصرى لجمعيات المستثمرين: إن دليل تخصيص الأراضى الصناعية الذى طرحه مجلس رئاسة الوزراء مؤخرا يوفر الضمانات اللازمة لمنع تجارة الأراضى الصناعية وتسقيعها، مؤكداً أن المعايير التى نص عليها الدليل موفقة وقادرة على منع الممارسات الفاسدة فى استخدام الأراضى الصناعية.

وأضاف أن المعايير الموضوعية بشأن المفاضلة بين طلبات الأراضى بحسب حجم الإنتاج والصادرات والعاملة جيدة حيث إنها تستهدف منح الأولوية للمصانع العاملة التى تقدم إضافة حقيقية للاقتصاد المحلى، مؤكداً أهمية منح الأولوية للمصانع الراغبة فى التوسع وذلك لتحفيز ضخ المزيد من الاستثمارات الصناعية وزيادة إنتاج وصادرات الشركات.

أدوات جذب أو تفتير الاستثمار المحلى والأجنبى.

وأكد أن مدى جدوى الدليل الجديد للأراضى ستظهر خلال الأشهر المقبلة بعد تطبيقه عمليا على أرض الواقع كما سيظهر إن كان هناك أى سلبيات أثناء تطبيقه بما قد يتطلب مراجعته أو إعادة النظر به من جانب الحكومة.

وقال محمد البهى رئيس لجنة الجمارك والضرائب باتحاد الصناعات: إن عدم المغالاة فى تسعير الأراضى الصناعية وتوفيرها أمام طلبات المستثمرين من أهم مطالب الصناع وآمالهم حول الدليل الجديد لتخصيص الأراضى الصناعية، مؤكداً أنه من المهم أن يستطيع الدليل أن يحقق هذين الهدفين وذلك لأهميتهما القصوى فى انتعاش الاستثمار الصناعى وتشجيعه. وأكد أن الأراضى الصناعية تعد الأداة الرئيسية لإقامة المشروع الصناعى ذلك إلى جانب أن الصناعة هى القاطرة الحقيقية لمعجلة الاقتصاد المحلى من توفير

مصر تجذب الأنظار بملتقى السياحة العربى بدبى

56 شركة وفندقاً تفاوضت على تعا

◀ وزيرة السياحة: جائزة الريادة الدولية شهادة عالمية جدي

◀ «رمضانك عندنا» حملة ترويجية لجذب السائحين الع

العالمى WTTC اوضح أن جهود مصر فى تحسين الأوضاع الأمنية قد ساعد على زيادة السياحة بمعدل ١٦,٥% وهو ٤ أضعاف متوسط النمو العالمى وهو ٣,٩%.

وأكدت الدكتورة رانيا المشاط أن مصر حريصة دائماً فى جميع المعارض والمؤتمرات والبورصات السياحية بالأسواق السياحية الرئيسية بالخارج ومن بينها المنطقة العربية التى بلغت نحو 30% من حجم التدفقات السياحية لمصر خلال العام الماضى، موضحة أننا مستمرين فى تنفيذ وتنويع الحملات الترويجية بجميع الدول العربية لتحقيق أعلى معدلات فى عدد السائحين والليالى السياحية باعتبار مصر البلد الثانى لكل سائح عربى.

وأشارت الوزيرة إلى أهمية قطاع السياحة فى مصر باعتباره أحد العناصر الداعمة للاقتصاد القومى، حيث يلامس حياة الملايين من الناس. مشيرة إلى أن هدفها كوزيرة للسياحة أن يعمل فرد واحد على الأقل من كل أسرة مصرية بشكل مباشر أو غير مباشر فى قطاع السياحة، لافتة إلى أن الوزارة تضع على رأس أولوياتها الاستثمار فى العنصر البشرى وتدريب العاملين فى القطاع.

وجددت المشاط تأكيدها على أهمية المشاركة فى هذا المعرض الذى يعد من أهم المعارض السياحية الدولية، وخاصة فى الشرق الأوسط، مشيرة إلى أن هذه المشاركة تأتى فى ظل استراتيجية الوزارة لجذب المزيد من السياحة العربية إلى مصر لما تمثله من أهمية كبيرة كأحد أهم الأسواق المصدرة للسياحة إلى مصر.

وأضافت الوزيرة أن مصر تعد مقصدا مهما للسائح العربى لأسباب كثيرة من أهمها قرب المسافة ووحدة اللغة والعادات والتقاليد، لافتة إلى أن السائح العربى يشعر فى مصر وكأنه فى وطنه الثانى وهو نفس شعور المصريين تجاه أشقائهم من الدول العربية. وأشارت الدكتورة رانيا المشاط إلى أن المعرض سيبتغ فرصة جيدة للتواصل بشكل فعال مع شركاء المهنة فى السوق العربى، بالإضافة إلى تبادل الخبرات

الأجواء الرمضانية فى مصر احتفالاً بالشهر الكريم.

كما شهد الجناح المصرى منذ انطلاق فعاليات الملتقى نشاطاً موسعاً من الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة السياحة التى حرصت على رئاسة الوفد السياحى المصرى الذى ضم ممثلى 56 شركة سياحية وفندقاً حرصت على إبرام تعاقدات جديدة للموسم السياحى الصيفى بالإضافة إلى مشاركة مصر للطيران، وإير كايرو، بالإضافة إلى ركن لمحافظة البحر الأحمر، وآخر للاتحاد المصرى للفرفر السياحية.

والتقت وزيرة السياحة عدداً من منظمى الرحلات والمدونين المؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعى بمنطقة الخليج بجانب عدد من اللقاءات الإعلامية والمهنية أشارت خلالها إلى الأثر الإيجابى للصور التى يقوم بنشرها المدونون والمؤثرون على وسائل التواصل الاجتماعى خلال زيارتهم للمقاصد السياحية بالدول المختلفة، خاصة أن هؤلاء المدونين لديهم ملايين المتابعين على مواقع التواصل الاجتماعى.

وأكدت الوزيرة أن مصر ترحب بجميع السائحين وخاصة بالسائح العربى فى وطنه الثانى مصر، مشيرة إلى أهمية السوق العربى بالنسبة للسياحة المصرى كأحد أهم الأسواق المصدرة للسياحة إلى مصر، حيث يمثل نحو 30% من حجم الحركة الوافدة. وأشارت إلى التحسن الملحوظ الذى شهدته مؤشرات السياحة الوافدة إلى مصر خلال العامين الماضيين وأن هناك مؤشرات إيجابية متوقعة بنهاية العام الحالى، لافتة إلى توافد السائحين إلى مصر من مختلف الدول.

وأكدت أن حصول مصر على جائزة «الريادة الدولية فى السياحة» هذا العام والتى قدمها المجلس الدولى للسياحة والسفر WTTC، يعد تقديراً لجهود مصر فى تميز قطاع السياحة ليكون أكثر صلابة وقدرة على تحمل الصدمات، بالإضافة إلى الجهود المبذولة فى القطاع الأمنى الذى وضعته الحكومة على رأس أولوياتها، كما أشارت إلى أن مجلس السياحة والسفر



رسالة دبى:
ظاهر يونس

وسط حضور مهنى كبير من صناع القرار السياحى فى المنطقة العربية والشرق الأوسط، اختتمت، الأسبوع الماضى، فعاليات ملتقى سوق السفر والسياحة العربى بمدينة دبى والذى شاركت فيه مصر بجناح متميز على مساحة 600 متر مربع وسط آمال كبيرة بزيادة التعاقدات واتفاقيات الشراكة بين ممثلى قطاعات الأعمال السياحية بالدول والهيئات والمنظمات المشاركة وعددها نحو 150 جهة، حيث أطلق عليه الخبراء صفة «المونديال السياحى العربى» الذى يجمع المئات من صناع القرار السياحى فى العالم والمنطقة العربية فى مدينة دبى للمشاركة فى صنع المستقبل السياحى للمنطقة العربية سنوياً.

وشهد الملتقى مجموعة من الندوات واللقاءات المهنية داخل 150 جناحاً للدول المشاركة ومن بينها مصر وعدد كبير من الدول السياحية المنافسة على المستوى الإقليمى.

وتصدر الجناح المصرى المشهد العام للفعاليات بتصميمه المبتكر الذى يجمع بين الأصالة والمعاصرة فى رسالة قوية للمشاركين باهتمام مصر بصناعة السياحة ووضعها فى مقدمة الأولويات. وتم تخصيص مكان فى الجناح المصرى لأول مرة تحت عنوان «رمضانك عندنا» يقدم نبذة عن

مناقشات جديدة للموسم الصيفي

معدة على قوة وصلابة السياحة المصرية رب لمصر في الشهر الكريم

إلى المنطقة العربية من خلال عمل برامج سياحية مشتركة بين مصر والسعودية، وتطرق الحديث إلى استراتيجية السياحة العربية التي قامت وزارة السياحة المصرية بإعدادها بناء على تكليفها من المجلس الوزاري العربي للسياحة في ديسمبر الماضي بمراجعة وتطوير وتحديث هذه الاستراتيجية لتتواءم مع المتغيرات العالمية، وذلك على غرار برنامج الإصلاح الهيكلي الذي أطلقته الوزارة لتطوير قطاع السياحة المصري. كانت وزيرة السياحة قد افتتحت الجناح المصري في ملتقى سوق السفر العربي، وشارك في الافتتاح السفير شريف البديوي سفير مصر في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمهندس أحمد يوسف رئيس الهيئة المصرية العامة لتنشيط السياحة، والقنصل وائل فتحى قنصل مصر في دبي، كما تمت دعوة عدد من المدونين والمؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي من دول الخليج.

وأوضحت المشاط أنه تم تخصيص مكان في الجناح المصري لأول مرة تحت عنوان «رمضانك عندنا» يقدم نبذة عن الأجواء الرمضانية في مصر احتفالاً بالشهر الكريم، كما يقدم فرقة تعزف الموسيقى العربية لجذب الزائرين إلى الجناح المصري، وذلك في إطار خطة الوزارة للترويج لمصر في السوق العربي.

تضمن الجناح المصري شاشات عرض لإلقاء الضوء على المدن والمحافظات السياحية المصرية المختلفة من خلال تخصيص مواد ترويجية عن كل مدينة سياحية على حدة Branding By Destination والذي يعد أحد العناصر الأساسية في محور الترويج والتنشيط في برنامج الإصلاح الهيكلي الذي أطلقته الوزارة نوفمبر الماضي. كما تم تخصيص تجربة معايشة تفاعلية تمكن الزائرين من خلالها من رؤية المناظر الطبيعية لأعماق البحر الأحمر من حولهم وذلك بتقنية virtual reality وباستخدام نظارات ثلاثية الأبعاد.



المشاط تتوسط مجموعة من رجال الأعمال في قطاع السياحة

السائحون وخاصة بالسائح العربي في وطنه الثاني مصر، وأشارت إلى الضوابط التي وضعتها وزارة السياحة المصرية لتسهيل إجراءات العمرة أمام المعتمرين المصريين حرصاً منها على نجاح انتظام سير موسم العمرة لعام 1440 هـ.

من جانبه أشار رئيس الهيئة السعودية إلى مكانة مصر في قلب الشعب السعودي، مؤكداً رغبة الشعب السعودي الدائمة لزيارة مصر والاستمتاع بمقوماتها السياحية والأثرية الفريدة، لافتاً إلى رغبة بلاده في الاستفادة من الخبرات المصرية في الترويج للمنتجات سياحية مختلفة مثل السياحة الثقافية وسياحة المغامرات مع إمكانية التعاون لجذب مزيد من السائحين

ومناقشة سبل الترويج السياحي المشترك لزيادة الحركة السياحية العربية البينية. وخلال فعاليات الملتقى عقدت الدكتورة رانيا المشاط العديد من اللقاءات المهنية والإعلامية بدأتها باجتماع مع أحمد بن عقيل الخطيب رئيس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بالمملكة العربية السعودية، لمناقشة سبل التعاون السياحي بين البلدين والترويج السياحي المشترك لزيادة الحركة السياحية العربية البينية بين مصر والمملكة العربية السعودية، وحضر اللقاء المهندس أحمد يوسف رئيس الهيئة المصرية العامة لتنشيط السياحة، وذلك خلال مشاركة الوزيرة.

كما أكدت الوزيرة أن مصر ترحب بجميع

بدعم من تراجع واردات الوقود وتعافى السياحة بنوك استثمار تتوقع استمرار ارتفاع الجنيه أمام الدولار

◀ تصدير الغاز وزيادة تحويلات المصريين بالخارج وفائض الميزان البترولي تعزز قيمة العملة المحلية مقابل الدولار

إلى سبتمبر، فإن المعروض الدولارى سيرتفع بالسوق، ما سيؤدى إلى مزيد من التحسن فى قيمة الجنيه.

وتوقع بنك الاستثمار "بلتون" استمرار تحسن سعر صرف الجنيه أمام الدولار حتى منتصف 2020. متوقفا وصوله إلى نسبة 17.10% فى العام المالى 2020/2019 بدعم من تحول صافى الميزان التجارى البترولى إلى تسجيل فائض قبل الوقت المتوقع والتحسين الملحوظ فى صافى الأصول الأجنبية بالبنوك، مع استمرار نمو الواردات بوتيرة معتدلة، وتابع: كما أن مستوى الاحتياطات المستقر يعمو مخاطر سعر الصرف فى ظل الالتزامات الخارجية، مع تراجع الدين قصيرة الأجل صافى الاحتياطات الأجنبية إلى 26% فى الربع الأول من العام المالى 2019/2018 مقارنة بـ 40% فى العام المالى 2016/2015.

ورفعت وكالة "موديز" للتصنيفات الائتمانية، التصنيف السيادى لمصر، قائلة: إن الإصلاحات الاقتصادية الجارية ستسهم فى تحسين مركزها المالى وتمتدز النمو الاقتصادى كما ورفعت "موديز" التصنيف لإصدارات الديون طويلة الأجل لمصر بالعملة المحلية والأجنبية إلى B2 من B3 وغيرت نظرتها المستقبلية إلى مستقرة من إيجابية.

وقالت الوكالة: إن القرار يستند إلى "توقعات موديز بأن الإصلاحات المالية والاقتصادية الجارية ستدعم تحسنا تدريجيا لكنه مطرد فى المؤشرات المالية لمصر وترفع نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى".

وعمق الدولار الأمريكى خسائره مقابل سلة من العملات الرئيسية خلال تعاملات نهاية الأسبوع الماضى مع إعلان بيانات اقتصادية فى الصين والولايات المتحدة أدت إلى مكاسب قوية للعملات الرئيسية الأخرى كما أقت البيانات الاقتصادية الإيجابية فى منطقة اليورو بظلال قائمة على أداء الدولار الأمريكى. بعد أن دعم تعافى النشاط فى المنطقة من تعاملات اليورو.

وقفزت أسعار الذهب إلى أعلى مستوى فى نحو أسبوعين مع تراجع الدولار بفعل بيانات فاترة بشأن التضخم غطت على تقرير يظهر نموا قويا للاقتصاد الأمريكى فى الربع الأول من العام.



عمرو حسين

الإجمالى مع استمرار زيادة الدين الخارجى إلى 107 مليارات دولار بنهاية العام الجارى مقابل 92 مليار دولار فى نهاية العام المالى 2017-2018 بعد أن وصلت قيمة الدين الخارجى بنهاية سبتمبر الماضى إلى نحو 93.1 مليار دولار.

وتوقع بنك جولدن مان ساكس استقرار سعر الجنيه خلال عام 2019 لموايل أخرى منها تحسن أوضاع ميزان المعاملات التجارية، وتوقع البنك أن يسهم تراجع واردات الوقود والتعافى التدريجى لقطاع السياحة وتحويلات المصريين من الخارج فى دفع ميزان المعاملات الجارية وتحوله نحو تحقيق فائض فى العام المالى 2020-2019. الأمر الذى سيقفل من الضغوط على سعر الصرف على المدى المتوسط والطويل.

وبلغت استثمارات الأجانب فى أذون الخزينة المصرية 2.1 مليار دولار أمريكى خلال شهر يناير. وارتفعت خلال فبراير إلى 2.44 مليار دولار.. وجاءت التدفقات من السندات الدولية بقيمة 4 مليارات دولار خلال يناير إضافة إلى مليارى دولار من قرض صندوق النقد الدولى خلال الشهر نفسه، ليبلغ إجمالى التدفقات الأجنبية لمصر 8.18 مليار دولار فى يناير 2019 إضافة إلى 2.44 مليار دولار فى فبراير من العام نفسه.

وبالتزامن مع عودة المصريين بالخارج لقضاء موسم الإجازات خلال الفترة من يونيو

كتب: حلمى الشرقاوى

أرجع المحللون تحسن قيمة الجنيه أمام الدولار وارتفاع سعره إلى توافر المعروض النقدي من الدولار فى البنوك مع زيادة التدفقات الأجنبية وعلى رأسها "زيادة تحويلات المصريين بالخارج عن طريق البنوك وارتفاع إيرادات السياحة خلال الفترات الأخيرة" بالإضافة إلى ارتفاع احتياطات النقد الأجنبى من الدولار لدى البنك المركزى.

وأكدوا أن تحسن قيمة الجنيه بشكل ملحوظ أطمع الدولار دفع البنك المركزى إلى تحريك أسعار الفائدة هبوطا لجذب السيولة نحو الاستثمار داخل السوق.

وأوضحوا أن المؤشرات تصب فى صالح ارتفاع سعر صرف الجنيه، مع مواصلة معدلات النمو فى الناتج المحلى الإجمالى تحقيق مستويات قد تصل إلى 5.5% فى العام المالى 2018-2019 فى ظل استمرار الإنفاق على استثمارات المشروعات القومية التى تنفذها الدولة حاليا.

وأكدوا أن إلغاء العمل بألية ضمان المركزى تحويل أموال المستثمرين الأجانب عزز من حركة ونشاط السيولة الدلارية بالبنوك، ما سيؤثر بدوره على حجم المعروض بالنسبة للعملة وبالتالي تحريك السعر وفقا لآليات العرض والطلب فى السوق.

وقال عمرو حسين رئيس شركة الشرق الأوسط ميريس للتصنيف لانتماى أن جميع مؤشرات تشير إلى استمرار تحسن فى الأداء الاقتصادى، مؤكدا أن معدلات سعر الصرف ستشهد استقرارا خلال الفترة المقبلة، متوقفا أن يصل متوسط سعر الدولار إلى 17.1 جنيه فى العام المالى المقبل. قائلا: إن جميع الاحتمالات تؤيد ارتفاع سعر صرف الجنيه حتى منتصف 2020.

وطالب بالتصدى لها وعلى رأسها ملف المديونية والفساد وضعف أداء الجهاز الإدارى ووجود مشكلات تتعلق بالإنفاق الحكومى واستمرار أزمة الدين الخارجى، إلا أنه توقع انخفاض العجز الكلى للموازنة العامة خلال العام الجارى إلى 8.6% من الناتج المحلى

«سامسونج» تنتج أحدث شاشاتها بمصنع بنى سويف لسد احتياجات السوق المحلي والتصدير

◀ مسئولو الشركة: نستهدف تحويل مصر إلى منصة
تصدير للمنطقة والعالم



قاسم حسن



رسالة دبي:
نجوى الحلواني

كشفت شركة سامسونج للإلكترونيات، عن شاشة Super Big TVs في حجم جديد، والتي يتم إنتاجها لأول مرة من خلال مصنع الشركة ببني سويف بهدف تلبية جميع الاستخدامات.

وقال جايهوان لي المدير التنفيذي للشركة: هناك عدد من المنتجات الجديدة في الأسواق المحلية في مصر، والتي نعمل من خلال وجودنا فيها على أن تصبح مركزا يستقبل أحدث ابتكاراتنا، لأننا نهتم بهذا السوق كسوق رئيسي في المنطقة.

وأشار المهندس قاسم حسن رئيس قطاع التلفزيونات بالشركة في مصر عما شهده هذا القطاع من طفرة مميزة بعد بناء مصنع بني سويف لتصنيع الشاشات، مؤكدا أنه تم تصنيع شاشات سامسونج Super Big TVs 82 بوصة لأول مرة وطرحها للبيع في مصر ومنها إلى جميع أسواق المنطقة، وهو ما يعكس التزام الشركة تجاه تطوير القطاع في مصر وبالتالي المساهمة في تحسين مكانة المنتج المحلي وتحويل مصر إلى منصة تصدير من الدرجة الأولى على مستوى المنطقة.

ومن ناحية أخرى أعلنت الشركة إطلاقها للشاشات الذكية في نسختها

الجديدة "Football TV 2019" خلال فترة عرض مباريات كأس الأمم الإفريقية 2019 التي تقام في شهر يونيو المقبل في مصر. وتتميز النسخة الجديدة من هذه الشاشات بخاصية الذكاء الاصطناعي AI Upscaling التي تمكن التلفزيون من تحسين جودة المشاهدة لجعلها أكثر حيوية وديناميكية. وأعلنت الشركة في المؤتمر الصحفي الذي عقده في دبي الأسبوع الماضي بحضور الأهرام الاقتصادي، طرح تلفزيون QLED في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خلال إبريل الجاري، وأنه تم دعم هذه التقنية بخاصية

الذكاء الاصطناعي، والذي يمكن هذه الشاشات الجديدة من التعرف على أي محتوى وتحسينه بغض النظر عن مستوى الدقة الأصلية لتوفيرها بجودة عالية تقارب دقة "8K". وقال سونج وان ميونج رئيس المكتب الإقليمي في شركة سامسونج للإلكترونيات: إن إطلاق الجيل التالي من أحدث ابتكارات تقنيات العرض في تلفزيونات الشركة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، للتعرف على أعلى مستويات جودة ودقة العرض على مستوى العالم التي توفرها تلفزيونات QLED بدقة 8K.



بقانون جديد للعمل وزيادة تمثيلهم بالبرلمان

مصر تحتفل بعمالها

إصلاح الأجور والمعاشات هدية
الرئيس للعمال في عيدهم

قيادات عمالية: القانون الجديد والغاء
استمارة 6 أبرز مكاسب العمال خلال
الفترة الحالية

كتب: إبراهيم العزب - زينب فتحى أبو العلا

اختلفت احتفالات عيد العمال هذا العام عن سابقتها من الأعوام الماضية، حيث تزامنت الاحتفالات هذا العام مع حزمة من القرارات الإصلاحية للأجور وزيادة المرتبات والمعاشات إلى جانب قرب صدور قانون العمل الجديد الذى حقق مكاسب بالجملة لجمهور العاملين بالقطاع العام والخاص على رأسها إلغاء استمارة 6 والتأكيد على أن الأجر التأميني يكون على جميع ما يحصل عليه العامل في العقد.

وتزامنت الاحتفالات هذا العام مع المشاركة القوية لعمال مصر في عرس الاستفتاء على التعديلات الدستورية وعودة حقهم في التمثيل بكثافة عالية في البرلمان وإطلاق قطار تطوير مصانع الغزل والنسيج.

ومن حسن الطالع أن يشمل القانون الذى من المرتقب أن يرى النور قريبا 13 تعديلا لمراعاة التوازن بين حقوق العمال وأرباب العمل.



التدريب كلمة السر

العامل الم

هشام توفيق: زي

16.5 مليار جنيه أج

يعتمد النهوض بشركات قطاع الأعمال العام بشكل أساسى على العمالة لكنها لم تحظ بالتدريب والتأهيل الكافى خلال العقود الماضية ما جعلها فى كثير من الأحيان عينا على الشركات وفى أحيان أخرى سببا لتردى الأوضاع بالشركات، وبالتزامن مع الاحتفال باعياد العمال سلط "الاقتصادي" الضوء فى هذه السطور على تطورات ملف تدريب وتأهيل العمالة بشركات قطاع الأعمال لمواكبة خطط إعادة الهيكلة التى تتبناها الوزارة لاستعادة مجد القطاع العام

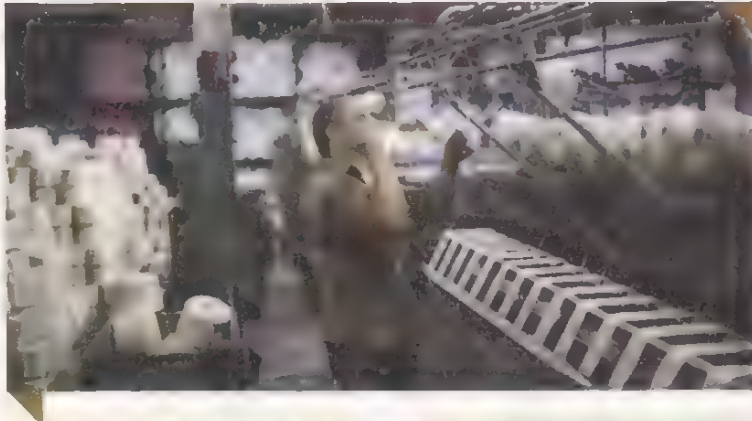
وأكد هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام: أن العمال عنصر أساسى فى تنفيذ عملية التطوير التى ستعكس إيجابا عليهم من خلال تحسين الأجور وبيئة العمل، حيث سيتم تدريب العاملين على أعلى مستوى للتعامل مع الماكينات المتطورة، فضلا عن تدريب العاملين بتكلفة قدرها 700 مليون جنيه، مشيرا الى أنه من المتوقع أن تشهد مرتبات العاملين بشركات قطاع الأعمال العام زيادة تظهر مع مرتبات يوليو المقبل

وقال الوزير أن خطة تطوير الشركات لن تتم الا بجهود العاملين، ما سينعكس ذلك عليهم فى تحسين الأجور وبيئة العمل. وقال أنه غير راض عن أجور العاملين فى هذا القطاع ويسعى إلى تحسينها ومضاعفتها بعد انفاذ خطة التطوير، مؤكدا أن الوزارة تحرى حاليا دراسة لزيادة رواتب العاملين بالشركات التابعة، فى ضوء قرارات رئيس الجمهورية الخاصة بزيادة الأجور للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية وغير المخاطبين به، موضحا أن المدة المقررة للدراسة 3 أشهر، وأضاف: نعمل على دراسة منظومة العمالة والأجور بهدف تحفيز وإثابة العاملين، علما بأنه قد سبق أن قامت شركات قطاع الأعمال العام بصرف العلاوة الدورية والاستثنائية والخاصة الخاصة بالعلاوة الدورية، كما بدأت الوزارة فى تنفيذ برنامج تدريبي لأسس محاسبية التكاليف والتسعير لرؤساء مجالس الإدارات ومديرى الحسابات فى كل شركات قطاع الأعمال العام بالتعاون مع مركز إعداد

مصري يستعيد عرشه

مصادرة أجور العاملين بالأعمال العام يوليو المقبل

مهور العاملين بالقطاع و700 مليون جنيه لتدريب « الغزل والنسيج »



خلال 3 أشهر دراسة منظومة العمالة والأجور بهدف تحضير وثابة العاملين

مقارنة بـ97.7 جنيه عن فترة المقارنة، وفي المركز الثامن العاملون بالصناعات التحويلية بمتوسط أجر يومي 77.8 جنيه مقارنة بـ83.8 جنيه عن فترة المقارنة، وفي المركز التاسع العاملون في الزراعة واستغلال الغابات وصيد الأسماك بمتوسط أجر يومي 77.4 جنيه مقارنة بـ73.2 جنيه عن فترة المقارنة وفي المركز العاشر العاملون في أنشطة الفنون والإبداع بمتوسط أجر يومي 74.8 جنيه مقارنة بـ106.9 جنيه عن فترة المقارنة، وفي المركز الحادي عشر في خدمات الغذاء والإقامة بمتوسط أجر يومي قدره 71.8 جنيه مقارنة بـ87.2 جنيه عن فترة المقارنة، وجاء في المركز الأخير لمتوسط الأجر اليومي على الأنشطة الاقتصادية كافة أفراد الخدمة المنزلية الخاصة بالأسر بمتوسط أجر يومي قدره 52.5 جنيه مقارنة بـ89.9 جنيه عن فترة المقارنة من العام السابق



مشام توفيق

العاملون في مجال الاتصالات والمعلومات بمتوسط أجر يومي 87.6 جنيه مقارنة بـ89.7 جنيه عن فترة المقارنة وفي المركز السابع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي بمتوسط أجر يومي 85.5 جنيه

القادة لقطاع الأعمال العام وارتفع إجمالي الأجور للشركات خلال العام المالي 2018/2017 إلى 16.5 مليار جنيه مقابل 15.5 مليار جنيه عن العام المالي 2017/2016، بنسبة زيادة قدرها 6.4 % وذلك على الرغم من انخفاض عدد العاملين بالشركات التابعة إلى 209.5 ألف عامل في عام 2017/2018 مقارنة بـ214.6 ألف عامل في عام 2016/2017، والانخفاض في أعداد العاملين نتيجة بلوغ عدد العاملين سن المعاش القانوني، كما كشفت مؤشرات العام المالي 2017/2016 تراجع عدد العاملين بشركات قطاع الأعمال العام، من 221908 إلى 214699 بنسبة انخفاض 3.2% إلا أن الأجور شهدت ارتفاعاً، وذلك نتيجة الزيادات السنوية الحتمية المرتبطة بالعلوات

من ناحية أخرى أظهر أحدث البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن متوسط الأجور اليومية للأنشطة الاقتصادية في مصر عن الربع الأخير من عام 2018 مقارنة بالربع المقارن من عام 2017، عن استحواذ العاملين في مجال إمداد الكهرباء والغاز على المركز الأول على مستوى أعلى الأجور اليومية على مستوى الأنشطة الاقتصادية كافة بمتوسط أجر يومي قدره 107.3 جنيه مقارنة بـ127.6 جنيه عن عام المقارنة

وجاء في المركز الثاني العاملون في المنظمات والهيئات الدولية والسفارات بمتوسط أجر يومي قدره 106.3 جنيه مقارنة بـ116.7 جنيه عن فترة المقارنة وفي المركز الثالث العاملون في مجال الوساطة المالية والتأمين بمتوسط أجر يومي 97.9 جنيه مقارنة بـ99.7 جنيه عن فترة المقارنة، وفي المركز الرابع العاملون في التعدين واستغلال المحاجر بمتوسط أجر يومي قدره 90.4 جنيه مقارنة بـ102.7 جنيه عن فترة المقارنة وفي المركز الخامس نشاط النقل والتخزين بمتوسط أجر يومي قدره 89.1 جنيه مقارنة بـ91.6 جنيه عن فترة المقارنة، وفي المركز السادس

محمد وهب الله: العمالة للتهميش لعقود طويلة وجاء وقت جنى ثمار الإصلاح

للاجور في القطاع الخاص وعدم جواز فصل العامل الا من خلال حكم قضائي صادر عن المحكمة العمالية المختصة التي تضمن ايضا عودة العامل المفصول الى عمله بقوة القانون. منح القانون الحقوق كافة التي منحها المجلس القومي للمرأة وكذا قانون الطفل الذي يحظر عمالة الاطفال وكذا التزام جميع جهات العمل بالنسبة المقررة لتشغيل اصحاب القدرات الخاصة والاهتمام بالتدريب التقني والتثقيفي للعامل من خلال أكثر من ٥٠ مركز تدريب على مستوى الجمهورية للتدريب التقني المتخصص وايضا على التكنولوجيا الحديثة التي يتطلبها سوق العمل داخل مصر وخارجها

واضاف ان مشروع القانون اعطى الحق للعامل في تنظيم الإضراب والاحتجاجات لكنه اشترط موافقة الجهات الرسمية على الإضراب وإخطارها قبل الشروع في تطبيقه واشترط لهذا الإضراب ان يكون مقننا وأكد ان نصوص المشروع اهتمت ايضا بالعاملين في الخارج لتعالج مشاكل العمالة المنتظمة وغير المنتظمة وفقا لبروتوكولات التعاون بين مصر والدول في الخارج واشتمل المشروع على باب أفرده للعمالة غير المنتظمة وعمال التراحيل والزراعة الموسمين



محمد وهب الله

رئيس الجمهورية أسوة بالتي تصرفها الجهات الحكومية، ولا سيما أن مرتبات قطاع الأعمال العام لا تزال هزيلة مقارنة بالزيادة المستمرة في الأسعار. وأضاف أن مشروع القانون الحالي يضم العديد من المزايا على رأسها تفعيل المجلس القومي للاجور وتعيين رئيس مجلس الوزراء رئيسا له بدلا من وزير التخطيط لضمان تفعيل القرارات التي يتخذها خاصة زيادة العلاوات الدورية وفقا لمعدلات التضخم وتطبيق الحد الأدنى

أكد محمد وهب الله أمين عام اتحاد عمال مصر أن عمال مصر كلمة السر في نجاح استفتاء التعديلات الدستورية، لكي يتمكنوا من جنى ثمار الإصلاح والتنمية في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة، وقال: إن العمالة لا سيما عمالة قطاع الأعمال العام تعرضت للتهميش لفترات زمنية طويلة، ما جعلها تخرج عن مسار التطوير والتأهيل، إلا أن وزارة قطاع الأعمال العام وضعت تدريب العاملين نصب أعينها وبدأت في تفعيل البرامج التدريبية في القطاعات المختلفة التابعة لقطاع الأعمال العام، وقد بدأت بالفعل برامج تدريبية في قطاع الدواء والغزل والنسيج الذي تشهد شركاته برنامجا للتطوير والنهضة غير مسبوق، ومن القطاعات التي تشهد تفعيلا للبرامج التدريبية قطاع الصناعات المعدنية وأكد وهب الله أن التدريب وتطوير الشركات كان المطلب الدائم لعمال شركات قطاع الأعمال العام، مؤكدا أن العمالة حاليا لا توجد لها مطالب فئوية، وأن الوزارة حاليا تقوم بجهود ملحوظة في التطوير والتدريب، ومن المتوقع أن يشهد قطاع الأعمال العام نهضة وتطوير كبيرين ويعود لسابق عهده، كإحدى أهم ركائز الاقتصاد المصري وطالب وهب الله بأن تقوم شركات قطاع الأعمال العام بصرف العلاوة التي أقرها

نائب رئيس اتحاد العمال: التدريب وربط المدارس الصنـ

مقارنة بأى عمالة في كل دول العالم، وأنه لا بد من عودة الربط بين التعليم الصناعي والشركات والمصانع، فالمصانع لديها نقص شديد في العمالة الفنية، وفي الوقت ذاته لدينا بطالة كبيرة في مجتمع العمال، ومن ثم

نهضة المجتمعات ودورها في بنائه، وأن العمالة ذاتها ساهمت في نجاح الاستفتاء، وأظهرت مشهدا راقيا تناقلته وسائل الاعلام المختلفة مشيرا الى ان العمالة المصرية بحاجة الى التدريب لتثبت جدارتها

قال النائب جمال عقيي نائب رئيس اتحاد عمال مصر ورئيس النقابة العامة للعاملين بالبنوك والتأمينات أن الاستحقاق الأخير الذي حصلت عليه العمالة في التعديلات الدستورية يمثل إضافة مهمة تؤكد مكانة العمالة في



اتحاد العمال ولجنة القوى العاملة بالبرلمان يستعجلان قانون العمل الجديد

قيادات عمالية: تنفيذ توصيات الحوار المجتمعي حول التعديلات

والنسيج الى ان احتفالات عيد العمال جات هذا العام وتحاط بها ٢ مناسبات مهمة وهي عرس الاستفتاء على التعديلات الدستورية التي شارك العمال فيها بكثافة عالية وعودة نسب تمثيل العمال في البرلمان وإطلاق عجلة تطوير مصانع الغزل والنسيج بعد ان تقابل الرئيس السيسي مع ممثلي الشركات الأوروبية الموردة لمعدات التطوير لشركات الغزل والنسيج بقطاع الاعمال العام حيث تمكن الرئيس السيسي من تخفيض فاتورة التطوير للماكينات الحديثة من ١٩ مليار جنيه الى ١٥ مليارا فقط وبدأت بالفعل مسيرة التحديث في المصانع بعد ان أوشكت هذه الصناعة على الاندثار

وتابع إبراهيم: المفاجأة الثالثة الانتهاء من التعديلات التي أدخلت على مشروع قانون العمل وعددها أكثر من ١٣ تعديلا راعت التوازن بين حقوق العمال وأصحاب الأعمال وإخراج قانون يراعى السلامة والصحة المهنية للعامل ووضع معايير دولية للعمل ليصبح قانونا سياسيا اقتصاديا اجتماعيا يكون جازبا للاستثمارات الدولية، بل يجيء احتفال العمال بعيدهم هذا العام بعد قرارات الرئيس السيسي بزيادة الحد الأدنى للأجور والمعاشات وترقية أكثر من مليون عامل في الجهاز الإداري للدولة ممن اكملوا الفترات البيئية للدرجات الوظيفية وهي المناسبة الرابعة



جبالى المراغى

الأجر التاميني على جميع ما يحصل عليه العامل من مستحقات وفقا للعقد المبرم بين الطرفين مؤكدا ان المشروع راعى التوازن بين العامل وصاحب العمل وأشار الى ان مشروع القانون راعى التزام أصحاب الأعمال بالحد الأدنى للأجور والعلاوات والترقيات الدورية وحال تأثر أى من الشركات الخاصة بهذه القرارات وتأثيرها على ميزانياتها فإن هناك حولا عديدة وسطية يتم اتخاذها بحيث لا يفلق أو تتوقف الشركة عن العمل.

٤ مناسبات مهمة

يشير عبد الفتاح إبراهيم نائب رئيس اتحاد عمال مصر ورئيس نقابات عمال الغزل

طالبت لجنة القوى العاملة بالبرلمان اللجنة العامة بسرعة مناقشة مشروع قانون العمل لإقراره وخروجه الى حيز التنفيذ بعد ان انتهت لجنة القوى العاملة من مناقشته وإدخال التعديلات الخاصة بالحوار المجتمعي واستطلاع رأى منظمات الأعمال واتحاد العمال والمجلس القومي للمرأة والقوى للطفولة

وأحييت احتفالات عيد العمال هذا العام بعدة مناسبات سعيدة للعمال على رأسها قرارات الرئيس السيسي بزيادة الأجور والمعاشات وترقية جميع العاملين المستحقين في الدولة وانطلاق حملة تطوير شركات الغزل والنسيج والمشاركة الفعالة للتجمعات العمالية في الاستفتاء على التعديلات الدستورية التي أقرها البرلمان التي كان من أبرزها عودة النسب العمالية الممثلة في البرلمان التي كانت من إنجازات ثورة ٢٥ يناير ثم لم يأخذ بها دستور ٢٠١٤. انتهاء استمارة ٦

أكد جبالى المراغى رئيس اتحاد عمال مصر ان لجنة القوى العاملة أخذت على عاتقها سرعة مناقشة مشروع قانون العمل الذى يضم أكثر من ٢٠٠ بند وإدخال كل التوصيات التي طالبت بها منظمات الأعمال والنقابات العمالية وكل الجهات المعنية المستفيدة من القانون وتتعامل معه وعلى رأس هذه الإنجازات إسقاط العمل باستمارة ٦ وجعل

إساقية بالشركات يعيد للعمالة المصرية قوتها

العمل، والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تمثل نواة التقدم والنمو لدى المجتمعات الكبرى، كما طالب العمالة بالكد والاجتهاد لجنى ثمار الإصلاح الاقتصادى ورفع شأن بلادهم.

بالقطاع الخاص مؤكدا ان العمل لدى القطاع الخاص هو بذرة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، فالعامل الماهر فى القطاع الخاص لا يمر عليه 5 أو 6 سنوات، الا ويصبح لديه مشروعه الخاص ويتحول الى صاحب

هذا الربط يقلل هذه الفجوة، ولا يدع مجالاً للصناع اللجوء الى عمالة اجنبية، ويطالب عقبي العمال بعدم اللجوء الى البحث عن وظيفة لدى الحكومة، قائلا "الحكومة مكتظة بالموظفين"، فضلا عن ضعف الرواتب اذا ما قورنت



مدير المكتب القطري لمجموعة البنك الإفريقي للتنمية في حوار خاص لـ «الاقتصادي»:

مصر ستصبح من كبريات الدول المصدرة للغاز الطبيعي

◀ وقعنا اتفاقية مع الحكومة لتوفير تمويل أولى لمشروعات صغيرة نموذجية

أكدت مالاين بلومبرج، مدير المكتب القطري لمجموعة البنك الإفريقي للتنمية، دعم البنك لإجراءات إصلاح الاقتصاد الكلى التى تنفذها مصر بكل تصميم، مشيرة إلى أن استكمال الطريق سيكون من خلال تطبيق الإصلاح الهيكلى الذى سيستمر سنوات. موضحة أن أوليات عمل البنك فى مصر حاليا تتمثل فى دعم قطاع الطاقة والأمن الغذائى والابتكار والتعليم العالى والصحة وتطوير قطاع الصناعة. مؤكدة أن إمكانات مصر تؤهلها لتكون بوابة إفريقيا للسوق العالمى والعكس صحيح.

حوار: رهاب سيد أحمد

◀ مصر ثالث أكبر مساهم بالبنك ومن أكبر المقترضين

كبير، كما أنها ليست ثابتة ويتم تحديدها كل 6 أشهر ومعظم إقراضا فى مصر بالدولار. • وهل تدخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر ضمن اهتمامات البنك؟

نحن مهتمون جدا بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد قدم البنك قرضا لما يزيد على 80 ألف شخص على مدار السنوات العشر الماضية بقيمة 400 مليون دولار، ونحن الآن نحافظ على استمرار هذا الزخم ونتطلع إلى إحداث قفزات كبيرة بالشركات الصغيرة والمتوسطة باستخدام التكنولوجيا والعلوم والابتكار ولدينا مشاريع رائدة فى هذا الصدد مثل مشروع تبادل النفايات الصناعية بين الشركات بما يدعم من قدرات رواد الأعمال وأيضا مشروع تغذية الأسماك باستخدام منتجات حيوية أرخص سعرا بكثير من البدائل التقليدية الأخرى المتاحة بالسوق

• وهل يوجد تنسيق مع الحكومة المصرية لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

وقعنا اتفاقية مع الحكومة المصرية قبل بضعة أسابيع لتقديم منحة من البنك تضمن توفير تمويل أولى لمشروعات نموذجية فى مجال الصناعات الغذائية وتسويق المنتجات وكذلك كفاءة استخدام الطاقة وتطوير الابتكار ودعم الحرف اليدوية الإبداعية التى

ونقدم تمويلا طويل الأجل يمتد حتى 15 عاما وربما أكثر للقطاع الخاص خاصة إذا كنا نتعامل مع مشاريع البنية التحتية. وكما سبق وأشرت نحن لا نريد منافسة البنوك التجارية الخاصة، بل نريد أن نشجعها على المزيد من التنمية. لهذا لا نقوم بتمويل المشروعات القادرة على الحصول على التمويل من البنوك التجارية، لكن نظرا للثقة التى يحظى بها البنك الإفريقي للتنمية نجد أنه عندما يوافق على تمويل مشروع خاص ما فهذا يحفز الممولين الآخرين على المشاركة

• وهل يقوم البنك بتمويل المشروع بالكامل؟

نحن لا نقدم 100% من التمويل للحكومات، بل نتشارك مع وكالات التنمية الأخرى ومؤسسات التمويل الدولية الكبرى والبنوك مثل البنك الدولى أو البنك الأوروبى للإنشاء والتعمير أو بنك الاستثمار الأوروبى أو شركات تطوير البنوك الفرنسية أو الألمانية. وعلى الجانب الآخر، فى حال تمويل القطاع الخاص نحن نشترك فى التمويل مع البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية

• وما نسبة الفائدة على القروض؟

هناك فرق كبير فى أسعار الفائدة بين القروض السيادية المقدمة للحكومات وبين تلك المقدمة للقطاع الخاص، ففى الحالة الأولى تكون أسعار الفائدة منخفضة بشكل

• كم يبلغ حجم محفظة البنك فى مصر حتى الوقت الحالى؟

يبلغ حجم محفظة المشروعات الحالية التى تم تنفيذها بالفعل 3 مليارات دولار.

• ومتى بدأ نشاط البنك فى مصر؟

مصر واحدة من الأعضاء المؤسسين لبنك التنمية الإفريقي فى الستينيات، وقد بدأ البنك فى الإقراض فى سبعينيات القرن الماضى ونعمل فى مصر منذ ذلك الحين

• وهل يقوم البنك بإقراض الحكومات فقط؟

لا، بالعكس نحن لدينا نافذتان تمويليتان مختلفتان أولهما التمويل السيادى للقطاع العام بالحكومات، أما نوع التمويل الثانى فنقدمه لكبريات شركات القطاع الخاص، مع الوضع فى الاعتبار أننا لسنا بنكا للتجزئة ولا نقوم بمزاحمة البنوك التجارية، لذلك نقوم بتقديم الدعم بعدة وسائل مختلفة لشركات القطاع الخاص الكبيرة إما بواسطة توفير التمويل للمشروع عن طريق تقديم القروض أو توفير الضمانات أو دعم الميزانية العمومية للشركة

• ما اشتراطات التمويل للقطاع الخاص؟

نقدم الدعم لشركات القطاع الخاص التى يكون لها تأثير تنموى على الاقتصاد الكلى بما يتماشى مع احتياجات الحكومة وأولوياتها بما ننا نك تموى بالاساس



مالين بلومبرج

◀ الفائدة على إقراض القطاع الخاص والحكومات متباينة

◀ لا نزاحم البنوك التجارية ونقدم تمويلا طويلا الأجل للقطاع الخاص بالمشروعات التنموية

مصر في الوقت الراهن هو تباطؤ حركة التجارة العالمية. ونعمل على تعزيز الصناعة بمصر عن طريق إنتاج السلع الوسيطة بدل من استيرادها بما يولد مزيدا من فرص العمل. والبنك في اتصال دائم مع الحكومة المصرية لاستنباط كيفية دعمها سواء بتقديم التمويل اللازم أو التسهيلات أو الحوافز الصناعية

• وهل يوجد قطاع صناعي بعيدة يسعى البنك لتنميته بوجه خاص في مصر؟

كمية المياه المتاحة. كما نتوسع في تمويل القطاع الخاص العامل في مجال الصناعات الغذائية

• ما أوجه الدعم التي يقدمها البنك لقطاع الصناعة في مصر؟

هدفنا الرئيسي الثالث في مصر هو دعم قطاع الصناعة. ونعلم أن مصر قوية جدا ومتطورة في السياسات الصناعية وهناك الكثير من العمل الذي تم القيام به لزيادة الإنتاج الصناعي في البلاد بما يساعد على زيادة الصادرات لكن التحدي الذي يواجه

عادة ما يكون أغلب العاملين بها من النساء. ونجرى الآن حوارا مع الحكومة لنقوم بالشئ نفسه على نطاق أوسع يعمم في جميع أنحاء الجمهورية خلال العام المقبل لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع العديد من شركاء التنمية المختلفين داخل الحكومة وخارجها مثل البنك المركزي المصري الذي يسعى بنجاح إلى تحفيز البنوك التجارية على إقراض المشروعات الصغيرة.

• ومن أبرز شركاء التنمية للبنك الإفريقي؟

شركاؤنا هم الأعضاء المساهمون من الحكومات، لأننا بنك مملوك للحكومات وهذا يشمل جميع الدول الإفريقية البالغ عددها 54 دولة. بالإضافة إلى نحو ثلاثين دولة غير إفريقية معظمهم من أوروبا وأمريكا الشمالية وبعض الدول في آسيا أيضا. مصر هي ثالث أكبر عضو مساهم بالبنك وثاني أكبر مساهم إقليمي في البنك وأيضا أحد أكبر المقترضين. لهذا السبب تعد مصر مهمة جدا بالنسبة لنا

• وما ركائز وأولويات عمل البنك في مصر؟

للبنك خمس أولويات يراها ضرورية لضمان التنمية يتصدرها الحرص على تزويد إفريقيا بوجه عام بالطاقة، حيث إنه بدون كهرباء لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية. ومصر بالطبع تحتل مرتبة متقدمة في هذا الشأن مقارنة بالدول الإفريقية الأخرى، حيث نجحت في الوصول إلى الاكتفاء الذاتي. والجدير بالذكر أن من أوائل مشروعات البنك في مصر كان مشروع طاقة، فقد أسهم البنك في الاستثمار في محطات طاقة كبيرة أنتجت نحو 4 آلاف ميجاوات لخدمة ما يعادل 4 ملايين ونصف المليون عميل. والآن يعمل البنك على تمويل بعض مشاريع الطاقة المتجددة منها مشروع بنين للطاقة الشمسية بأسوان وهو خطوة مهمة للغاية نحو إنتاج الطاقة النظيفة بواسطة القطاع الخاص. إلى جانب قيام البنك ب توفير الدعم المالي للحكومة المصرية لتحرير سعر الطاقة خلال السنوات الأربع الماضية وإنتاجها، لكننا في الفترة المقبلة سوف نركز على توزيع وتسويق الكهرباء بما يتماشى مع مطالب وخطط الحكومة

• وماذا عن أهداف البنك الأخرى؟

أولوية البنك الثانية هي توفير الطعام لإفريقيا من خلال توفير الأمن الغذائي للتأكد أولا من أن الأفراد لديهم إمدادات غذائية كافية وثانيا لدعم الاقتصاد ككل. لذلك نحن نعمل على تحسين الزراعة والأعمال التجارية الزراعية وفي حالة مصر، نركز في الفترة الحالية على استخدام الطاقة الشمسية بمشروعات الري والصرف وتحديث وسائل الري بأنحاء الجمهورية للاستفادة من



منه على مدى عامين، بل رحلة طويلة ممثلة
وبسفي حراً، سبياً حتى جعلها مترسدة

• هل نجح الإصلاح في جذب استثمار اجنبي مباشر؟

مصر تحتل المرتبة الأولى في الاستثمار
الاجنبي المباشر في إفريقيا، لكننا نسعى
لجذب المزيد في شتى القطاعات. وبلا
شك فإن رفع التصنيف الائتماني السيادي
لمصر مؤخرًا يعد واحدة من العلامات
الموثوقة بها على وجود اعتقاد ايجابي في
استثمار السوق المصري

• وهل هناك نوع من التباطؤ في إجراءات إصلاح الاقتصاد الهيكلي؟

عندما قدمنا الدعم لتحقيق الاستقرار
الاقتصادي الكلي، كان هذا هو الاختبار
الأول في ذلك الوقت، ويجب الوضع في
الاعتبار أن مصر بلد كبير ولهذا إجراء
إصلاح هيكلي ليس عملية سهلة من حيث
سرعة تنفيذ الأمور على نطاق واسع. علاوة
على ذلك لا يجوز إغفال حقيقة أن ما يحدث
في الاقتصاد المصري يخضع لتأثيرات
الاقتصاد العالمي الذي يشهد الكثير من
الاضطرابات مؤخرًا ونحن نعيش في عالم
تنافسي صعب للغاية، لكن على الرغم من
ذلك نجد أن مصر تتمتع بمرونة عالية ولكن
علينا أن نكون واقعيين أيضًا ونقوم ببذل
المزيد.

• وهل تخطت ديون مصر الحدود الأمينة؟

لدعم الإصلاحات الاقتصادية كان لا بد من
الاستدانة، وعلى الرغم من أن نسبة الدين
الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي قد
تكون مرتفعة للغاية ولكنني لا أقول أنه في
منطقة الخطر، إذا ما أخذنا في الاعتبار
تحسن جميع المؤشرات الاقتصادية مثل
التضخم وانخفاض عجز الموازنة وانخفاض
معدلات البطالة وبالنظر إلى الاقتصاد نجد
أننا نتعامل مع العديد من العوامل التي تجب
مراعاتها لذلك عند محاولة تحسين أحدها
يجب الإضرار بالآخر لكن في النهاية يجب
أن نحكم على الصورة كاملة وهي إيجابية
والمهم في مسألة الدين أن يتم حسن
استغلاله

• ما مشروعات البنك الحالية بمصر؟

في الوقت الحالي، نعمل على دعم قطاع
الكهرباء ونظام الصرف الصحي في الريف،
ورفع القدرات في مجال الابتكار، لأن مصر
لديها قوة عاملة ماهرة، لكن لا تزال هناك
فجوة بين ما ينتجه نظام التعليم واحتياجات
القطاع الخاص وبشكل خاص إذا نظرنا إلى
مطالب الثورة الصناعية الرابعة. كما نقدم
الدعم لقطاع الخدمات المالية والصناعات
الغذائية بالقطاع الخاص

• ما المعوقات أمام انطلاق

نحن مهتمون بشتى المجالات الصناعية
ذات التأثير التنموي التي تخلق فرص
العمل، لكننا بوجه خاص نولي عناية لتنمية
الصناعات الغذائية والبتروكيماويات بمصر
كما أننا على دراية بالمزايا التنافسية
والفرص الصناعية التي تمتلكها مصر مثل
البنية التحتية المتطورة، ولهذا نأخذ قضية
تحديث الصناعة بمصر بكل جدية

• ما القطاع الاقتصادي الذي يمكن أن يؤدى إلى تحقيق طفرة في الاقتصاد الكلي؟

قطاع الطاقة حيث من المنتظر أن تصبح
مصر من كبريات الدول المصدرة للغاز
الطبيعي، وهو ما سيدر عملة صعبة ويوفر
مصادر تمويل إضافية للحكومة كما سيخلق
فرص عمل. أيضا اعتقد أن مصر تمتلك
العديد من الفرص الواعدة في مجال الزراعة
والصناعات الغذائية لكن هذا يتطلب إعادة
تنظيم سلاسل القيمة بأكملها بدءًا من حل
مشكلات المزارعين مرورًا بتذليل العوائق
أمام التوزيع والتصدير، حيث إن مجال
الزراعة يشكل الآن نحو 12% من الناتج
المحلي الإجمالي لمصر كما أن الخضار
والفاكهة تشكل نحو 10% من إجمالي
الصادرات المصرية. ويمكن لمصر أن تفعل
الكثير فيما يتعلق بعمل صناعات قائمة على
ما تنتجه من المحاصيل والخضار سواء تلك
التي تزرع داخل أراضيها أو التي تزرع في
أماكن أخرى من إفريقيا خاصة أن مصر
تتخذ خطوات لامتلاك أراض زراعية في دول
أخرى حاليًا

• وكيف يقيم البنك إصلاحات الاقتصاد الكلي التي قامت بها مصر؟

كنا داعمين لها منذ البداية فقد قدم البنك
تمويلًا يقدر بنحو 1.5 مليار دولار مقسمة
على ثلاث دفعات لدعم الموازنة العامة وهو
أمر غير معتاد بالنسبة لنا كبنك تنموي
حيث أننا نميل عادة إلى القيام بمشاريع
استثمارية، ولكن في ذلك الوقت كان يُنظر
إلى أن أولوية البلد هي تحقيق الاستقرار
الاقتصادي وهو ما دعمناه.

وأريد أن أؤكد أن برنامج الإصلاح مثير
للإعجاب إلى حد كبير، وقد كانت الحكومة
جادة جدًا في تنفيذه، فقرار تعويم العملة على
سبيل المثال على الرغم من صعوبة تداعياته
الأولية على المدى القصير جنب الاقتصاد
صعوبات أكثر حدة على المدى الطويل وفي
الوقت نفسه تم إصدار تشريعات من شأنها
خلق بيئة عمل مواتية للاستثمار. وكما
سبق أن أشرت أنه كان من المهم بالنسبة
لنا أن نكون جزءًا من هذا، وفي المحصلة
نحن راضون جدًا عن الطريقة التي تم بها
ذلك، ونود أن نواصل دعم الحكومات في
إصلاحاتها لأنها ليست شيئًا يتم الانتهاء

اقتصاديات الدول الإفريقية التي

تمتلك المواد الخام والأيدى العاملة»
هناك العديد من العوامل المتشابكة التي لا
يمكن اختزالها لكن يمكن تركيز الضوء على
أهمية وجود الحوكمة وإنشاء قواعد عادلة
تسمح للقطاع الخاص بالمنافسة والنمو
وأفريقيا هي المكان المناسب للقطاع
الخاص لتوافر المواد الخام والأيدى العاملة
كما أشرت، وبما إن مصر تتمتع الآن بأعلى
معدلات نمو في إفريقيا وفي العالم، يود
البنك حقًا دعم مصر في استخدام موقعها
الفريد ك بوابة إلى إفريقيا والعكس. ولقد
انبهنا بتوسعة مصر لخطوط الكهرباء إلى
السودان، ونحن حريصون على دعم سلسلة
القيمة بأكملها لدعم الصناعات الغذائية في
مصر وخارجها

• كيف يقوم البنك بتحسين مستوى الحياة للأفارقة؟

تحسين مستوى ونوعية الحياة يمكن أن
يعني عدة أشياء، لكن ما نركز عليه هو
الجانب الاجتماعي بتطوير نظام التعليم
والصحة علاوة على الخدمات الصحية
الأساسية ولهذا قمنا بتمويل مشروع الجبل
الاصفر الذي يعد ثاني أكبر محطة لمعالجة
مياه الصرف الصحي في العالم ومشروع
معالجة المياه ببنو رواش الذي بدأ العمل
به مؤخرًا بمحافظة الجيزة وهو مشروع
كبير للغاية، والآن نحن نعمل على مشروع
لتحسين الصرف الصحي بصعيد مصر
وفيما يتعلق بتطوير التعليم العالي فيقوم
البنك بمشروعات لتعزيز الابتكار وتعليم
ونشر التكنولوجيا بالتعاون مع وزارة التعليم
العالي المصرية

• وما دور البنك في تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول



من المنتظر أن تصبح مصر من كبريات الدول المصدرة للغاز الطبيعي

◀ تردى البنية التحتية ونقص التمويل أهم عوائق التجارة البينية الإفريقية

◀ 3 مليارات حجم محفظة الإفريقى للتنمية فى مصر

◀ 1.3 مليار دولار قدمها البنك لدعم الموازنة العامة فى مصر

قابل للتطبيق فى ظل الصعوبات التى يواجهها الاتحاد الأوروبى ومنطقة اليورو.

إذا نظرنا إلى حالة اقتصاد الدول الأوروبية نجد أنها قد لا تكون على المرحلة نفسها من الدورة الاقتصادية وبالتالي لا تستجيب جميعها للصدمات بالطريقة نفسها إلا أن الدول الأوروبية نجحت فى تحقيق الوحدة بعد فترة طويلة امتدت إلى عقود من الاختلافات والمفاوضات كما هو حال فى جميع الشركات للتوفيق بين الاحتياجات المختلفة للشركاء لكن هذا استغرق وقتا طويلا لتحقيقه لكن وعلى الجانب الآخر يجب ألا نكون محددين بالمضى ويمكن العمل على تلافي الأخطاء التى وقعت فيها أوروبا.

وفى الحالة الإفريقية ربما يتعين علينا أن نركز كخطوة أولى على تنمية حركة التجارة البينية والاستثمار للبدء فى بناء روابط ملموسة ومن ثم التأكيد فى الوقت المناسب لبدء الاندماج. لكن هذا لا يمنع أن الوحدة حلم مهم للغاية تجب مراعاته، لكننا نحتاج أن نصل إلى مكان مدرّس وعدم تسرع ويمكن الارتكاز إلى نموذج الوحدة الماحق فى غرب إفريقيا وكيف ساهمت العملة المشتركة فى تسهيل التبادل التجارى بين دوله

كل بلد إفريقى وفى هذا المجال يقوم البنك بالتعاون والتشاور مع وزارة الاستثمار والتعاون الدولى المصرية حول كيفية تأسيس شركة صغار محاطر الاسمار للتصدير لإفريقيا وهى تلك التى أعلن عنها الرئيس عبد الفتاح السيسى لتجنب مخاطر الاستثمارات وراء الحدود ويمكن تخفيف حدة هذه المخاطر من خلال العديد من طرق مثل توفير الضمانات. لكن وسائل البنك تختلف من دولة إلى أخرى

• وكيف ستسهم اتفاقية التجارة الحرة فى تنشيط التجارة البينية الإفريقية؟

هذه اتفاقية استثنائية ويجب على مصر أن تحسن استقلالها لأنها تتيح سوقا كبيرا أمام المنتجات المصرية مكون من 1.2 مليار شخص وقيمة هذا السوق توارى 2.5 تريليون دولار ويمكن أن تؤدى اتفاقية التجارة الحرة إلى ريادة التجارة البينية الإفريقية بنسبة 50% حال ما تمكنت الدولة الإفريقية من تنفيذها على مدى العامين المقبلين. وجدير بالذكر أن بنك التنمية الإفريقى يقدم بالفعل مساعدة تقنية إلى مفوضية الاتحاد الإفريقى لدعم التطبيق العملى لهذه الاتفاقية

• هل تعتقدون أن الوحدة الاقتصادية وإصدار عملة إفريقية موحدة أمر

الإفريقية؟

التكامل الإقليمى يأتى على رأس أولويات مصر فى الوقت الحالى خاصة فى ظل رئاستها للاتحاد الإفريقى. وقد شهدت السنوات القليلة الماضية زيادة فى اهتمام مصر بالتجارة والاستثمار مع بقية إفريقيا ودورها هو دعم ذلك الاهتمام عن طريق أشياء كثيرة مختلفة منها إتاحة التمويل عبر الحدود وتطوير البنية التحتية اللازمة لسهولة نقل البضائع والخدمات والبشر عبر الحدود بما يشمل الطرق البرية والسكك الحديدية والنقل الجوى. وأيضا توفير الإطار التشريعى لتسهيل التجارة بين الدول الإفريقية مثل توقيع اتفاقية التجارة الحرة

• وما عوائق التجارة البينية الإفريقية؟

ولا. وقبل كل شئ. تردى البنية التحتية، ما أدى إلى زيادة تكاليف النقل للكيلومتر بين جميع أنحاء إفريقيا مقارنة بتكلفتها فى أوروبا أو آسيا. وهو ما يتطلب زيادة كفاءة الطرق السريعة ومهابط الطائرات والموانئ والا سيكون من الصعب للغاية أن تكون السلع الإفريقية قادرة على المنافسة وحتى إذا كانت أكثر جودة من مثيلاتها. ثانيا، يجب العمل على إتاحة الوصول إلى التمويل وتقديم الحوافز للمنتجين والمصدرين فى

فينترسهال و«DEA» تندمجان لتشكلا أك

◀ شراكات متوقعة بقيمة 200 مليون يورو سنويا خلال 3 أعوام

800 ألف برميل يوميا إنتاج مستهدف
بين عامي 2021 و 2023

ماريا موريوس هانسن، نائب الرئيس التنفيذي ورئيس العمليات في فينترسهال ديا: "بصفتنا شركة تعمل في مجال الطاقة، فنحن ندرك تمامًا أننا مؤمنون، لا غير، على المصادر الطبيعية لأي بقعة جغرافية نعمل فيها. من هنا، فإننا نرى مسئوليتنا، ونعمل مع جميع المعنيين لنضمن أن وجودنا يحسن حياة سكان تلك المناطق التي ننشط فيها. في تلك البلدان، لا نحتل موقعا ممتازا وحسب، بل إننا نتبوا مركزا رياديا". مشيرة إلى أن هذا ينطبق، مثلا، على مستويات عدة تشمل عمليات الإنتاج في ألمانيا، والجرف القاري النرويجي وروسيا. وتلمح هانسن: "تتميز محفظتنا بالتوازن على المستويين الإقليمي والتشغيلي، إذ نركز على إنتاج الغاز بنسبة 70 في المئة. وهذا أمر جيد نظرا لنمو الطلب على الغاز الطبيعي في أوروبا التي تشهد نزوعا باتجاه استخدام مصادر الطاقة النظيفة انسجاما مع أهداف القارة الرامية إلى حماية المناخ". ويقول ميهرن: "جذورنا في ألمانيا... بيتنا في أوروبا... وعملنا حدوده العالم أجمع". مشيرة إلى أنه يتم دعم أنشطة الشركة في التقيب والإنتاج بالاستثمارات في البنى التحتية الخاصة بالغاز الطبيعي وأنشطة القطاع المتوسط من هذه الصناعة؛ حيث تقوم فينترسهال ديا عبر فروعها وبالتعاون مع شركائها بتشغيل نحو 2400 كيلومتر من شبكة أنابيب للغاز الطبيعي في ألمانيا.

على مدى عقود، ويشكل حقل "ميتلابلاته" نموذجا عن ذلك، وهو أكبر حقل نفط في ألمانيا. ووفقا لميهرن، فإن الشركة الجديدة تتمتع بحجم مثالي لمواجهة التحديات التي تواجه سوق النفط والغاز، إذ قال: "إننا كبار بما يؤهلنا لعقد شراكات مع مؤسسات النفط والغاز الحكومية، وفي الوقت نفسه، نمتلك الاستقلالية والحيوية والمرونة الكافية لتأدية المهام المعقدة والصعبة، مستعدين على مهاراتنا الهندسية".

تتوقع شركة فينترسهال ديا تحقيق شراكات تصل إلى 200 مليون يورو سنويا في الحد الأدنى بحلول العام الثالث بعد الدمج، وذلك سينتج بشكل خاص عن التوفير في نفقات التشغيل برأس المال. ووفقا للمخططات الحالية، يتوقع الاستقناء عن 1000 شخص من إجمالي الموظفين بدوام كامل والبالغ عددهم 4200 موظف حول العالم. وفي هذا الصدد، يعمل شركاء فينترسهال ديا الاجتماعيون حاليًا على التنسيق مع ممثلي الموظفين لإيجاد حلول مقبولة اجتماعيا فيما يتعلق بالتعديلات على أوضاعهم.

محفظة قوامها أربع مناطق رئيسية

تختص شركة فينترسهال ديا في إنتاج الغاز والنفط في أربع مناطق رئيسية: هي: أوروبا، روسيا، أمريكا اللاتينية، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتشير

أنهت شركتا فينترسهال القابضة وشركة "دويتشه إردول" (ديا DEA) المساهمة إجراءات اندماجهما، لتتبق عنهما إحدى أكبر شركات النفط والغاز الريادية المستقلة في أوروبا؛ هي "فينترسهال ديا". وفي هذا الصدد قال ماريو ميهرن، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة الجديدة: "نحن بطل أوروبا، ونسهم بشكل جوهري في تأمين إمدادات أوروبا من الطاقة". وبعد الحصول على جميع الموافقات اللازمة من السلطات المختصة، نجحت شركة "باسف" ومجموعة "ليترون"، مالكتا أسهم الشركتين، في اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإتمام عملية الدمج في الأول من مايو الجاري، حيث تم الاتفاق على الدمج في سبتمبر من العام المنصرم 2018.

في عام 2018، وصل الإجمالي الأول لإنتاج الهيدروكربونات لفينترسهال وديا معا إلى 215 مليون برميل من النفط المكافئ يوميا؛ وهو ما يعادل إنتاج نحو 590 ألف برميل يوميا. أما الاحتياطيات المسجلة في نهاية العام المنصرم، فقد وصلت إلى 2.4 مليار برميل من النفط المكافئ يوميا، أي بنسبة احتياطي إلى الإنتاج تبلغ 11 سنة. ومن خلال الدمج، حققت فينترسهال ديا بصمة متوازنة على المستوى الإقليمي مع توافر فرص هائلة للنمو في مناطقها الرئيسية. ومع مشاريع الإنتاج الحالية، فإن الشركة على المسار الصحيح للوصول إلى إنتاج يومي يتراوح بين 750 ألفا و800 ألف برميل من النفط المكافئ يوميا بين عامي 2021 و2023، وهو ما يعادل نموا سنويا للإنتاج ما بين 6% إلى 8%. ومن المنتظر أن ينجم هذا النمو من المحفظة الحالية ومناطق الإنتاج الجديدة. عملت شركتا فينترسهال و"ديا" معا

شركة أوروبية مستقلة للنفط والغاز

◀ اكتوبر عام أولى منتظر فى النصف الثانى من 2020

نائب الرئيس التنفيذى ورئيس العمليات، المسؤولة عن أوروبا والشرق الأوسط، تيلو فيلاند، عضو المجلس التنفيذى والمسئول عن روسيا وأمريكا اللاتينية وقطاع النقل والإمداد، هوغو داكراف، المدير التنفيذى للتكنولوجيا، بول سميث، المدير المالى التنفيذى.

يذكر أن فينترسهال القابضة ذات المسؤولية المحدودة و"ديا" (دويشيه إردول) شركتان ألمانيتان عريقتان يجمعهما تقارب نموذجي. وعبر اندماجهما انبثقت شركة رائدة مستقلة للنفط والغاز فى أوروبا: هي: فينترسهال ديا. وتتخذ الشركة الجديدة ذات الجذور الألمانية من مدينتي كاسل وهامبورغ مقرا رئيسيا لها، مكثفة أعمالها فى التنقيب عن الغاز والنفط وإنتاجهما فى 13 دولة حول العالم بفاعلية ومسؤولية كبيرتين. وبفضل أنشطتها فى أوروبا وروسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن فينترسهال ديا تمتلك محفظة عالمية فى القطاع الأعلى من صناعة النفط والغاز: أى التنقيب والإنتاج. وهى تتشط أيضاً فى القطاع المتوسط من هذه الصناعة من خلال إسهامها فى نقل الغاز الطبيعى. تتميز فينترسهال ديا بتاريخ عريق يمتد إلى أكثر من 125 عاماً من الخبرة كمشغل وشريك فى جميع مراحل سلسلة القيمة الخاصة بالتنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما. يعمل لدى الشركة ما يناهز 4000 موظف على النطاق العالمى من أكثر من 60 دولة. ولديها مخططات لزيادة إنتاجها من النفط المكافئ من نحو 590 ألف برميل إلى ما يتراوح بين 750 ألفا و800 ألف برميل يومياً بين عامي 2021 و2023. كما توجد مخططات لطرح فينترسهال ديا لاكتوبر عام أولى على المدى المتوسط.

حماية المناخ وتلبية الطلب العالمى على الطاقة.. أبرز التحديات

علينا سواء فى خيراتنا أو فى آدائنا، يقول ميهرن: «قبل 50 عاماً بالضبط، فى عام 1969، أصبحت فينترسهال جزءاً من مجموعة «باسف». وقد منح هذا الأمر فينترسهال فرصة لتوسيع إنتاجها بشكل كبير فى الخارج، كما كانت هذه الخطوة مهمة أيضاً بالنسبة إلى «ديا» لاكتساب قوة مالية إضافية من خلال شركتها الأم «ليترون» فى عام 2015. من هنا، فإن الوقت مناسب الآن لتوحيد فينترسهال و«ديا» لتشكيل شركة جديدة تتمتع بحجم ونفوذ يؤهلانها للمنافسة فى عصرنا الراهن». بعد إتمام عملية الاندماج، لن يكون لدى الشركة المدمجة أى قروض مستحقة سواء لباسف أو لليترون. وتتطلع فينترسهال ديا إلى تصنيفها بدرجة الاستثمار وفق التقديرات المعمول بها بخصوص التصنيف الائتماني عالمياً ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من التكامل بين فينترسهال وديا خلال عام واحد تقريباً. وتخطط كل من باسف وليترون إلى طرح اكتوبر عام أولى لفينترسهال ديا فى النصف الثانى من عام 2020، وذلك تبعاً لأوضاع السوق. وستطلق أعمال فينترسهال ديا فى البداية كشركة ذات مسؤولية محدودة فى مقرين رئيسيين فى كل من مدينتي كاسل وهامبورغ. وستولى إدارة لشركة مجلس تنفيذى يتكون من خمسة أعضاء: هم: ماريو ميهرن، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى، ماريو موزيوس هاسن.

علاوة على ذلك، فإن الشركة هى أحد المساهمين فى مشروع «نورد ستريم» وتقوم بتمويل «نورد ستريم 2» أيضاً. وحول التحديات التى تواجه صناعة النفط والغاز فى عصرنا الراهن، يوضح ميهرن: «إن من أكبر التحديات فى وقتنا الراهن حماية المناخ، وفى الوقت نفسه، تلبية الطلب العالمى المتنامى على الطاقة». مضيفاً: «نسمى لأن نسهم فى مواجهة كلا التحديين. نريد إنتاج الغاز والنفط بطريقة مجدية اقتصادياً ووفق أعلى المعايير البيئية والسلامة المهنية، فى آن واحد؛ وبقدر أهمية إنتاج تلك الموارد، واستخدامها لاحقاً كطاقة. فإن حماية المناخ إلى أقصى الحدود الممكنة تشكل أولوية لا تقل أهمية عن ذلك عندنا. وفى المقابل، فإن تعزيز دور الرقمنة فى عملياتنا سوف يساعدنا على تحقيق ذلك، إذ إن هذا الأمر سيمكننا من تحسين آدائنا على مستويات الصحة والسلامة وحماية البيئة والجودة، فضلاً عن رفع درجة كفاءتنا فى العمل وابتكار طرق جديدة فى تنفيذ. وهو ما سيشكل أولوية استراتيجية لفنترسهال ديا». ويشدد ميهرن على أن فينترسهال و«ديا» لا تشابه إنجازاتهما الطويلة وحسب، بل إنهما أيضاً متقاربتان على مستوى قيمهما وروح الفريق لديهما. وترتكز الشركة الجديدة على هذه القيم المشتركة، حيث يوضح ميهرن: «نحن شريك موثوق به. إننا محل ثقة فى تعاملاتنا، ويمكن الاعتماد



المستثمرون والاقتصاديون: المشاركة الكبيرة في التغيرات الدستورية تؤكد اختيار المصريين للاستقرار والتنمية نتائج الاستفتاء تأييد شعبى للبناء والتعمير

- ◀ مستثمرو السياحة: رسالة مهمة لتعزيز الاستقرار والأمن وانتظروا طفرة في حركة السياحة
- ◀ أساتذة اقتصاد: الاستقرار والأمن العمود الفقرى لجذب الاستثمار وتنفيذ خطة الحكومة لرفع تنافسية الاقتصاد المصرى

أشرف على الملف - أحمد السباعى :

ما يمكن المستثمر الأجنبى والمحلى من صياغة ووضع خطط استثمارية طويلة المدى. وأشاروا إلى أن استتباب الأمن والاستقرار السياسى سيعززان من قدرة الاقتصاد على الانطلاق بالتزامن مع بدء جنى ثمار الإصلاح، الأمر الذى سيظهر جليا فى معدلات ونسب الزيادة فى الاستثمار للقطاعات الإنتاجية والصناعية والتجارية التى تتطلب أجالا طويلة فى التخطيط والتأسيس والتى يعول عليها فى خلق مزيد من فرص العمل واستيعاب المتعطلين عن العمل.

أكد المستثمرون وممثلو دوائر المال والأعمال أن إقرار التعديلات الدستورية الأخيرة يعد تصويتا على الاستقرار واستكمال البناء خلال الفترة المقبلة، خاصة أن الاستقرار السياسى سينعكس إيجابا على الأداء الاقتصادى ويمنح الدولة فرصة مناسبة لاستكمال مسيرة التطوير والتنمية، الأمر الذى يشجع القطاع الخاص على ضخ المزيد من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، ويبعث برسائل طمأنة للخارج قبل الداخل بأن خطط التنمية المستدامة مستمرة، وأنها لن تتغير



- ◀ مستثمرون: زيادة مرتقبة فى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية
- ◀ مطورون: استكمال المشروعات الكبرى فى إقامة المدن الجديدة والتعمير
- ◀ رجال أعمال: تفتح الطريق أمام الانطلاق الاقتصادى

والى جانب التأثيرات الايجابية المباشرة فى بعض القطاعات هناك بالاحرى قطاعات ستستفيد بشكل غير مباشر من وجود الاستقرار السياسى وعلى رأسها قطاعات التطوير العقارى والاتصالات والزراعة والتجارة ما يدفع خطط التنمية قدما، ويعزز من سرعة وصول ثمار الإصلاح الاقتصادى الذى تنتهجه الدولة للمواطن متوسط ومحدود الدخل.

ملف شامل

واكدوا ان الآثار الايجابية لإقرار التعديلات الدستورية ستظهر بقوة فى القطاعات الأكثر ارتباطا بالاستقرار كالسياحة باعتبارها أحد أهم موارد النقد الأجنبى للبلاد إلى جانب الاستثمار الأجنبى بشقيه المباشر وغير المباشر باعتباره أحد أهم المستفيدين من وجود عامل الثقة لدى المستثمر الأجنبى الذى يضع نصب عينيه الاستقرار السياسى والأمنى، وعدم وجود أى صراعات سياسية على المدى البعيد قبل اتخاذ قراره بضخ استثماراته فى بلد دون غيره.



مستثمرو القطاع: التعديلات أكبر

- ◀ صناعة الأمل قائمة على استمرار مناخ الاستقرار وتحسين معدلات النمو في 2018 فاقَت المعايير العالمية بفضل جهود
- ◀ وزيرة السياحة: 16.5% نموًا في القطاع السياحي العام
- ◀ المجلس العالمي للسياحة والسفر: مصر الأسرع نموًا بشمال إفريقيا

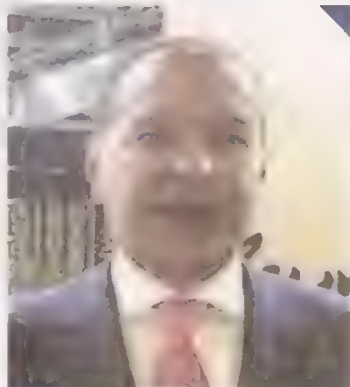
كتب- طاهر يونس:

أكد مستثمرو السياحة أن التعديلات الدستورية التي تمت الموافقة عليها مؤخرًا تمثل أكبر ضمانة لمناخ الاستقرار الذي تعيشه مصر في عهد الرئيس السيسي الأمر الذي كان له أبلغ الأثر في الانطلاقة السياحية التي تحققت العام الماضي حيث بلغت معدلات النمو بالقطاع السياحي 16.5% بما يوازي أربعة أضعاف نمو حركة السياحة العالمية وفقًا لما ذكره تقرير المجلس العالمي للسياحة والسفر.

وكذلك سكرتيرة بوزارة السياحة، نيفيس، التي أكدت أن القطاع السياحي المصري حقق صفته كأكبر قطاع نموًا العام الماضي بـ 16.5% متجاوزًا بذلك المتوسط العالمي الذي يبلغ 3.9%.

وأشارت المديرية إلى أنه وفقًا للتقرير الصادر عن المجلس العالمي للسياحة والسفر "WTTC" فإن مصر تعد من أسرع دول العالم نموًا في القطاع السياحي، حيث سجلت نموًا في إجمالي الإيرادات السياحية بقيمة 185 مليار جنيه مصري في عام 2018، مقارنة بـ 165 مليار جنيه مصري في عام 2017، وهو ما يعكس الدور المحوري للقطاع السياحي في تحقيق النمو الاقتصادي.

وأوضح مدير عام قطاع السياحة، محمد، أن هذا النجاح يعكس الثقة المتزايدة من قبل المستثمرين في مناخ الاستثمار في مصر، خاصة مع الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها في القطاع السياحي، مما جعله أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب.



سامح حويق

مستثمر من 25 مليون دولار في مصر، أكد أن إجمالي عدد الوظائف في مصر كحدوثها في القطاع السياحي ساهمت بنسبة 11.9% من إجمالي الناتج المحلي لمصر في العام الماضي، وهو ما يعكس الدور المحوري للقطاع السياحي في تحقيق النمو الاقتصادي.

وتطرق التقرير إلى حديث جلوريا جيفارا رئيسة المجلس الدولي للسياحة والسفر WTTC عن سعادة المجلس بالانتعاش القوي الذي شهده قطاع السياحة في مصر مؤخرًا، حيث أكد أن مصر تعد من أسرع دول العالم نموًا في القطاع السياحي، حيث سجلت نموًا في إجمالي الإيرادات السياحية بقيمة 185 مليار جنيه مصري في عام 2018، مقارنة بـ 165 مليار جنيه مصري في عام 2017.

وأوضح مدير عام قطاع السياحة، محمد، أن هذا النجاح يعكس الثقة المتزايدة من قبل المستثمرين في مناخ الاستثمار في مصر، خاصة مع الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها في القطاع السياحي، مما جعله أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب.

يُعمل فرد من كل أسرة مصرية في قطاع السياحة لاقية إلى أهمية خلق وعي لدى الأجيال الجديدة بأهمية هذا القطاع الحيوي.

ولكثت المشاط أهمية العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 الخاصة بالأمم المتحدة، وهي الأهداف التي تتبناها الدولة على مستوى قومي، كما أن كل هدف منها مرتبط بشكل مباشر بقطاع السياحة. وأضافت الوزارة أن قطاع السياحة في مصر يمثل أحد دعائم الاقتصاد القومي فهو يساهم بنسبة 20% من الناتج المحلي، ويساهم في خلق فرص عمل.

وأكدت الوزارة أن مصر تعد من أسرع دول العالم نموًا في القطاع السياحي، حيث سجلت نموًا في إجمالي الإيرادات السياحية بقيمة 185 مليار جنيه مصري في عام 2018، مقارنة بـ 165 مليار جنيه مصري في عام 2017. وأضافت الوزارة أن هذا النجاح يعكس الثقة المتزايدة من قبل المستثمرين في مناخ الاستثمار في مصر، خاصة مع الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها في القطاع السياحي، مما جعله أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب.

وأوضح مدير عام قطاع السياحة، محمد، أن هذا النجاح يعكس الثقة المتزايدة من قبل المستثمرين في مناخ الاستثمار في مصر، خاصة مع الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها في القطاع السياحي، مما جعله أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب.

وأوضح مدير عام قطاع السياحة، محمد، أن هذا النجاح يعكس الثقة المتزايدة من قبل المستثمرين في مناخ الاستثمار في مصر، خاصة مع الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها في القطاع السياحي، مما جعله أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب.

وأوضح مدير عام قطاع السياحة، محمد، أن هذا النجاح يعكس الثقة المتزايدة من قبل المستثمرين في مناخ الاستثمار في مصر، خاصة مع الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها في القطاع السياحي، مما جعله أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب.

سار إلى اهتمام الحكومة في الفترة الأخيرة بقطاع
التعليم، فتمت الموافقة على خطة خمسية
للتعليم، من شأنها أن ترفع مستوى التعليم في
جميعها في كل المجالات، من شأنها أن ترفع
أدوات المراقبة على أداء المعلمين، من شأنها
أن ترفع المستوى التعليمي، من شأنها أن ترفع



الصناع: التعديلات الدستورية تمهد لانطلاقة صناعية

◀ محمد البهي: تساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية

◀ أسامة حفيلة: انفراجة قريبة لمشكلات الصناعة المحلية

كتبت: سلوى يوسف



محمد البهي

إنجاز مشروعاتهم وافقت إلى أن عدم تفعيل الحقيقى لنظام الشباك الواحد حتى الآن يعد أيضا من أهم العقبات التي تواجه القطاع الصناعى والمنظر القضاء عليها الفترة المقبلة بعد استقرار الأوضاع الاقتصادية، مؤكدا أن عدم تطبيق الشباك الواحد حتى الآن يعزز من مشكلة البيروقراطية وتشدّد موظفى الهيئات الحكومية فى التعامل مع الملف الصناعى، مشددا على ضرورة الإسراع بتفعيله من أجل الحد من العراقيل التي تواجه الصناعة الوطنية والمساهمة فى تحقيق أقصى استفادة اقتصادية ممكنة بعد تعديل الدستور والاستقرار السياسى

وأكد محمد خميس رئيس جمعية مستثمرى ٦ أكتوبر باتحاد جمعيات المستثمرين أن التعديلات الدستورية تعد خطوة إيجابية لترسيخ مبادئ الاستقرار لجميع كيانات الدولة وهو ما ينعكس على الاقتصاد المحلى بمختلف مجالات

وأضاف: اتحاد جمعيات المستثمرين من أكثر منظمات الأعمال التي حثت على ضرورة المشاركة الإيجابية فى الاستفتاء على التعديلات الدستورية وذلك لأن الاتحاد يؤمن بأهمية تلك التعديلات فى ترسيخ الاستقرار السياسى، ومن ثم الاقتصادى وبالتالي دورها فى علاج المشكلات التي تواجه الصناعة المحلية

الخارجي خاصة فى قطاع الصناعة الذي يتميز بأنه استثمار طويل الأجل ما يجعل فى حاجة ماسة لتوافر الضمانات الكافية لاستمرار نشاطه وبمبنى أمواله وأضاف أن من أهم النتائج الإيجابية لإقرار تعديلات الدستور العمل على الحد من البيروقراطية والتطبيق الفعلى لروح القانون فى تيسير الإجراءات وتبسيطها من قبل موظفى المصالح الحكومية الذين يعد تشديدهم وعدم تيسيرهم الإجراءات من أهم العقبات التي تواجه المستثمرين الصناعيين فى حيا

أكد عدد من رجال الصناعة أن إقرار التعديلات الدستورية سيكون له دور كبير فى تعزيز الاستقرار الاقتصادى ومن ثم تحسين مناخ الاستثمار والعمل على علاج العديد من المشكلات التي تواجه القطاعات الاقتصادية المختلفة أهمها القطاع الصناعى.

وتوقع الصناع أن تشهد الصناعة المحلية طفرة كبيرة خلال الفترة القريبة وذلك على خلفية الاستقرار الاقتصادى المنتظر، كما توقعوا حل العديد من المشكلات التي تواجهها خلال فترة قريبة، كذلك جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية المتنوعة قال محمد البهي رئيس لجنة الضرائب باتحاد الصناعات: إن إقرار التعديلات الدستورية بالطبع سيكون له أثر إيجابى فى تعزيز الاستقرار الاقتصادى ومن ثم تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى، مشيرا إلى أن الاستقرار الاقتصادى يعد من أهم مفاتيح جذب الاستثمار الأجنبى وتشجيعه واستمراره

د. علاء زهران رئيس معهد التخطيط القومى:

التعديلات رسالة ثقة للمستثمر المحلى والأجنبى

كتبت - آمال الزياتى

أكد د. علاء زهران رئيس معهد التخطيط القومى أن التعديلات الدستورية تعد رسالة إلى المستثمر المحلى والأجنبى بأن الاستثمار يشهد حالة من الاستقرار السياسى، خاصة فى هذا الحسبا ملحوظا فى وضع مصر بالخارج والبيئة وبعدها حصة السرة فى مجلس السبع، وحصة مصر، وحصة المصريين بالخارج، كما أن وصول نسبة التصويت إلى ٩٩.٤٤% من لهم حق التصويت، ونسبة الموافقة إلى ٩٨.٨٩%، يشير إلى أن الكتلة الكبرى من الشعب راعية لهذه التعديلات وصحة فى مبدأ الاستقرار السياسى الذى سيمعكس على الاقتصادى

وعلا أن زهران فيمة لحوادث المصريين بالخارج إلى وصل إلى 29 مليار دولار إلى حاس ما حققته مصر من لاكتفاء الدانى من العار، سيطر الجميع على العمل لأجسه وأشار إلى التعديلات الأخيرة لمصر فى ضوء أن مصر أصبحت أكثر تحسنا للاقتصاد المصرى وإلغاء التصنيف الائتماني لمصر ووضوح زهران أن الحكومة فى العمل المتكامل سيركز على فتح آفاق جديدة للحكومة والزراعة والسياحة والتجارة والصناعة والسياسة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأننى تعد مصر فى عهد نسيم فى نوفمبر خمس عشر، والمصريين ولديها مزايا ثقافية جيدة وقال من السوفى أن شهد المهره المقلد حسبا فى معدلات النمو الاقتصادى، خاصة أن العمل الاقتصادى يسير على نفس بوتيرة، فبشأن عام 2014 ومعدلات النمو لاقتصادى فى ارتفاع مستمر، ومن السوفى أن ينتهى العام المالى الحالى بمعدل نمو بحسب إلى 5.6% كد أنه من السوفى أن يستمر الانخفاض فى عجز الميزانية، ومعدل التضخم يرجع إلى تحسب السوفى فى مصر كما أن معدل العجز من السوفى أن الأعباء وأهم تحسب فيمة الحبة المصرى أمام الدولار وانخفاض دولار نحو 70 قرش من نسيم، حال مصره مصره وهى 3 أشهر فقط ما يدعى الاقتصاد



د. علاء زهران

رجال الأعمال: التعديلات تفتح الطريق نحو الانطلاق الاقتصادي

◀ دوائر المال والأعمال: الاستقرار السياسي يجذب الاستثمار الأجنبي

◀ فتح الله فوزي: تضمن تنفيذ خطة التنمية المستدامة حتى 2030

◀ عمرو فايد: تشجع رجال الأعمال والصناعة على استكمال المشروعات القائمة ووضخ استثمارات جديدة

الصغيرة والمتوسطة

أكد المهندس فتح الله فوزي نائب رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين، أن ما حدث من تعديلات، سوف يضمن المعنى فحماً في خطة التنمية المستدامة حتى 2030. قائلاً: الآن نشهد 24 مدينة جديدة، بالإضافة إلى تنمية سيناء والعاصمة الإدارية، التي تحتاج إلى 20 عاماً على الأقل لانتهاء منها. السنوات العشر التي نص عليها الدستور "4 سنوات في الفترة الرئاسية الحالية والمقبلة ومنها 6 سنوات أخرى، تضمن لهذا المشروع الاستمرار في تنفيذ الأعمال، وعدم توقفها، مثل ما حدث في مدينة السادات

وأكد فوزي، أن حالة الاستقرار السياسي، تسمح باستمرار خطة الإصلاح الاقتصادي التي بدأناها، وأنت إلى رفع التصنيف الائتماني لمصر إلى B+، بالإضافة إلى استقرار سعر العملة، وزيادة معدل النمو

وقالت عبير عصام رئيس فرع جمعية شباب الأعمال بالصعيد، انتظرنا التعديلات الدستورية لأنها استقرار سياسي، يدعم الاستثمار، ويسهول تمويله سنكون مرحلة حتى النعاز، موضحة أنه يتم الآن إعداد قانون يطمح آليات التعامل بين المطور العقاري والدولة والعميل، حيث أصبحت العلاقة بينهم معقدة نسبياً، وبعد التعديلات الدستورية، سيحل هذا القابض وغيره من القوانين الأخرى للعرض على مجلس النواب قريباً

وذكر الدكتور كمال الدسوقي رئيس المنظمة العربية للتنمية المستدامة وعضو جمعية رجال الأعمال: إن التعديلات الدستورية تعزز الاستقرار السياسي والاقتصادي وستكون هناك فرصة قوية لجذب استثمارات أجنبية جديدة، تسهم في نمو الاقتصاد مدعومة بالاستقرار السياسي وإشراك القطاع الخاص في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، سيجري لها مردود اقتصادي إيجابي، ولا سيما بعد أن أصبحت البيئة الاستثمارية أصبحت

أكثر جاذبية للمستثمرين، خاصة في ظل حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي، الذي أصبح حلاً لسنوات الأربعة المقبلة، الأمر الذي يشجع المستثمرين ورجال الصناعة على التحول من مشروعات جديدة



د. عمرو فايد

إن كان دورها غير فعال، خلال العشرة الماضية لذلك عليها أن تعوض ذلك التراخي، وتحصل على حقها الذي تستحقه وهو 50% من المشاركة وأكد الشافعي أن المادة 102 - الفقرة الأولى نصت على أن يشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن 450 عضواً، على أن يخصص للمرأة ما لا يقل عن ربع إجمالي المقاعد، وهذا التعديل سيضع المرأة أن تزيد من مشاركتها في كل مناحي العمل العام والسياسي

وذكر أن عودة مجلس الشورى، تعد بمثابة خطوة مهمة للدراسة التشريعات المطلوبة تعديلاتها وتحضيرها جيداً والخروج بالتوصيات، وعرضها على مجلس النواب، للحصول على الموافقات اللازمة، ذلك سوف يحل من القيد على قطاع الأعمال

وقال عادل للمعي رئيس غرفة الملائحة ببورسعيد ورئيس لجنة النقل بجمعية رجال الأعمال والمستثمر الأجنبي والعربي دائماً يهتد بالمشروعات السياسية، لأنها مرتبطة بالاقتصاد

وأضاف أن التعديلات الدستورية التي سوف تحدثها، ستعزز الاستقرار السياسي في مصر، وستعمل وفقاً لاحتياجات مصر من الاستثمارات، ولا سيما في ظل تحسين مؤشرات الاقتصاد المصري

وعلى المستوى المحلي أكد للمعي، أن المستثمر المصري سيلاحظ التحسن في المناخ الاستثماري الذي يشهده على امتداد في السوق المصري، لا سيما في ظل حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي، الذي أصبح حلاً لسنوات الأربعة المقبلة، الأمر الذي يشجع المستثمرين ورجال الصناعة على التحول من مشروعات جديدة

كتبت - نجوى الحلواني:

أكد أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين، أن التعديلات الدستورية التي شملت 12 مادة مستبدلة و10 مواد مضافة، تبعث الطمأنينة للمستثمرين الحاليين والمترقبين لدخول السوق المصري، بدعم من حالة التحسن الاقتصادي ورفع التصنيف الائتماني لمصر إلى B+، مؤكداً أن زيادة فترة الرئاسة سوف تضمن الاستمرار في تنفيذ المشروعات التي بدأت مثل العاصمة الإدارية، وخطة التنمية المستدامة حتى عام 2030

أكد عمرو فايد نائب رئيس فرع جمعية شباب الأعمال بالصعيد، انتظرنا التعديلات الدستورية لأنها استقرار سياسي، يدعم الاستثمار، ويسهول تمويله سنكون مرحلة حتى النعاز، موضحة أنه يتم الآن إعداد قانون يطمح آليات التعامل بين المطور العقاري والدولة والعميل، حيث أصبحت العلاقة بينهم معقدة نسبياً، وبعد التعديلات الدستورية، سيحل هذا القابض وغيره من القوانين الأخرى للعرض على مجلس النواب قريباً

وذكر الدكتور كمال الدسوقي رئيس المنظمة العربية للتنمية المستدامة وعضو جمعية رجال الأعمال: إن التعديلات الدستورية تعزز الاستقرار السياسي والاقتصادي وستكون هناك فرصة قوية لجذب استثمارات أجنبية جديدة، تسهم في نمو الاقتصاد مدعومة بالاستقرار السياسي وإشراك القطاع الخاص في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، سيجري لها مردود اقتصادي إيجابي، ولا سيما بعد أن أصبحت البيئة الاستثمارية أصبحت أكثر جاذبية للمستثمرين، خاصة في ظل حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي، الذي أصبح حلاً لسنوات الأربعة المقبلة، الأمر الذي يشجع المستثمرين ورجال الصناعة على التحول من مشروعات جديدة

وأضاف أن التعديلات الدستورية التي سوف تحدثها، ستعزز الاستقرار السياسي في مصر، وستعمل وفقاً لاحتياجات مصر من الاستثمارات، ولا سيما في ظل تحسين مؤشرات الاقتصاد المصري

◀ فؤاد ثابت: 20% ارتفاعا مرتقبا في الاستثمارات المحلية

أضواء شمس حارة على سور حصن الألف
والسنتوريين داراً لرحلة حفلة حصة
للعقبات مستوية أظ سبيع على عرب
عربية وأحذية حصة على فضاء المستنقعات
جند ألسنة تاج حصة ألسنة ألسنة



۱- کتب و مستندات داخلی را بی سی جبر
 ۲- لایحه در مورد معرفی خدمت را به مسئولین داخلی
 ۳- پیوسته به جبر در حد و حدود رساله ای
 ۴- حکایت به جبر در حد و حدود رساله ای
 ۵- لایحه در حد و حدود رساله ای
 ۶- خدمت را به جبر در حد و حدود رساله ای
 ۷- خدمت را به جبر در حد و حدود رساله ای

بصفة عامة تسمح لها بالدخول بقوة للمنافسة على

كتبت- أسماء البنجي:

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا هذا كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي هدانا لهذا هذا كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

أساتذة اقتصاد: التمكين الاقتصادي ضمانة لحصاد ثمار التعديلات الدستورية

- د. يمن الحماقى: التعديلات تضمن تأمين الاستقرار للدولة وتساعد على زيادة النمو الاقتصادى
- د. عادل خليل: تعديلات قانون الاستثمار الموحد ترفع تنافسية الإنتاج
- د. مصطفى بدرة: مردود إيجابى كبير على دفع عجلة التنمية تعزز من قيمة الدولة بالأسواق العالمية
- د. ماجدة شلبى: الاستقرار السياسى ضمانة للانطلاق الاقتصادى



د. ماجدة شلبى

المجتمعية ترفع من قيمة الدولة بالأسواق العالمية، حيث تنظر تلك المؤسسات الدولية إلى أن الدولة تحرص على أن تكون هناك مشاركة في هذه الاستحقاقات التى تنهض بكيان الدولة اقتصاديا، مشيرا إلى أن تلك التعديلات لها مردوها الإيجابى على دفع عجلة التنمية إلى الأمام.. وأوضح بدرة أن الانتهاء من تلك التعديلات الدستورية يمهّد المزيد من توفير العدالة الاجتماعية للمواطنين، وهذا الأمر طبق فعليا من خلال حملة الـ 100 مليون صحة التى تم إطلاقها مؤخرا فى جميع محافظات الجمهورية وأكد د. ماجدة شلبى، أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أن التقارير الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومؤسسات التصنيف الدولية تشير إلى استقرار الاقتصاد المصرى وتشير إلى وجود بيئة أعمال مواتية ومناخ استثمارى جاذب للاستثمارات المحلية والعالمية، وتعتبر هذه المؤشرات إيجابية تبني مناخ اقتصادى إيجابى فى السنوات المقبلة. وأوضحت أن التعديلات الدستورية تحقق مزيدا من الاستقرار السياسى والاقتصادى الذى يعد شرطا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادى والتنمية، وتعطى مزيدا من الثقة لبيئة الأعمال والمناخ المناسب لجذب الاستثمار الأجنبى. كما تعمل التعديلات الدستورية على استكمال مسيرة البناء والإصلاح الاقتصادى وسدّ الأداء التتموى، وزيادة الصادرات وفقا لاستراتيجية مصر 2030



يمن الحماقى

فرص العمل والإنتاج وشعور المواطن بنتائج الإصلاح الاقتصادى، وأشار إلى أن موافقة صندوق النقد الدولى على الشريحة الخامسة من قرض الصندوق بعد مباحثات فنية كبيرة تعد مصدر ثقة المؤسسات الدولية بالاقتصاد المصرى خلال الفترة المقبلة وأوضح خليل "الاقتصادى" أن هناك عدة تشريعات مهمة، منها ما هو جاهز مثل قانون الاستثمار وهى تعديلات تسهل جذب رؤوس الأموال فى الأسواق الأجنبية، وهو ما تبناه الرئيس عبد الفتاح السيسى بنفسه خلال العديد من الزيارات الخارجية لجذب مستثمرين من مختلف الدول، ما يؤكد أن لها مردوها الكبير خلال الفترة المقبلة على دفع عجلة التنمية إلى الأمام، مشيرا إلى أن زيارة الرئيس السيسى إلى الصين تعكس اهتماما كبيرا بتعزيز العلاقات مع العديد من دول العالم، كما تأتى ضمن سياسة خارجية لمصر يقودها السيسى منذ توليه الرئاسة، مؤكدا أن هذه الزيارات تستهدف فى المقام الأول تعزيز العلاقات مع دول شرق آسيا، سواء مع الصين أو الهند أو كوريا الجنوبية، أو سنغافورة، أو فيتنام، ما تعزز التعاون مع دول العالم بما يعظم المصالح الوطنية والمنفعة المتبادلة التى تربط مصر بتلك الدول، كما أن هذه الزيارات من شأنها ظهور مجالات إنتاجية جديدة مثل صناعة السيارات الكهربائية التى سوف تفتح المجال أمام التوسع فى الصناعات المغذية لهذه الصناعة وأكد الدكتور مصطفى بدرة، أستاذ التمويل والاستثمار، أن المشاركة

تحقيق - على قناوى:

أكد خبراء اقتصاد أن التمكين الاقتصادى للطبقات المهمشة ضمانة أساسية لتحقيق مطالب التعديلات الدستورية، مشيرين إلى أن الانتهاء من التعديلات الدستورية يضمن تأمين الاستقرار للدولة خلال الفترة المقبلة، مؤكداً أن تشجيع الحكومة على تعديل البيئة التشريعية المحفزة من خلال قانون الاستثمار الموحد يرفع تنافسية الإنتاج.

أكدت الدكتورة يمن الحماقى، أستاذ الاقتصاد، أن الانتهاء من التعديلات الدستورية من شأنه زيادة النمو الاقتصادى للدولة خلال الفترة المقبلة، لأن الهدف الرئيسى لتلك التعديلات يتمثل فى تأمين الاستقرار للدولة، مشيرة إلى أن تلك التعديلات تساعد على زيادة النمو الاقتصادى، فضلا عن توفير عدالة اجتماعية بشكل كبير للمجتمع ككل، لافتة إلى أن الدولة بعد تلك التعديلات عليها أن تنظر للفئات المهمشة حتى تتم زيادة تمثيلها فى المجالس النيابية والمحلية، ما يحسن من الوضع بشكل عام وأوضح أن الدولة يجب أن تضع أمامها الرؤية والتوجهات فى المرحلة المقبلة، وذلك على الأجندة الرئيسية لها حتى تتم دراستها بشكل أفضل مع التحديات التى تواجه تلك المرحلة، ومن ثم يجب أن يعرف الجميع أن الدولة تواجه الكثير من التحديات الاقتصادية خلال تلك الفترة والتى من أهمها "الفقر" و"العدالة الاجتماعية" و"الاستقرار الاقتصادى الكلى" يجب على الدولة أن تعمل عليها. وأكد الدكتور عادل خليل، رئيس وحدة منظمة التجارة العالمية بمجلس الوحدة الاقتصادية، أن التعديلات الدستورية لها مردود إيجابى على دفع عجلة التنمية إلى الأمام، كما أنها تخلق مناخا اقتصاديا مستقرا جاذبا للاستثمار بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص، مشيرا إلى أن التعديلات التى تحدث حاليا فى قانون الاستثمار كجذب المستثمرين، وذلك مع وجود توقعات بارتفاع النمو فى 2020 ليصل إلى 6%، وهذا الارتفاع يعنى زيادة

المطورون: التعديلات الدستورية تعزز الاسـ

شعبة الاستثمار العقاري:

سياسات الإصلاح الاقتصادي والسياسي تدفع عجلة التنمية

حسين صبور: مطلوب مزيد من الحوافز لجذب الاستثمارات

◀ شريف حليو: السوق بحاجة لتطوير القوانين المنظمة

کتابت - دینا حسین:

قال المهندس حسين صبور، رئيس مجلس إدارة الأهلي - صبور للاستثمار العقاري: إن التوافق على التعديلات الدستورية سيزيد من الاستقرار الاقتصادي، ويضمن مناخا استثماريا جذابا للمستثمرين الأجانب وتشجيع المستثمر المحلي على ضخ المزيد من الاستثمارات.

وأضاف أنه لا بد من وضع العديد من الحوافز،
فعلى المسؤولين وضع آليات لزيادة المعروض
من الأراضي التي تطرحها الدولة مع ضوابط
تنظيم أسعار الأراضي حتى تتوافق القدرات
المكبّرة في أسعار الأراضي التي تؤثر على
سعر المنتج النهائي، كما أدت إلى رفع أسعار
الوحدات القارية وأصبحت لا تتلاءم مع دخول
الفرجة الكبرى من الراغبين في الشراء
وأكد صبور أهمية إنشاء اتحاد المطورين
العقاريين يتولى إعداد تصنيفات بمجم
الشركات العاملة في السوق وسابقة أعمالها
وملائتها المالية لضمان عدم دخول ما لا
تتلاءم إمكانياتها مع تطوير الأراضي نقاداً لأي
تلاعب وتشتر لحماية السوق من الخلل الذي
يسبب سبعة المطورين الحاليين

وأضاف المهندس سدوح بدر الدين، رئيس
سفعة الاسيماار العقارى بالاتحاد العام للغرف
التجارية، ان الدولة تبذل حالة من الاستقرار
السياسى والاقتصادى بعد سياسات الإصلاح
والديكتات التسيورى، والى انعكس على
اسراع عجلة التنمية، كما سهد الفترة الغفلة
الاسيماار وسرعة العمل بالمشروعات الكبرى
وأكد أهمية وضع اليات تيسر الاجراءات على
القطاع الخاص للإسراع من تنفيذ المشروعات،
وسرعة الانتهاء من إقرار التشريعات المهمة،
وعلى رأسها قانونا اتحاد المطورين والتطوير
العقارى، مشيرا الى ضرورة وضع سياسات
الطروحات الاراضى بصدر تفعيل دور القطاع
الخاص

وفاة المهندس علاء فكرى عضو سبعة
الاستثمار العقارى ورئيس مجلس ادارة
شركة بناة احييت ان التعديلات الدستورية



علا. فکری

والدخلاء على القطاع العقاري النين أسماؤا
القطاع مؤخرًا
وقال: إن الغرفة تعمل على صياغة عقد متوازن
بين المطورين والجهات المالكة للأراضي،
ويأخذ بين الشركات والعلاء، بما يضمن
علاقة متوازنة تحفظ حقوق طرفي التعاقد
لنقدم إلى الجهات المختصة لتقرره
وأضاف أن الغرفة تنال مع المسؤولين
مسرورة القوايس المختصة لتسويق وعلى
رأسها تدور اتحاد مطورين وقاسون للمطور
العقاري

وقال سرف حلقو رئيس مجلس إدارة مجموعة
سركت كريسيب -الاستثمار العقاري، ان
للعقارات الاستثمارية كانت صرورة وان التوافق
عليها يؤكد ان السبع التمريي دور لحجم
الحدى الذي يعقبه عصر وان بضعه اضافك
لاقتصاد نصد ان الاستثمار السياسي ولاق
ال سوق العقارى محاذ لتتحقق البرد من
لحاج الى بضعه اقتضاء بحدس دعم الحكومة
سحطط حيدد العسر على الحروز باقواين
التمصص لبعص شكل سريع وتحديد جهات
الؤادة على الاراضى

ووصاف ان مسروق قامو ايجاد المطورين
وكانو تنظيم المطورين لغاري حدود هسه لاند
من بحارها لتحقيق علاقة سواره من اطراف
العقد، بوكا اسوق جيجان الى تسريع
والية تنظيمه ووضع حدود السوق الغاري
مالكامل والحضة على حقوق طراف التعاقد
سواء مطورين وعلـى وجهات المتدين



صور

من شأنها خلق مزيد من الاستقرار السياسي والذي يتبعه استقرار اقتصادي، مؤكداً أنه على الدولة خلق فرص للقطاع الخاص لاستغلال إمكاناته بشكل أفضل.

وطالب بإيجاد آلية للإخلاء القطاع الخاص الاجتماعي ومتوسط بأسعار تكلفة وهامش ربح بسيط، بما يتناسب مع ما يسهم في زيادة الفرص الاستثمارية للشركات والمقربين والحد من البطالة.

وكد المهندس احمد حسين وكثير عرفة
المحوير العقاري والرئيس التنفيذي لشركة
كابيتال جروب بروجيكتس، ان الاستثمار
السياسي والاقتصادي يضمن قود الانعاش
المصري ويزيد جاذبيته عالميا، ويسمح على
جذب مستثمرين وعلماء، ويعمل في التمازج
الاستثمار في مصر حيث تشير الاستثمار
في العقار المصري بأعلى عائد على الاستثمار
مقارنة بالدول الأخرى، والتي بدورها تدعم
الاقتصاد

وطلب بضرورة الحد من البيروقراطية مؤكداً أن العرقه تمر على راسه السبعون والبيروقراطية في العاصم مع التطوير والنمو في صغار الموظفين ليجاد حلول للتأثير على الاستثمار في القطاع واكد اهمية خروج قانون التطوير العقاري للنور، والذي تعده الحكومة حالياً، موضحاً أن القانون سيساعد على حماية المواضع ويقضي على ظاهرة الشركات الوهمية

تقرار السياسى والاقتصادى

ننتظر استكمال مشروعات التطوير العقارى وإقامة المدن الجديدة

كتبت- زينب طلحة:

رحب المطورون العقاريون بالتعديلات الدستورية التي أجريت مؤخرا، موضحين أن هذه التعديلات ستكمل مسيرة التنمية في الدولة، وخاصة القطاع العقارى الذى قاد عمليات التنمية خلال السنوات الـ 4 الماضية، حيث وصلت نسبة النمو بالقطاع إلى 18% من الناتج الإجمالى القومى.

وأكدوا أن الفترة المقبلة تحتاج إلى إنجاز العديد من الملفات وفى مقدمتها اللجوء إلى طرح أراضى بنظام المطور العام واللجوء إلى نظام حق الامتياز فى طرح الأراضى، مطالبين بضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لسرعة إصدار التشريعات العقارية الموجودة حاليا بمجلس النواب وفى مقدمتها اللائحة العقارية والانتهااء من قانون "التنظيم العقارى".

وقال المهندس طارق شكرى رئيس مجلس إدارة غرفة التطوير العقارى ورئيس شركة عربية القابضة للتطوير العقارى: إن أعضاء الغرفة يؤكّدون أن التعديلات الدستورية جاءت من أجل استكمال التنمية والمشروعات القومية التى بدأتها الدولة منذ تولى الرئيس عبد الفتاح السيسى مقاليد الحكم والتى ظهرت نتائجها الإيجابية على مؤشرات الاقتصاد ومعدلات التنمية، خاصة فى البناء والتشييد إلى جانب فعة الوطن واتخاذها مكانة متقدمة إقليميا وعالميا.

وأوضح أن التنمية العمرانية تسير بشكل متسارع بدعم كبير من الدولة من خلال إنشاء مدن الجيل الرابع خاصة مدينتى العاصمة الإدارية والعلمين الجديدة إلى جانب الإصلاحات التشريعية ومناخ الاستثمار فى القطاع وتصدير العقار والتواصل الدائم مع المطورين وإنشاء المشروعات القومية المساعدة للتنمية مثل الطرق والبنية التحتية، وهو ما انعكس على التطوير واستكمال هذه المسيرة ويضمن قوة الاقتصاد المصرى ويعزز من جاذبيته لرؤوس الأموال الأجنبية



هانى العسال



طارق شكرى

لأن التوسع فى تخصيصها يبطئ السوق وفى المقابل توفير مساحات أقل من المطلوب يخلق عجزا فى احتياجات المواطنين، وهذا يتطلب توفير قاعدة بيانات

وأكد المهندس فتح الله فوزى رئيس شركة مينا للاستثمار العقارى أن التعديلات الدستورية تستهدف المزيد من عمليات التنمية خلال الفترة المقبلة، مشيرا إلى أن القطاع الخاص شريك أساسى فى عمليات التنمية، وكشف عن أن إصدار القوانين المشجعة لدخول القطاع الخاص كمطور عام بالشراكة مع الحكومة من أهم الخطوات التى يجب أن تتحقق خلال الفترة المقبلة، لافتا إلى أن نظام المطور العام حقق نجاحات سابقة فى تطوير المدن الجديدة، حيث تسعى الدولة خلال الفترة المقبلة إلى زيادة المساحة العمرانية من 7% إلى 12% فى إطار استراتيجية مصر ٢٠٣٠، ما يستدعى تطوير ٨٠٠ ألف فدان سنويا، وهو ما يتطلب تشجيعا حقيقيا لدخول القطاع الخاص كشريك رئيسى فى التنمية

وأضاف أن دخول القطاع الخاص كمطور عام يعود بالنفع على المستثمرين نتيجة لوجود حيازات أكبر ووجود منافسة بين الدولة والقطاع الخاص، وهو ما يتيح أسعارا تنافسية للأراضى وجودة الخدمات، مشددا على أهمية الرجوع مرة أخرى إلى نظام حق الامتياز فى تطوير الأراضى

وأكد أن المجتمع المدنى ومنظمات رجال الأعمال كان لها دور فى دعم التعديلات الدستورية التى تعد صمامة للاستقرار الأمنى والسياسى للدولة وتحقيق الطموحات المشروعة للشعب المصرى فى التنمية، واستكمال المشروع الوطنى لمصر

وقال المهندس هانى العسال رئيس شركة مصر إيطاليا القابضة: إن التعديلات الدستورية جاءت فى وقتها وسيكون لها مردود إيجابى على استقرار الدولة اقتصاديا وسياسيا، حيث شهدت الدولة نتيجة الإصلاح الاقتصادى خلال الفترة الماضية العديد من المشروعات التنموية التى أسهمت فى زيادة نمو الاقتصاد بالدولة وأضاف أن الاستقرار والأمن من أهم محددات التنمية الشاملة ولن يتحققا إلا بمشاركة الجميع، مشيرا إلى أن جميع العاملين بالمجموعة شاركوا فى التصويت على التعديلات الدستورية إيمانا بالمشاركة المجتمعية فى مستقبل مصر، وتحقيق مزيد من الاستقرار والتنمية

وأوضح أن القطاع يحتاج لإصدار عقد متوازن بين المطورين والجهات المالكة للأراضى وأيضا بين الشركات والعلماء بما يضمن علاقة متوازنة تحفظ حقوق طرفى التعاقد، موضحا أن الغرفة تطالب بخلق توازن بين العرض والطلب فى السوق العقارى من خلال طرح أراضى تتوافق مع نوعية الاحتياجات وموقعها



نقيب الفلاحين: المزارعون الأكثر استفادة من التعديلات الدستورية

- ▲ أبو صدام يطالب بتمثيل الفلاحين بمجلس النواب بنسبة 25% بحد أدنى
- ▲ استكمال مشروع زراعة الـ4 ملايين فدان
- ▲ إنشاء صندوق تكافلي زراعى لمساندة الفلاح لتحويل البنك الزراعى إلى تجارى

زراعية والتي بدأها الرئيس بزراعة المليون ونصف فدان و7000 صوبة زراعية، وهو ما يخدم الفلاحين والمستهلكين الزراعيين بالدرجة الأولى، مشيرا إلى أنه إذا لم ينفذ الرئيس منها على

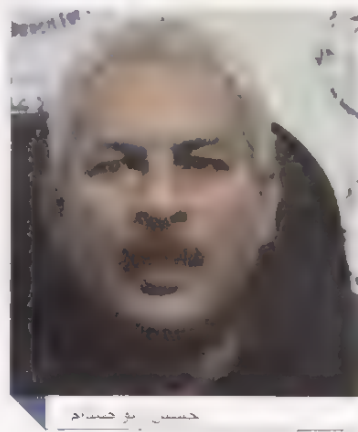
بشكلها في نفس الحداد
وقداسة العدة السياسية بوجود مجلس استشاري منه لرئيس الجمهورية لخدمة مصالح الزراعة في مصر ووضع خطة للنهوض به في ظل التقصير الواضح في أداء وزارة الزراعة وبحيث الأزمات والمشكلات التي تواجه الفلاحين والتي تنعكس على توفير السلع والمنتجات الغذائية للمستهلكين في مصر، الرئيس الحكومي والبرلمان لخدمة المزارعين وتحسين دخلهم وتحسين مستوى المعيشة على المزارعين بحدود كبيرة.

وقداسة في تغيير الأمانة العامة لمجلس الاستشاري من الرئيس لخدمة المزارعين 5 أعوام ولم يتم تنفيذه على أرض الواقع حتى الآن. أحدى القضايا المهمة التي توضع أمام الرئيس خلال الفترة المقبلة للعمل على استقرار الزراعة في مصر وتحديد أسعار المحاصيل الزراعية قبل زراعتها وضمان تسويق هذه المحاصيل وعدم تكبد الفلاحين خسائر فادحة وتحكم الفلاح في شراء المحاصيل بأسعار بخسة.

وطالب أبو صدام القيادة السياسية بفتح المجال أمام المزارعين في مجلس النواب بنسبة 25% بحد أدنى، وهو ما يخدم المزارعين والمستهلكين الزراعيين بالدرجة الأولى، مشيرا إلى أنه إذا لم ينفذ الرئيس منها على

بشكلها في نفس الحداد
وقداسة العدة السياسية بوجود مجلس استشاري منه لرئيس الجمهورية لخدمة مصالح الزراعة في مصر ووضع خطة للنهوض به في ظل التقصير الواضح في أداء وزارة الزراعة وبحيث الأزمات والمشكلات التي تواجه الفلاحين والتي تنعكس على توفير السلع والمنتجات الغذائية للمستهلكين في مصر، الرئيس الحكومي والبرلمان لخدمة المزارعين وتحسين دخلهم وتحسين مستوى المعيشة على المزارعين بحدود كبيرة.

وقداسة في تغيير الأمانة العامة لمجلس الاستشاري من الرئيس لخدمة المزارعين 5 أعوام ولم يتم تنفيذه على أرض الواقع حتى الآن. أحدى القضايا المهمة التي توضع أمام الرئيس خلال الفترة المقبلة للعمل على استقرار الزراعة في مصر وتحديد أسعار المحاصيل الزراعية قبل زراعتها وضمان تسويق هذه المحاصيل وعدم تكبد الفلاحين خسائر فادحة وتحكم الفلاح في شراء المحاصيل بأسعار بخسة.



حسن أبو صدام

كتب- أسامة سيد أحمد:

رحب بنتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية والتي أدلى الفلاحون فيها بأصواتهم بالموافقة على التعديلات باعتبارهم القطاع الأكبر، حيث يصل عدد الفلاحين إلى نحو 52 مليون فلاح من جانب، فضلا عن أنهم القطاع الأكبر المستفيد من هذه التعديلات بكل مواردها.

وأشار إلى أن الاستفادة الأولى من هذه التعديلات هي المادة 243 التي تنص على أنه يكفل القانون على سبيل الدوام تمثيل العمال والفلاحين تمثيلا ملائما في مجالس النواب وذلك عوضا عما يتضمنه النص القائم من قصر ذلك على مجلس الشعب الحالي فقط. ويستند التعديل على مبدأي التمييز الإيجابي ودعم النسيج الوطني على أن يحدد القانون كيفية تطبيق هذا النص مع الفصل

السياسي
الواضح أن دستور 2012 كان يتضمن تمثيل العمال والفلاحين في مجلس النواب بنسبة 50% إلا أنه تم إلغاء هذه النسبة في دستور عام 2014 بحدود 10%، مما لا يلائم حجم الفلاحين في مجلس النواب الحالي. من مضمون التعديل في مجلس النواب يتم تغيير صيغة التمثيل في مجلس النواب من 10% إلى 25% بحد أدنى، وهو ما يخدم المزارعين والمستهلكين الزراعيين بالدرجة الأولى، مشيرا إلى أنه إذا لم ينفذ الرئيس منها على

بشكلها في نفس الحداد
وقداسة العدة السياسية بوجود مجلس استشاري منه لرئيس الجمهورية لخدمة مصالح الزراعة في مصر ووضع خطة للنهوض به في ظل التقصير الواضح في أداء وزارة الزراعة وبحيث الأزمات والمشكلات التي تواجه الفلاحين والتي تنعكس على توفير السلع والمنتجات الغذائية للمستهلكين في مصر، الرئيس الحكومي والبرلمان لخدمة المزارعين وتحسين دخلهم وتحسين مستوى المعيشة على المزارعين بحدود كبيرة.

يبدأ التعديل بعضى من الفلاحين
وحتى مجلس النواب إلى أنه يرجو من قيادة السياسة تغير كثير من الفلاحين في المجلس لعدم لائمه كثير من الفلاحين بعد التغير في نظام التمثيل. سيكون هذا الأمر حائلا أمامهم ولا يستطيعون الاستفادة على حد ما كان عليه في السابق. سيكون التمثيل لائما إلى حد كبير في المجلس. عدم عدم
سيكون هذا الأمر لائما إلى حد كبير في المجلس. عدم عدم
سيكون هذا الأمر لائما إلى حد كبير في المجلس. عدم عدم

يبدأ التعديل بعضى من الفلاحين
وحتى مجلس النواب إلى أنه يرجو من قيادة السياسة تغير كثير من الفلاحين في المجلس لعدم لائمه كثير من الفلاحين بعد التغير في نظام التمثيل. سيكون هذا الأمر حائلا أمامهم ولا يستطيعون الاستفادة على حد ما كان عليه في السابق. سيكون التمثيل لائما إلى حد كبير في المجلس. عدم عدم
سيكون هذا الأمر لائما إلى حد كبير في المجلس. عدم عدم
سيكون هذا الأمر لائما إلى حد كبير في المجلس. عدم عدم



عماد غنيم

Email: emadghoneim@ahram.org.eg

الكوميديان الذي أصبح رئيسا

بالنسبة لأوكرانيا يصعب التنبؤ بما يمكن أن يفعله زيلينسكى بما يملكه من طهارة ونقاء وبما يفتقر إليه من الخبرة، لكن فشل الرئيس المقبل عبر التصويت الاحتجاجي لن يكون مفاجأة لأحد. وتظل القضية الأساسية في أوكرانيا وفي غيرها هي البحث عن الأسباب الحقيقية وراء التذمر والرفض الشعبي للنظم السياسية التقليدية التي تسيطر عليها أحزاب الوسط بأفكارها المعروفة والمستقرة منذ عقود. الإعلام الغربي نجح في تحميل ظاهرة الهجرة غير الشرعية مسؤولية الميل نحو اليمين الفاشي وقد كان هذا تفسيراً مموهاً وتبسيطاً مخطئاً، فأوكرانيا لا تعاني من أي موجات هجرة شرعية أو غير شرعية ولكنها تعاني بشدة من الفساد والتخلف الاقتصادي وفشل في ملاحقة التطورات التقنية المتسارعة، ولا يزال اقتصادها يعتمد على تصدير اللحوم ومنتجات الألبان والشيكولاتة والحبوب، وربما بعض الحديد.

القصة الحقيقية وراء الفوضى التي تعم الغرب حالياً ناجمة عن التفاوت في استيعاب أدوات الاقتصاد الجديد، والتي أسفرت عن اختلال خطير في مستويات الدخل بين أبناء الشعب الواحد اللامساواة، هي التعبير الذي يتكرر كثيراً هذه الأيام ولاسيما بين شعوب القارة العجوز وهو عنوان مظاهرات السترات الصفراء. الأسباب التي تؤدي إلى عدم المساواة كثيرة غير أن أغلبها نجحت الإصلاحات الأوروبية عبر السنين في الحد منه. المشكلة أن هناك أسباباً جديدة ظهرت من بينها التفاوت المذهل في الدخل بين مجتمعات العاملين في أنشطة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية وبين العاملين في المهن التقليدية.. دعك من عمال الزراعة. المشكلة أنه كلما تباطأ المجتمع في تطوير الاقتصاد واستيعاب التقنيات والأنشطة المهنية الجديدة شهد اتساعاً أكبر في الفجوة بين الدخل كما الحال في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وغيرها.. حتى في أمريكا فإنه من غير المرجح في الأمد المنظور أن يحدث تقارب بين دخل المزارعين البيض في الغرب وبين المصرفيين والمبرمجين في نيويورك وواي السليكون. الهوة بين الدخل نجحت في إيصال ترامب إلى البيت الأبيض وإخراج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وأن يصبح الكوميديان رئيساً.. لكن المشكلة الجوهرية بقيت دون حل لأنها ببساطة لا تحتاج إلى سياسيين بقدر ما هي في حاجة إلى فلاسفة ومفكرين

يعد انتخاب المذيع والممثل ومنتج البرامج فلودومير زيلينسكى رئيساً لأوكرانيا بمثابة أحدث صيحات الاحتجاج الشعبية ضد المؤسسات التقليدية التي تمسك بزمام الحكم في الغرب منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبعد أن شهدنا خلال السنوات الأخيرة مظاهرات احتلال وول ستريت في أمريكا والصعود المدوي لليمين الفاشي على حساب أحزاب الوسط في العديد من الدول الأوروبية وتأييد البريطانيين للبريكست، ثم مظاهرات السترات الصفراء في فرنسا، خطا الشعب الأوكراني خطوة أخرى على طريق الرفض ونقاد الصبر من الفساد وحكم النخب السياسية بإسقاط رئيسه السابق رجل الأعمال بتروروشينكو وانتخاب كوميديان يعترف أنه يفتقر إلى الخبرة وليس لديه برنامج سياسي للخروج من الأزمة.. وإن جمع حوله نفراً من الإصلاحيين «النظرين».

أوكرانيا ذاتها شهدت قبل 5 سنوات احتجاجات عارمة سميت بثورة الكرامة أو ربيع كييف اعتراضاً على التغلغل الروسي في شئونها، لكن الرئيس الذي أتت به الثورة أغرق البلد في سلسلة فضائح من الفساد واتسمت إدارته بعدم الكفاءة رغم حصوله على قروض من صندوق النقد الدولي بقيمة 17.5 مليار دولار إضافة إلى مساعدات أوروبية معتبرة، غير أن كل هذه الأموال لم تجد نفعا وارتفعت ديون أوكرانيا الخارجية إلى 115 مليار دولار، وهي مطالبة بسداد نحو 28 مليار دولار خلال 2019 و2020 في ظل اقتصاد يبرز تحت وطأة البطالة المرتفعة ويعاني من تضخم من رقمين لمدة تقترب من 10 سنوات

نفاد الصبر واليأس من الإصلاح والشكوى من استحواذ القلة «الأوليغاركية» على العمل السياسي هي سمة عامة بين الشعوب الغربية تارة يعبرون عنها برفض الاستمرار في الاتحاد الأوروبي كما في الحالة البريطانية وتارة أخرى بالاحتجاج العاصف ضد محاولات عصنة الاقتصاد على طريقة «النيوليبرال» كما في فرنسا، لكن الأكثر خطورة هو ما أقدمت عليه شعوب كثيرة بالتصويت لتيارات يمينية متطرفة تنادي بالعزلة مثل المجر وبولندا والنمسا وقبل الجميع الولايات المتحدة الأمريكية بصعود ترامب النموذج المتطرف للرجل الأبيض الراض لاندماج وحقائق العصر والمنقلب حتى على المبادئ التي وضعها الآباء المؤسسون لأمريكا

رئيس الشركة القابضة للتأمين لـ «الاقتصاد»:

65 مليار جنيه المحفظة الاستثمارية للقابضة للتأمين لم تتحرك منذ سنوات

◀ 17 مليار جنيه حجم مساهمات القابضة فى شركات
مساهمة ونسعى لتدويرها بالكامل

حوار: زينب فتحى أبو العلا

وتحريكها بواسطة المتخصصين بما يحقق أعلى عائد، مشيراً إلى أن الشركة القابضة تمتلك إرثاً ضخماً من الثروة العقارية التى تعد فرصة إذا أحسن استغلالها، ويتم ذلك بالمشاركة مع المطورين العقاريين.

وقال الحينى: إن السوق التأمينى لم ينم من 10 سنوات، كاشفاً عن آليات تعميق السوق التأمينى والمساهمات الخارجية على مستوى الدول العربية وأفريقيا وبرنامج الطرقات الحكومية ومؤشرات أداء الشركات عن العام المالى الأخير.

أكد باسل الحينى رئيس الشركة القابضة للتأمين أن محاور خطط التطوير والإصلاح فى الشركة القابضة والشركات التابعة تعتمد على رفع قدرات العنصر البشرى لتطوير الخدمة التأمينية والتطوير التكنولوجى وفقاً لأفضل الممارسات وتقديم منتجات جديدة واستغلال المحفظة الاستثمارية التى تبلغ قيمتها نحو 65 مليار جنيه، والتى لم يتم تدويرها منذ سنوات طويلة.

وقال فى حوار لـ «الاقتصاد»: سوف يعاد النظر فى الحصص المملوكة فى الشركات

الاصول، كخطوة أولى تمهيداً لتحريك إدارة تلك النشاط، لكن لم يتم ذلك، ومن ثم فإن الرؤية الجديدة تنطوى على إدارة كل نشاط على حدة لضمان كفاءة إدارة هذا النشاط

• وما الذى يعوق تطوير النشاط التأمينى؟

رغم أن شركتى مصر للتأمين ومصر لتأمينات الحياة تستحوذان على أكبر حصة من السوق التأمينى، وتمثلان دة التاج فى قطاع التأمين فى مصر، فإننا غير راضين عن أداء تلك الشركات، ونبدأ بتطوير أداء الشركات من خلال تطوير العنصر البشرى بما يتوافق مع مستجدات السوق وتكوين صف ثان من القيادات، بالتدريب المهنى فى مجال العمل وعلى

نشاطها التأمينى، إلى جانب تقييم محفظة الاستثمارات واستغلال العقارات، ويجب ألا يطفى نشاط على الآخر، وخطط التطوير تعتمد على رفع كفاءة المحاور الثلاثة الأساسية لنشاط الشركات، وهى: النشاط التأمينى، ومحفظة العقارات، ومحفظة استثمارات مالية، والتى رغم ضخامتها لا تدور عائداً مناسباً بسبب عدم تحريك تلك الاستثمارات منذ سنوات طويلة، وهو أمر غير مقبول

• ولماذا لم يتم تدوير تلك الاستثمارات؟

تشئت الأنشطة قد يمثل أحد أسباب عدم إدارة الأنشطة المتنوعة على نحو كفء، وقد سبق فصل الأصول العقارية فى شركة مستقلة وهى شركة مصر لإدارة

• ما أبرز محاور خطط التطوير فى الشركة القابضة وتوابعها؟

رؤيتنا تتمثل فى تعزيز مكانة مجموعة مصر القابضة للتأمين كأكبر مجموعة مالية غير مصرفية فى مصر وتعظيم عائد الدولة على استثماراتها بالمجموعة من خلال التركيز على الابتكار والتنوع فى الأنشطة وزيادة الأعمال، محفظة الشركة القابضة للتأمين تضم نشاطاً أساسياً وهو التأمين، فضلاً عن إرث من العقارات ومحفظة استثمارات تراكت عبر السنوات الماضية، وهذا الإرث يمثل فرصة عن باقى الشركات العاملة فى السوق إذا أحسن استخدامها، لأن باقى شركات التأمين يتم تقييم أدائها وفقاً للنشاط التأمينى فقط، فى حين أن الشركات القابضة يتم تقييم



باسم الحلي

◀ **السوق التأميني يعاني الركود منذ 10 سنوات ومساهمته في الناتج القومي لا تصل إلى 1٪**

◀ **56٪ زيادة في أرباح القابضة للتأمين و21٪ زيادة في الاقساط المصدرة العام الماضي**

زيادة الوعي التأميني من خلال حملات التوعية في جميع الوسائل المتاحة، لكنه يحتاج إلى سنوات لكي يحقق التأثير المناسب ويغير من الوعي المجتمعي، فالتأمين الإجباري يحدث طفرة حقيقية في السوق التأميني، فضلا عن ضرورة التوسع في تطبيق نظام المدفوعات الإلكترونية وتعميمه في جميع التعاملات والمعاملات في المجتمع ليصبح ركنا أساسيا وليس تكميليا في تلك المعاملات، للتواكب مع المستجدات في دول العالم

مستوى "soft skills" والتواصل مع باقي العاملين في القطاعات الأخرى، علما بأننا مهتمون بالعنصر النسائي وندعمه بصورة حقيقية وليست دعائية نظرا لما تتميز به المرأة من مثابرة وجدية وقدرة على تحمل المسؤولية في كل قطاعات الدولة، وننتطلع لأن يشهد العنصر النسائي قيادات عليا على مستوى الشركات التابعة، فضلا عن أنه توجد بالفعل شركة تابعة ترأسها قيادة نسائية كف.

• وماذا عن التطوير المؤسسي للشركات؟

جزء من الهياكل المؤسسية للشركات غير متسق مع متطلبات السوق، ولا مع أفضل الممارسات المهنية في السوق التأميني، ونسعى من خلال التطوير المؤسسي إلى أن تتسق الهياكل التنظيمية في الشركات مع أفضل الممارسات لكبرى الشركات العالمية في التأمين، علما بأن التطوير المؤسسي بداته بالفعل شركة مصر لتأمينات الحياة، ويتم حاليا في شركة مصر للتأمين وشركة مصر لإدارة الأصول العقارية، ويتواكب التطوير المؤسسي مع عمل التحول التكنولوجي الرقمي الكامل في جميع العمليات

• وهل هناك خطط لزيادة حصص الشركات التابعة من السوق التأميني؟

نسعى لزيادة حصص الشركات في السوق، لكن الأهم من زيادة الحصة السوقية هو تقديم خدمة للعملاء تتناسب مع مكانة الشركة وعراقة تاريخها في القطاع التأميني، وتحقيق قيمة مضافة للسوق وأعلى ربحية من الخدمة المقدمة ومن ثم فإن الموازنة بين الحصة السوقية وتحقيق الربحية هوازنة دقيقة، وعادة في سنوات التطوير الأولى لا بد من اتخاذ القرار المتوازن لصسط تلك المعادلة، فالمعروف أن توسيع الحصة السوقية يؤثر سلبا في الربحية، ونحن لا نسعى للسيطرة على السوق ولا الاحتكار. وفيما يعمل لقاء مع كل الشركات العاملة في السوق المصري احسية وعصرية بهدف توسيع السوق، وتقديم فصل الكوادر التدريبية في ظل ممارسات سليمة، من خلال الدورات المتقدمة وبغل الحصة الغنية. والهدف أن يصبح السوق سوقا صحيحا وإن سمي هذا السوق بصورة كبيرة ولكن في الوقت نفسه يتمسك بمركز بالصدارة في هذا القطاع بما يحقق أعلى مستوى للربحية، فضلا عن تطوير الفروع وتطوير الرؤية التأمينية وتقديم منتجات تأمينية جديدة

• وكيف ترصد نمو السوق التأميني

المحلي

للاسف حجم سوق التأمين المصري لم ينم منذ 10 سنوات، ولا يمثل سوى 0.8% من فية الناتج المحلي. وهي فية هزيلة للعبة ولا تتناسب مع حجم السكان على الاطلاق، ولا يمكن تحقيق ريادة في حجم الاكتناجات ولا تحقيق فرة في عملاء التأمين إلا من خلال التوسع في التأمينات الاحبارية. وبوسيع مظلة الأثرام لتشتمل التأمين على الطلة العمالة غير المستطنة والدعم مشاهي الصغر. وهذا لا يمنع من



رئيس الشركة القابضة للتأمين في حوار مع الاقتصادي

◀ تأسيس شركة ثانية للتأمين التكافلي لتأمينات الحياة قبل نهاية العام الجاري

◀ شراكة مع مطورين عقاريين في 3 أراض بالساحل وروض الفرج وقصر النيل

من المقرر تأسيس شركة جديدة في مجال التأمين التكافلي - حياة قبل نهاية العام الحالي، فقطاع التأمين التكافلي من القطاعات الواعدة وقد تم تأسيس شركة في قطاع تأمين تكافلي - الممتلكات وتسجل معدلات نمو جيدة للغاية، ونطمح إلى أن تكون الشركة الثانية بمشاركة بمشاركات أجنبية لكي تقدم الشركة الجديدة قيمة مضافة للسوق التأميني

• وماذا عن مشاركة القطاع التأميني في برنامج الطروحات ببورصة الأوراق المالية؟

وافقت الجمعية العمومية للشركة القابضة على طرح حصة في شركتي مصر للتأمين ومصر لتأمينات الحياة في بورصة الأوراق المالية وفقاً لبرنامج الطروحات الحكومية، وتحديد توقيت طرح هو من شأن اللجنة الوزارية المشكلة للطروحات، ومن المتوقع أن يكون في المرحل التالية لبرنامج الطروحات وليس المرحلة الأولى، ودورها هو إدارة شركات التأمين بما يجعلها تحقق أعلى عائد للدولة وأعلى قيمة للأصول المستغلة سواء كانت ملكيتها مقيمة بالبورصة أو غير مقيمة بها

• وهل هناك خطط للتوسع للخارجي؟
التوسع الخارجي هو البديل الحالي أمام الشركة حتى يتسع حجم السوق المحلي، وشركة مصر للتأمين لها فروع حالية في دبي وقطر والكويت، وسوف يعاد تقييم أداء

الشركة القابضة تمتلك محفظة استثمارية ضخمة تصل إلى نحو 65 مليار جنيه، سوف نقوم بإحياء دور شركة مصر لإدارة الاستثمارات المالية، التي كان الهدف من إنشائها إدارة استثمارات شركات التأمين، وهي مملوكة بالكامل لشركات مجموعة مصر القابضة للتأمين، على أن تتولى تلك الشركة إدارة تلك المحفظة تحت إشراف القابضة، علماً بأنه لن تنتقل الأصول المالية للمحافظة إليها، ولكن سوف تديرها بموجب عقد إدارة للمحفظة الاستثمارية، وتضم المحفظة الاستثمارات أدوات مالية ذات عائد شبه ثابت منها وادوات الدين مثل السندات واذون الخزانة، وتضم المحفظة مساهمات في شركات وكيانات مختلفة بقيمة تصل إلى نحو 17 مليار جنيه، وسوف تتم إعادة النظر في تلك المساهمات وتديرها بالكامل، وتحديد المساهمات الاستراتيجية التي تحتاج إليها الشركة القابضة وتريد الإبقاء عليها أو زيادة حصتها فيها، وفيما يتعلق بحصص المساهمات المتداولة في البورصة فسوف تسند إدارته إلى مديري محافظ استثمارية متخصصين، بحيث لن يتم الإبقاء على مساهمة بشكل مطلق وتدير مستمر للمحفظة الاستثمارية بما يحقق أعلى قيمة وأفضل عائد

• وهل من المخطط تأسيس شركات جديدة؟

ولكي تصبح جميع الوثائق التأمينية وثائق إلكترونية

• وماذا عن ملامح خطط التطوير التكنولوجي؟

هو ركن أساسي للتطوير وإن تتمكن الشركات من الحفاظ على الصدارة في السوق التأميني إلا من خلال مواكبة التطوير التكنولوجي، وتطبيق المستحدثات فيه، سواء من خلال برامج التطبيق الإلكترونية للمنتجات التأمينية أو تقديم خدمات إلكترونية للعملاء وتواصل إلكتروني معهم، كما تقوم الشركة القابضة بتطبيق ما يسمى بـ "RBS"، أي تخطيط الموارد المؤسسية والهدف منه ربط الشركة القابضة بتوابعها بنظام واحد، والتمكن من إصدار أي بيان خاص بالشركة القابضة أو توابعها في الحال، وهذا النظام يتم تعميمه على مستوى وزارة قطاع الأعمال، والمقرر أن يكون على مستوى كل الشركات القابضة

• وما آليات الاستفادة من الإرث العقاري؟

لم تكن هناك رؤية واضحة لإدارة الأصول العقارية، وقد قمنا بتحديد هذه الرؤية، فنحن لدينا ثروة ضخمة من الأصول العقارية، من خلال 351 عقاراً ما يقرب من نصفها من العقارات التاريخية ذات الطبيعة العقارية المميزة، حيث تمتلك الشركة ما يقرب من 70% من مبان وعقارات القاهرة الخديوية، ولدينا 13 قطعة أرض قضاء، أهمها أرض السواح وقصر النيل وروض الفرج، لكننا لن نقوم ولا نستطيع القيام بدور المطور العقاري، وستتحالف مع المطورين لإقامة مشروعات متميزة عليها، أما بالنسبة لقطع الأرض الصغيرة، فسوف تقوم الشركة القابضة بإقامة المشروعات العقارية عليها، أما بالنسبة للعقارات التاريخية فسوف يتم عمل تحالفات تجارية مع خبراء متخصصين في إدارة واستغلال تلك المباني التاريخية لتحقيق أعلى عائد من تلك المباني والعقارات، لأن إيراداتها هزيلة للغاية، علماً بأن الأصل سوف يظل تحت تبعية الشركة ويتولى الشريك أو المستثمر جميع إجراءات التطوير والصيانة اللازمة للأصل لتحقيق أعلى عائد من الاستغلال وتحقيق الشركة القابضة نسبة محددة من الإيراد المحقق، وسوف يعاد النظر في آلية عمل الشركات الثلاث العاملة في النشاط العقاري، سواء من حيث الدمج أو غيره من الآليات بحيث يتم توحيد العمل في الشركات الثلاث

• وكيف سيتم تطوير المحفظة الاستثمارية؟



رفع القدرات البشرية للعاملين وتطوير الفروع الداخلية والخارجية أهم محاور الإصلاح

القابضة تمتلك 351 عقارا نصفها من المباني التاريخية المميزة وإعادة تطويرها لرفع العائد

القابضة للتأمين ليبلغ 32946 مليون جنيه مقابل مبلغ 30687 مليون جنيه عن العام السابق بمعدل نمو قدره 7.4% وقد ارتفعت حصة الدولة في أرباح شركة مصر القابضة للتأمين لتبلغ 758.8 مليون جنيه مقابل مبلغ 631.7 مليون جنيه عام المقارنة بمعدل نمو قدره 20.1%

بمعدل نمو قدره 21% عن عام المقارنة، وارتفع إجمالي الاستثمارات لمصر القابضة للتأمين وشركاتها التابعة ليبلغ 65427 مليون جنيه مقابل مبلغ 57799 مليون جنيه بمعدل نمو قدره 13.2%، كما ارتفع إجمالي حقوق حملة الوثائق لشركتي التأمين التابعة لشركة مصر

تلك الفروع بحيث تتم تنمية الناجح منها، وتطوير المتعثر القابل للنجاح مستقبلا، ولا يوجد ما يمنع من إغلاق الخاسر منها، وفيما يتعلق بالقارة الإفريقية، تقوم شركة مصر للتأمين بعمليات إعادة تأمين لعدد من دول إفريقيا، وفي ظل توجه الدولة نحو الاستثمار في إفريقيا ودعم الوزارة التوجه إلى إفريقيا، قامت الشركة بعمل دراسة مبدئية عن السوق الإفريقي والتي كشفت فيها عن كونه سوقا واعدا للغاية، وفيما يخص تأسيس فروع جديدة في دول إفريقيا فهو محل دراسة، لأن اللوائح التنظيمية وشروط التأسيس وحجم السوق والمنافسة مختلفة من دولة لأخرى، ويتم عمل دراسة متعمقة لاتخاذ القرار المناسب سواء بتأسيس فروع جديدة في إفريقيا أو التوسع في نشاط إعادة التأمين أو دعم المصدرين والمستوردين إلى قارة إفريقيا، أو المشاركة في كل ما سبق

• وما الدور الذي تقومون به لدعم المصدرين والمستوردين؟

نظمتنا الأسبوع الماضي ورشة عمل للمجالس التصديرية، بهدف توعية المصدرين بالخدمات التأمينية التي يمكن تقديمها وإتاحتها لدعم الشركات المصرية التي تقوم بالتصدير إلى القارة الإفريقية بالتنسيق مع أعضاء المجالس التصديرية المختلفة، والعمل على إمكانية ابتكار تغطيات تأمينية متعددة تتناسب مع احتياجات الشركات التي تقوم بالتصدير داخل القارة الإفريقية وبالتحالف مع شركات تأمين إفريقية بالتعاون مع صندوق دعم الصادرات بالإضافة إلى تفعيل التعاون والتنسيق بين البنوك المصرية العاملة داخل القارة الإفريقية ولا سيما الحكومية منها "مصر، والأمل المصري، والقاهرة" بالإضافة إلى تقديم خدمات الاستعانة عن العملاء والمصانع والشركات المستوردة العاملة في إفريقيا من خلال وسطاء ومعبدى التأمين الدوليين وبحث تقديم الخدمات التأمينية لهم

• وماذا عن نتائج أعمال الشركة القابضة وتوابعها؟

اعتمدت الجمعية العامة لشركة مصر القابضة للتأمين برئاسة هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام نتائج الأعمال للشركة في 2018/6/30، حيث بلغ صافي أرباح شركة مصر القابضة للتأمين في 2018/6/30 مبلغ 1450.5 مليون جنيه مقابل 926.2 مليون جنيه في 2017/6/30 بمعدل نمو بلغ 56.6%، كما بلغ إجمالي الأقساط المصدرة بشركتي التأمين التابعة لشركة مصر القابضة للتأمين 12570 مليون جنيه مقابل 10394 مليون جنيه

عبر 108 مادة ترسم العلاقة بين هذا القطاع وأجه

مشروع قانون المشروعات الصغيرة هل ينجح فى إخراج اقتصاد الظل

آليات مستحدثة للضرائب والإعفاءات للمشروعات

تحقيق: نهلة أبو العز

◀ 108 مواد ترسم شكل العلاقة بين الدولة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

◀ حوافز وتيسيرات غير مسبقة بمشروع القانون ومنح التمويل لمشروعات حق الانتفاع لأول مرة

◀ الاستثناءات والحوافز التشجيعية وخفض الضريبة على المرتبات مقترحات الخبراء للتعامل مع الضرائب على المشروعات الصغيرة

بموافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإحالة لمجلس النواب، يُسدل الستار على ملف مهم بذلت الدولة محاولات عديدة لحل مشكلاته وهو دمج الاقتصاد غير الرسمي فى منظومة الدولة والاستفادة منه.

هذا القطاع الذى يمثل جانبا كبيرا فى الاقتصاد المصرى يحتاج لحوافز ضريبية وتأمينية وضمانات من الدولة، وهذا ما فعله مشروع القانون الجديد.

ويناقش "الاقتصادى" فى ملف أبرز ملامح مشروع القانون الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والحوافز والاستثناءات التى يقدمها المشروع لأصحاب هذه المشروعات والآليات المقترحة للتعامل مع الملف الضريبى لهذه الأنشطة مع تسليط الضوء على تجارب عالمية فى هذا المجال.

ويقترح الخبراء توفير آليات جديدة لتمويل هذه المشروعات مع تطبيق مزيد من الحوافز التشجيعية لجذب أصحاب هذه المشروعات للدخول تحت مظلة الدولة حتى لا يكون الهدف من القانون فقط هو ضم هذه المشروعات للاقتصاد الحقيقى بل تشجيع هذا القطاع على النمو باعتباره محركا رئيسيا للاقتصاد.

يناقش البرلمان مشروع قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر قريبا، بعد موافقة مجلس الوزراء على مشروع القانون الذى ضم تسعة أبواب عبر 108 مواد، تمت خلالها الإشارة إلى القواعد والإجراءات المتعلقة بتيسيرات إتاحة التمويل لتلك المشروعات من خلال التخصيص المؤقت، وكذلك تنظيم أولوية الجهات مقدمة التمويل فى استثناء حقوقها، فضلا عن تنظيم حق الانتفاع على العقارات المخصصة لأغراض المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. كذلك أداء المشروعات المتعثرة لمستحقات الخزينة العامة، وأقر القانون بابا كاملا عن الاقتصاد غير الرسمي، حيث نص مشروع القانون على الحوافز الضريبية وغير الضريبية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وكذلك حوافز الشركات والمنشآت الداعمة لتلك المشروعات، وموانع التمتع بتلك الحوافز، بالإضافة إلى التيسيرات المتعلقة ببداية التعامل، كما نص مشروع القانون على أن لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أن يُنشئ فى مكاتبه وفروعه أو فى فروع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالمحافظات وحدات لتقديم الخدمات للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، تتولى مباشرة استصدار الموافقات والتصاريح وترخيص التشغيل والبطاقات وإجراءات التسجيل التى تفرضها التشريعات اللازمة لممارسة نشاطها، على أن تضم هذه الوحدات مندوبين عن مختلف الجهات المعنية، لاستصدار تلك الموافقات والتصاريح الخاصة ببداية ممارسة نشاط المشروعات

وأشار مشروع القانون إلى مهام وأهداف جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، فى تنمية هذا

زفة الدولة: صغيرة.. سل إلى النور؟

روعات الصغيرة والمتوسطة

تأمينات من صاحب العمل فيتسبب ذلك فى استبدالها، ويصل أجر العاملين فى القطاع غير الرسمى إلى 860 جنيه شهريا وتمثل القاهرة والجيزة الأعلى أجرا، كما ينفق 55% من أصحاب المشروعات مواد خاما فى نطاق أقل من 1000 جنيه شهريا، وتبلغ تكلفة النقل 70% من المشروعات أقل من 100 جنيه ومع نطاق الأجور المنخفض بالقطاع (نصف المشروعات لا تستخدم عمالة مدفوعة - معظم المشروعات لا تدفع أجورا أو إيجارات) لذا فهى مشروعات مربحة لكنها تظل محدودة النمو.

ويرى ياسر عمر وكيل لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب أن الاقتصاد غير الرسمى هو قاطرة للتنمية الاقتصادية، وأشار إلى أن مصر قامت بوضع برنامج إصلاح اقتصادى كان من ضمن أهدافه زيادة الصادرات ولكن هذا لم يحدث، ولكن هناك توقعات بأن ضم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمنظومة الاقتصاد سوف يسهم فى زيادة الصادرات والإنتاج.

وقال: هذا القطاع يحتاج لحوافز تسهم فى انضمام المشروعات للمنظومة الرسمية للدولة، كما أنه يحتاج لعقوبات وإجراءات تتبع فى حالة التهرب من الالتزامات بعد وضع الحوافز وذلك لتحقيق العدالة.

وأكد الدكتور طارق حماد أستاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس وعميد كلية التجارة الأسبق أن الصناعات الصغيرة وسيلة فعالة لمعالجة المشكلات التى تواجه الاقتصاديات العالمية وخاصة بعد مرورها بالعديد من الأزمات الاقتصادية مثل الركود والكساد العالمى والتضخم وارتفاع معدلات البطالة فى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، مشيرا إلى أن تلك النوعية من المشروعات تعتبر قاطرة للتنمية وقد قامت عليها دول كثيرة مثل دول جنوب شرق آسيا، كما أنها تسهم فى استيعاب الزيادة المستمرة فى أعداد السكان والحد من البطالة بأشكالها المختلفة، وزيادة مستوى دخل الفرد، وتشجيع ريادة الأعمال.



طارق حماد

مقابل 1.2 مليار عامل بالقطاع الرسمى وطبقا لبيانات البنك الدولى يعمل 58% من العمالة المصرية دون أى حماية اجتماعية، ويمثل العاملون بشكل غير رسمى فى مصر 70% من العاملين بالريف، و42.6% من العاملين بالحضر. ويظل هذا النشاط بعيدا عن عين الدولة ولا يسجل ضمن أنشطتها الرسمية وله مخاطر عديدة، أهمها أن أصحاب الوحدات غير الرسمية يعملون على تجنب دفع الضرائب بصفة خاصة من بين جميع الإجراءات الأخرى، ولا يفضل أصحاب الأعمال وجود عقد عمل مكتوب وإن كان غير مسجل لأنه يفرض على صاحب العمل إجازات مدفوعة الأجر.

كما أن قضية عدم التسجيل كمعيار قانونى للرسمية تعد قضية محورية، حيث إن بقاء المنشآت خارج القطاع الرسمى يحرم عمالها ويحرمها التمتع بأى حقوق أو ضمانات، كما يجعل محاولتها للاستفادة من أى أوضاع قانونية غير متحقق، حيث لا ترغب 75% من السيدات العاملات فى القطاع غير الرسمى فى المشاركة فى أى نظام تأمينى باعتباره استقطاعا من الأجر الحالى لصالح منافع مستقبلية، وعن عدم محاولة المشاركة اعتبر وجود إمكانيات مالية أو عدم معرفة الإجراءات عائقين أساسيين، بالإضافة للخوف من طلب



ياسر عمر

القطاع الحورى، وكذلك الإجراءات والمعايير المتعلقة بتوفير أوضاع المشروعات العاملة فى مجال الاقتصاد غير الرسمى، لسرعة ضمها للاقتصاد الرسمى وتؤكد الأرقام أن إجمالى عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على مستوى الجمهورية بلغ 2.4 مليون مشروع تمثل 99.4% من إجمالى المشروعات، كما تمثل المنشآت متناهية الصغر 96% من إجمالى هذه المنشآت بينما تمثل المنشآت الصغيرة 3.4%، كما يبدو من ملامح مشروع القانون أن الضرائب فى الحافز الأكبر فى المشروع وأنها أكثر الأسباب التى تجعل أصحاب المشروعات الصغيرة يرفضون الانضمام للمنظومة الرسمية.

وتناولت العديد من الدراسات والأبحاث قضية الاقتصاد غير الرسمى، والمحاولات الجادة لحل المشكلة، وعلى رأس هذه الدراسات الدراسة الحديثة التى أعدها مركز القاهرة لدراسات التنمية والتى توصلت إلى العمل خارج منظومة الاقتصاد الرسمى للدولة غالبا ما يرتبط بالفقر، لذا فإن 90% من العمالة غير الرسمية توجد بالدول النامية الأكثر فقرا

وكشفت الدراسة عن أن القطاع غير الرسمى حاليا يضم نحو نصف عمالة العالم، حيث قدرها بـ1.8 مليار شخص فى

المستشار هشام رجب عضو اللجنة العليا للإصلاح التشريعي:

تيسيرات غير مسبوقة بمشرع القانون

◀ التشريع الجديد يقضى على مشكلات التمويل والسماح بإقراض حق الانتفاع للمرة الأولى

◀ تخصيص مؤقت للبنوك لحين سداد القروض بمشروع القانون

خلال ما يسمى التخصيص المؤقت لحل مشكلة تمويل المشروعات صاحبة الأصول غير المسجلة.

وقال: سيكون التخصيص باسم جهة التمويل أو البنك بصورة مؤقتة لحين انتهاء صاحب المشروع من سداد القرض، لضمان حق البنك في التصرف بالعقار في حالة عدم سداد مستحقاته، إذا تعثر المشروع.

وفيما يتعلق بحق الانتفاع لم يكن من المسموح قيام البنك بتمويل المشروعات المخصصة بحق الانتفاع وليس التملك، لأن حق الانتفاع مرهون بحياة صاحب المشروع أو مدته، ولكن سيتم التجاوز عن ذلك في القانون الجديد والسماح بالتمويل البنكي للمشروعات المقامة بحق الانتفاع وأكد رجب أن القانون سيمنح البنك وشركات التمويل أولوية متساوية مع الحكومة في الحصول على حقه حال تعثر المشروع، حيث كانت البنوك تعزف عن تمويل المشروعات الصغيرة لأن الحكومة ممثلة في التأمينات والضرائب لها الأولوية في الحصول على حقها حال تعثر المشروع، ويأتي البنك في مرتبة متأخرة، وهو الوضع الذي تم تداركه في القانون الجديد، مشيراً إلى أنه سيتم منح حوافز للشركات الكبيرة وفوق المتوسطة التي تحفز الشركات الصغيرة المصنعة للمكونات، وحوافز إلى شركات ضمان مخاطر الائتمان التي توفر تمويلات للشركات الصغيرة والمتوسطة



المستشار هشام رجب

إلى أن مشروع القانون الجديد يسمح بمنح مساحة للجمعيات الأهلية وجمعيات الأعمال والشركات المتخصصة لعمل برامج توعية لدمج القطاع غير الرسمي في المنظومة الرسمية، موضحاً أن مشروع القانون تضمن 100 مادة تلحظ مع الواقع المصرى وتجارب الدول المختلفة وآراء المتخصصين، ليكون مشروع القانون بداية جديدة لعمل هذا القطاع في مصر وأوضح رجب أن مشروع القانون توصل لحل المشكلة الكبرى لحصول المشروعات الصغيرة على تمويل بنكي خاصة المشروعات التي يتم تخصيصها بنظام حق الانتفاع، أو المشروعات التي تملك أصولاً مثل الأرضى أو العقارات غير المسجلة، حيث لم يكن يسمح بمنحها قروضا بضمان هذه الأصول من قبل من

أكد المستشار هشام رجب عضو اللجنة العليا للإصلاح التشريعي، أن مشروع قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة استغرق عامين لإعداده، موضحاً أن القانون وضع الكثير من السياسات لتفتح المجال أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات للانضمام لمنظومة الاقتصاد الرسمي. ويتضمن مشروع القانون فصلاً خاصاً بالاقتصاد غير الرسمي يشمل مجموعة من الحوافز والإجراءات لتوفيق أوضاع المشروع تتضمن منح ترخيص فوري حتى وإن كان المشروع مخالفاً ووقف جميع الدعاوى القضائية والمحاضر المحررة ضده من جميع الجهات خلال مدة زمنية محددة بثلاث سنوات لتوفيق الأوضاع، وفي حالة توفيق أوضاعه يحصل على الحوافز المحددة بموجب القانون.

وقال رجب لـ "الاقتصادى": إن مشكلة الاقتصاد غير الرسمي موجودة في كل دول العالم ولا توجد إجراءات أو قوانين تقضى على هذا النوع من الاقتصاد الذى يمثل جزءاً مهماً من النشاط الاقتصادى، موضحاً أن النسبة التى يمثلها هذا الاقتصاد هى التى تميز دولة عن أخرى، لأنه كلما تقلصت نسبة الهروب من المنظومة الرسمية فإن ذلك يعد دليلاً على قدرة الدولة على جذب المشروعات وأبدى رجب تفاؤله بمشروع القانون الذى وضع العديد من التيسيرات والقواعد التى تسمح بنمو هذا القطاع. وأشار

◀ لا توجد دولة تستطيع القضاء نهائياً على الاقتصاد غير الرسمي

◀ حل مشاكل التسجيل العقاري والتمويل فى القانون الجديد

عمرو المنير نائب وزير المالية السابق:

الحل فى نظام ضريبي خاص للمنشآت الصغيرة

خفض الضريبة على المرتبات ومنح حوافز للتطوير والبحث أبرز
آليات تشجيع أصحاب المشروعات

العاملين على أن تلتزم تلك المنشآت بإمسك مجموعة دفترية بسيطة تتناسب مع حجم تلك المشروعات وتقدم إقراراً ضريبياً كل ثلاثة أو ستة أشهر، وبالنسبة لإجراءات ربط الضريبة فيرى المنير أنه من الأفضل اعتبار الضرائب سواء كانت نسبية (حكمة) أو مبلغاً ثابتاً ضريبة نهائية، على أن تتم إعادة النظر فى تعريف المشروعات الصغيرة كل فترة (٥-٣) سنوات للوقوف على حجم نشاطها وضرورة التحول من الاقتصاد النقدى Cash Economy إلى الاقتصاد غير النقدى Credit Economy وهى نقطة على قدر من الأهمية للحالة المصرية، حيث إن التعاملات النقدية تمثل السواد الأعظم من المعاملات وخاصة للمشروعات الصغيرة، وهو ما يشكل عائقاً أمام التقدير الدقيق لحجم أعمال المشروع وبالتالي تقدير الضريبة المستحقة، وقد يشكل باباً للتهرب الضريبى. ويستدعى هذا التحول أن تتم المعاملات التجارية التى تزيد على مبلغ معين من خلال حساب بنكى للمنشأة الصغيرة ومتناهية الصغر للحصول على الترخيص بمزاولة النشاط

كما يمكن تشجيع ثقافة استخدام بطاقات الائتمان والتعاملات البنكية لدى صغار الممولين، ويتم على سبيل المثال خصم نسبة معينة من مصروفات بطاقة الائتمان من الوعاء الخاضع للضريبة لحاملها، وهو ما شكل حافزاً فى بعض الدول للتوسع فى المعاملات البنكية واستخدام هذا النوع من البطاقات ويمكن إلزام المنشآت الصغيرة والمتوسطة بفتح حساب بنكى مبسط (بالاتفاق مع البنك المركزى) بإمكانية السحب والإيداع فقط بمبالغ بسيطة وبتكلفة شبه مجانية. بالإضافة إلى الربط إلكترونياً بين شبكة مصلحة الضرائب المصرية والمؤسسات البنكية وهذا يقتضى تعديل قانون سرية الحسابات البنكية فيما يتعلق بالضرائب والإيرادات السيادية. وتطبيق نظام إلكترونى للفواتير يربط بين معاملات الممولين وشبكة مصلحة الضرائب الإلكترونية مع إلزام باستخدام ماكينة التسجيل النقدى الإلكتروني Electronic Cash Register بالإضافة إلى تسوية الضريبة المحصلة على الدين المعدومة



عمرو المنير

تشجيعاً لهذه الجهات على إقراض صغار المستثمرين ومنح ائتمان ضريبى للفوائد التى يدفعها المشروع بمناسبة حصوله على القروض التى يستخدمها فى تمويل المشروع لعدد من السنوات بدلاً من الإعفاء الضريبى. أى خصم مبلغ يعادل قيمة تلك الفوائد المدفوعة من الضريبة المستحقة على تلك المشروعات خلال الفترة التى يتم تحديدها وحول كون الضرائب وسيلة لتحفيز ودعم المشروعات الصغيرة أشار المنير إلى أهمية وضع نظام ضريبى خاص للمعاملة الضريبية للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر يجمع بين الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الدخل، حيث يرتبط النظام الضريبى المقترح بفئة المنشآت الصغيرة، حيث يمكن أن يتم تحديد الضريبة المستحقة على أساس نسبة من رقم الأعمال (الإيرادات) على أن يكون هناك سعران أحدهما للمشروعات الخدمية والآخر للمنشآت التجارية بحيث تكون النسبة على المشروعات الخدمية أكبر، بينما فى فئة المنشآت متناهية الصغر يمكن أن يتم تحديد الضريبة المستحقة بقيمة مالية ثابتة سنوياً وتزيد بزيادة رقم الأعمال وفرض ضريبة نهائية وقطعية على بعض الأنشطة كسيارات الأجرة والنقل والتوريدات الحكومية. وتحديد معيار الحصوع للنظام الضريبى المقترح ويكون هذا المعيار هو رقم الأعمال السنوى ويمكن اختيار معايير أخرى إضافية مثل عدد

أكد عمرو المنير نائب وزير المالية السابق أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر صحت أمراً واقعاً فى الحياة الاقتصادية، مشيراً إلى أن دمجها فى الاقتصاد الرسمى يحتاج إلى منح تلك المشروعات مزايا تحفزها على الانضمام للمنظومة الاقتصادية بالدولة

وقال: لابد أن يتم إعداد منظومة متكاملة يتعاون فيها جميع أجهزة الدولة لتوفير البيانات والمعلومات حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع توفير وسائل جذب تنسم بعدة أمور منها تصميم نظام ضريبى مبسط يتميز بالسهولة ومرونة التطبيق، وتخفيف الأعباء الضريبية وعدم تحميل الإدارة الضريبية والممول تكاليف إدارية ومالية تعوق هذا النظام، ومنع تيسيرات لتمويل المشروعات التى يتم تسجيلها لدى الجهات الرسمية، بالإضافة إلى منح حوافز تأمينية لصاحب العمل والعمال المسجلين لتلك المشروعات. وقال المنير: الحوافز الدبلوماسية لتلك المشروعات يجب أن تتضمن حوافز تشجيع الالتزام الضريبى مثل تصميم نظام لمكافأة المنشأة التى تلتزم بإصدار فواتير ضريبية والمواطنين الذين يحصلون على فواتير من خلال إجراء سحب سنوى أو يأنصحب مثل البرتغال ويتم منح الفائز جائزة عينية أو نقدية أو منحه خصماً ضريبياً أو تخفيض قيمة الضريبة المستحقة عن السنة اللاحقة. ومنح حوافز تتعلق بعدد الموظفين العاملين بالنشاط تتمثل فى خفض سعر الضريبة على المرتبات أو خفض حصة الشركة والموظف فى اشتراك التأمين الاجتماعى، ومنح حوافز تتعلق بالبحث العلمى والتطوير

والحافز الأهم كما يقول نائب وزير المالية السابق هو تبسيط إجراءات الحصول على تمويل من البنوك بالنسبة للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر مع إلزام البنوك بمنح نسبة 5% من إجمالي القروض الممنوحة للمشروعات التجارية والصناعية وتوجيهها إلى صغار المستثمرين كما هو الحال فى تجربة باكستان، والمساواة فى أولوية السداد بالنسبة للمقرضين بين الدين السيادية (الضرائب) والدين للجهات المانحة للقروض



د. مها إسماعيل رئيس مركز القاهرة لدراسات التنمية:

أغلب العاملين بالمشاريع الصغيرة لا يتمتعون بمظلة التأمينات والضرائب

◀ المزايا الاستثنائية نجحت في دول كثيرة لضم القطاع للاقتصاد الرسمي

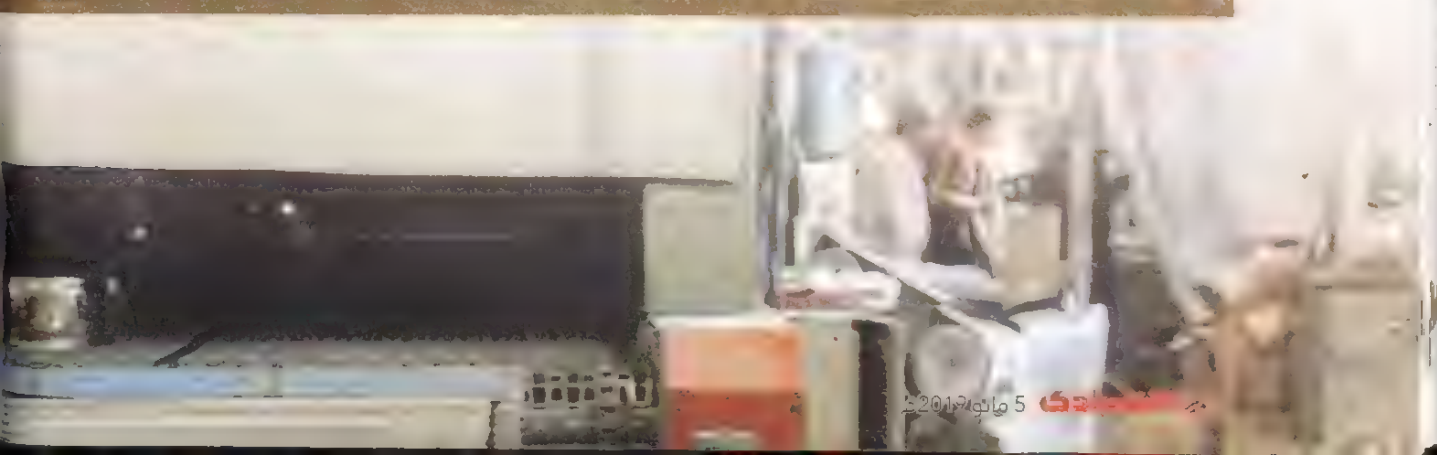
تحقيق: نهلة أبو العز

أكدت الدكتورة مها إسماعيل رئيس مركز القاهرة لدراسات التنمية وجود تخوف من أن التحول للرسمية يؤدي إلى إغلاق بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب ارتفاع التكاليف، فهناك ضرورة لتطبيق النظام التدريجي في التحول خاصة أن بعضها مشروعات لفقراء وقد لعبت حاضنات الأعمال دوراً مهماً في دول مثل تايلاند حيث توجد بها قاعدة زراعية كبرى تسمح لكثير من الأسر بأن يعملوا بالزراعة كوسيلة لكسب الرزق أو تعمل بها النساء كوسيلة للحصول على دخل إضافي للأسرة. وقالت: نجد أن الحياكة هي أحد الأنشطة التي تمارسها النساء بالمنزل للحصول على المال وهي مهنة تم توارثها عبر الأجيال المختلفة بالدولة حتى أصبحت صناعة مهمة تحظى باهتمام الحكومة عند وضع سياسات التنمية وسياسات القضاء على الفقر، وأغلب التعاملات بالحياكة أو الحرف اليدوية الأخرى موجودة في المناطق الأكثر فقراً في شمال وشرق تايلاند، والعاملون بهذا القطاع يتميزون بقدر عال من الكفاءة وأكدت أن جمعية التنمية البديلة المستدامة

SADA حفزت عملية إنشاء شبكة لتتواصل النساء فيما بينهن في شمال البلاد وذلك من أجل تمكين النساء المنتجات المهمشات ودفعاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، واتخذت الجمعية عدة مبادرات في هذا الشأن وتم إنشاء مركز للتعليم بحيث يكون مركزاً للمهارات والتكنولوجيا ودفع عملية تنمية السوق وربط الأشخاص العاملين بالمنزل بالأسواق المختلفة. وقامت الجمعية بالتعاون مع الجهات المساندة باستقدام خبراء لدراسة القطاع واحتياجات السوق من أجل تقديم الاقتراحات اللازمة للعمل على تنميته ومن ثم السعي وراء تحقيقها، كما قامت الجمعية بإنشاء منظمة مهمتها العمل على تسويق منتجات العاملين بالمنزل، أيضاً تم اتخاذ خطوات على أرض الواقع فيما يتعلق بفكرة تجميع المشروعات وتم تطبيق فكرة التجميع في 6 مناطق في الدولة على صناعتي السلال والمنسوجات وكل هذا ساعد على مزيد من تنظيم تلك القطاعات وتحسين دخول العاملين بها. وفيما يخص بعض المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة قالت: إن المشاركة في أي نظام تأميني طوعي تظل تحدياً إلى أن يظهر نظام تأميني حقيقي، ويمكن

لهيئة الرقابة المالية أن تلعب دوراً مهماً في طرح أدوات مالية تسهم في دعم أصحاب المشروع الصغير في برامج لا تركز فقط على الإقراض وإنما الإخبار أيضاً بمبالغ صغيرة، وتركز على المساندة وقت الأزمات وذلك ضمن برنامجها الرقابي على الجمعيات التي تمارس نشاط الإقراض. وأشارت إلى أن السيدات يفضلن أن يعتمد تمويل المشروعات على الجمعيات الأهلية بصفتها المصدر الأكثر أماناً للسيدات، حيث إنه عادة لا تطلب الجمعية ضمانات كبيرة كما أنها سهلة وبسيطة الإجراءات وفي المقابل تفضل السيدات الاقتراض منها بسبب ضعف الآلية القانونية للجمعية حال عدم السداد وبالتالي لا تتعرض السيدات للسجن وهناك حاجة حقيقية لتطوير أدوات تمويل جديدة أكثر استجابة لدورة المشروع بمعنى أن الجمعية أو البنك تتسلم خطة عمل حقيقية للمشروع وتتابع الصرف على أساس التقدم المحرز فيها، وأن تسمح تلك الأدوات بقروض موسمية وقروض أقل من سنة لمدة عدة أشهر، وكذلك قروض لشراء بضائع وبيع وبرامج تدريب، وتسمح بقروض متعددة المراحل طبقاً للتقدم الحادث في المشروع

مطلوب توفير أدوات تمويل جديدة لتنشيط المشروع



بأسعار تصل في بعض السلع التي راجعتها الدراسة إلى 3-5 أضعاف ويشمل ذلك صناعات الجبن القريش والسمن وزراعات البامية وورق العنب وغيرها من المنتجات عالية الجودة. ويرتبط بذلك ضرورة قيام الجمعيات المشاركة بدور في توفير التعبئة والتغليف، ودور في تنظيم دورات حول أسس إدارة المشروعات وكذلك بناء شبكات توزيع من خلال بناء شركات مع موزعي عواصم المدن لنقل البضائع بشكل مستمر إلى ذلك السوق الجديد

وكذلك التجارة في مخلات الإنتاج الزراعي مثل بيع التجزئة للأسمدة وعلف الدواجن وعلف الحيوانات وكراتين حصاد الفاكه وتجهيزها للأسواق، وبيع الأقفاص والأجولة والعنوت وكذلك التحول نحو المنتجات الأكثر ربحية في تجارة المنتجات الزراعية وعلى رأسها تجارة شتلات مثل فواكه الموز والمانجو والجوافة وخضر الفلفل والباذنجان وهي أصناف جانبية يزرعها معظم الفلاحين. وكذلك تجارة الأحولة الكبيرة والصغيرة المستخدمة في تعبئة محاصيل الأرز والقمح والغلل

وتكشف النتائج النهائية للدراسة عن أن القطاع الزراعي التقليدي يعاني من عدم القدرة على توليد وظائف جديدة بسبب سياسات الميراث ونفقت الحيازة والساء على الأرض الزراعية وتراجع إمكانات التوسع، كما أن السيدات داخل القطاع الزراعي تقع مشروعاتهن ضمن نطاق المشروعات الصغرى التي هي بطبيعتها غير قابلة للنمو، حيث يمكن للسيدة العمل 30 عاما دون أن يكبر مشروعها، أما العاملات في القطاع فيعملن في وظائف لدى الأسرة غير مدفوعة الأجر وفي الوظائف المدفوعة تفضل الأسرة إرسال الرجل لأن أجره أعلى من أجر المرأة للوظيفة نفسها في القطاع، ويعد ربط القطاع الزراعي بالمدخلات والمخرجات الزراعية وكذلك بالأنشطة التجارية مكونا رئيسيا لتحقيق أهداف البرنامج الحالي في دعم سياسات القضاء على الفقر داخل القطاع.

إمكانية ربط عملية منع القروض بالتسجيل فائدة فقط للسيدات صاحبات المشروعات الكبرى والمتوسطة، أما السيدات صاحبات المشروعات متناهية الصغر فإن اشتراط التسجيل سوف ينتج أثرا عكسيا، حيث إنه سوف تحجم السيدات عن الاقتراض، ما يتسبب في تعطل الأعمال.

وطالبت إسماعيل بأن تكون هناك حاجة لوجود جهاز يتبع الدولة ليقوم بدور متابعة المشروعات غير الرسمية من خلال مراحل عمل طويلة في نهاية يمكن تسجيل المشروع على أن يراعى الجهاز أن بعض المشروعات قد يصعب تسجيلها وتحتاج إلى وقت أطول على أن يلعب دورا حقيقيا في تبسيط إجراءات مكاتب العمل والضرائب ونماذجها وشرحها للسيدات في شكل حملات توعية، وأن يوازن الجهاز بين اعتبارات التسجيل واعتبارات مكافحة الفقر.

وأوضحت أن نتائج المسح الميداني بالمحافظات الخمس التي تناولتها الدراسة أظهرت تركيز الأنشطة التي تعمل بها السيدات في المحافظات محل الدراسة في أنشطة العمالة الزراعية، وتربية المواشي والماعز والكيماويات والألبان وتجارة الغلال، وقد شهد القطاع تركزا للسيدات صاحبات المشروعات والعاملات معا، حيث وجد أنه رغم وجود العديد من العاملات الزراعيات فإن عددا منهن يعمل لدى الأسرة أو في أرضه.

وبالنسبة للسيدات خاصة في القطاع الزراعي فإن عملية تجهيز الخضراوات والفواكه والجبن والألبان في عيوات صحية وسليمة عنصر يعطى تلك السيدات ميزة إضافية ويقدم لهن فرصة لجمهور جديد، كما أن ربطهن بأسواق خارج المحافظات التي يعشن بها ضرورة، والتركيز على إدخال مفاهيم رضا العملاء وجودة المنتج وجودة التعبئة والتغليف والصحة والسلامة ضرورة. عندما تقوم السيدات في الريف ببيع منتجاتهن بأقل أسعار ممكنة داخل السوق المحلي للقرية، تقوم شركات كبرى ببيع تلك المنتجات داخل العواصم الحضرية

واقترحت إمكانية توفير أدوات تمويل تجمع بين الادخار والاقتراض في تجربة أشبه بتجربة البنوك المتنقلة بإفريقيا أو نظام (الجمعيات الأسرية) التي تقوم بها السيدات لادخار مبلغ معين وتحصل السيدة على قيمة (الجمعية الأسرية) مرة، وبالتالي تصبح شريكة في التمويل وتعتمد على مفهوم السداد المنتظم

بالإضافة إلى أدوات مالية تتعلق بالطوارئ الخاصة بالظروف العامة للاقتصاد بقدر يؤمن السيدات ضد ارتفاع أسعار الدولار للبضائع المستوردة أو قرارات منع استيراد بعض السلع، أو أزمات المنتجين المحليين أو حرائق الأسواق مثل تلك التي شهدتها القاهرة الفترة الماضية أو ارتفاع أسعار المواد الخام أو قرارات الإقفال التي تمارسها سلطات مباحث التمويل أو التعرض للسرقة أو للحبس بسبب عدم السداد، وعن أدوات تمويل للقطاع غير الرسمي يفضل أن تكون ذات قيم مالية منخفضة في حدود 3-6 آلاف جنيه للقرض ويسدد خلال عام إلى عامين، ولابد أن تكون أسعار الفائدة ذات قيم منطقية لا تتخطى حدود 5% في أكثر الحالات، ولابد أن يكون هناك إقراض للسيدات في القطاع غير الرسمي ذو ضمانات صغيرة وإجراءات مبسطة وغير معقدة

كما أن مدة الحصول على القرض لا يمكن أن تكون طويلة بحيث تمتد لأشهر حيث تحتاج إلى فترة في حدود عدة أيام إلى أسبوعين، ويمكن أن تلعب الجمعيات دورا مهما في الإقراض المحلي عوضا عن البنوك التي لا يمثل لها هذا النوع من الإقراض فرصة ربحية وبالتالي لا تقبل عليه

وكشفت عن أن السيدات أظهرن عدم رغبة في التحول إلى القطاع الرسمي بشكل كبير إما بسبب القلق من ملاحقات الضرائب والتأمينات وإما لأنهن يرين أن عملية التحول غير مفيدة، ولن يحصلن على عوائد ويبقى على الدولة دور مهم في تحويل عملية التسجيل من إجراء معطل لعمل المشروعات إلى إجراء مساعد وأن تخلق حوافز تشجع السيدات على الانضمام والتسجيل. وفي

ات الصغيرة والمتوسطة



خبراء الضرائب والاقتصاد

مشروع القانون ينظم ويقنن العلاقة ويقضى على التقديرات الجزافية

◀ سعيد فؤاد: المقترح يمنع مشكلات التقدير الجزافى ويضمن حق الممول

◀ سعيد عبد المنعم: إنجاز كبير والتدرج فى حجم الضريبة
يحقق العدالة الضريبية

وقال: إن المصلحة تطبق هذا النظام على السيارات الأجرة "التاكسي الأبيض" حيث وضعت عدة شروط لتطبيق الضريبة على السيارة بل وضعت حدا للإعفاء ينطبق على السيارات التى مضى على موديل تصنيعها ١٠ سنوات، مشيراً إلى أن المصلحة لجأت إلى عقد بروتوكولات مع تجار الاسمنت والجزارين والمهنيين لدفع ضريبة قطعية ثابتة وبذلك نتغلب على مشكلة تأخر تحصيل المحصلات الضريبية وتراكم القضايا المرفوعة أمام المحاكم التى تستغرق سنوات طويلة للفصل فيها وتخفيف الضغط على لجان الطعن.

تأخر الضريبة

أكد الدكتور سعيد عبد المنعم وكيل تجارة عين شمس الأسبق وأستاذ الضرائب أن فرض ضريبة قطعية لأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر إنجاز كبير لأصحاب هذه المشروعات، لأن قانون المشروعات الصغيرة نص على فرض هذه الضريبة وأن هذه الفئة من الصعب إلزامها بإمسك الدفاتر واتباع الإجراءات التى نص عليها القانون لتعامل المنشآت الكبيرة مع مصلحة الضرائب وأن الضريبة القطعية الثابتة مريحة لهم ولا تجعل مأمور الضرائب يتدخل فى شئونهم وهى إجراء تطبقه جميع دول العالم عند التعامل مع المشروعات الصغيرة لتنمية مواردها، مؤكداً أن هذه المبالغ التى يتم تحصيلها لن تكون عبئاً ما دام أن المشروع يتوسع وينمو.

نظام ضريبي مبسط



سعيد فؤاد

إن الممول صاحب المشروع سيدفع القيمة المحددة عند تقديمه الإقرار الضريبي ويعفى من باقى الإجراءات التى تتبعها الشركات المتوسطة والكبيرة وإلزامها بإمسك الدفاتر وكذلك خطوات الطعن المقرر. وأضاف أن تحديد هذه المبالغ سيكون وفقاً لحجم الأعمال والنشاط بمعنى أن المصلحة لو تبين لها أن صاحب المشروع متناهى الصغر توسع فى نشاطه ودخل فى شريحة المشروع الصغير فإنه سيدفع الضريبة القطعية التى حددها القانون وبالمثل لو توسع صاحب المشروع الصغير وأصبح حجم أعماله فى مشروعه يتعدى شريحة المشروع الصغير وتنطبق عليه شروط المشروع المتوسط فإنه تسرى عليه قواعد الضريبة المطبقة على المشروعات المتوسطة.

تحقيق: إبراهيم العزب

رحب خبراء الضرائب بمقترح وزارة المالية بفرض ضريبة قطعية وثابتة على أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لما تسهم به فى خفض النزاعات بين أصحاب هذه المشروعات والضرائب، وتقضى على قضية المتأخرات الضريبية كما أنها تخفف عبء التقاضى، واعتبروا المقترح البداية الصحيحة لدمج للاقتصاد غير الرسمى فى مظلة الشرعية بما يعزز فرص نمو هذه المشروعات لاستيعاب العمالة ودفع معدلات النمو الاقتصادى.

وأكد خبراء الاقتصاد أنها خطوة جيدة لضم الاقتصاد غير الرسمى لمظلة الدولة لتطوير هذا المشروعات والتوسع فى الشمول المالى بعد أن يتم عمل بطاقة ضريبية لكل صاحب مشروع واستخراج المستندات الرسمية اللازمة لمزاولة النشاط وبالطبع سيلجأ إلى التعامل مع البنوك.

حجم الأعمال هو المعيار

أكد سعيد فؤاد رئيس الإدارة المركزية للمكتب الفنى لمصلحة الضرائب أن مقترح فرض ضريبة قطعية على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لا يزال مشروع قانون تقدمت به وزارة المالية لرئيس الوزراء، وهذه الضريبة ثابتة وليس من صلاحية مأمور الضرائب تقديرها حتى لا يحدث نزاع بين الضرائب وصاحب المشروع بل

أصحاب المشروعات الصغيرة: لدينا تحفظات!

▲ ارتفاع أسعار الخدمات والضريبة العقارية يهددان بخروجهم من السوق

أكد أصحاب المشروعات الصغيرة أن الأعباء المفروض عليهم تحد من انطلاق هذه المشروعات مثل الضريبة العقارية وضريبة الأرباح التجارية والصناعية ورسوم التأمينات على العمالة المنتظمة معتبرين أن فرض رسوم أخرى حتى لو كان ستة آلاف جنيه ضريبة سنوية سيؤثر سلباً على أداء هذه المشروعات لأن أوضاع السوق تشهد حالة من الركود نتيجة تراجع الطلب لتدني الدخل المعيشية لمعظم الأشخاص.

ثبات سعر الضريبة

أكد المهندس تامر فهمي صاحب مشروع لتصنيع شمعة الإشعال الذاتي في البوتاجازات أن مبلغ ٦ آلاف جنيه ضريبة قطعية مبلغ معقول يمكن لصاحب المشروع أن يدفعه لكن هناك مشكلة مستعصية وهي أن الحكومة لن تثبت على هذا المبلغ لكنها ستسعى لزيادته إلى عشرات الآلاف من الجنيهات بعد مرور بضعة أعوام على التطبيق لأن الحكومة تعتمد بشكل أساسي في إيراداتها على أموال الضرائب وليس هناك خطة مدروسة لتوسيع شبكة الممولين بضم فئات أخرى لزيادة الحصيلة. وقال إن الحكومة قدمت لأصحاب المشروعات الصغيرة أساليب متعددة لدعمهم لكنها لم تحمهم من مزاحمة المستورد من دول جنوب شرق آسيا حيث يتمتع الصانع في هذه الدول بكل ألوان الدعم المادي والمعنوي بما فيها الإعفاء من الضرائب لذا فإن منتجاتهم تتمتع بالمنافسة السعريّة على مستوى محلي وعالمي لذا فإنه يعاني من مزاحمة المنتج الصيني له حيث تهدد هذه المنتجات بقاءه في السوق رغم جودة منتجاته لذا فإنه لا يمانع من دفع قيمة هذه الضريبة بشرط أن توفر له الحكومة الحماية خشية زوال مشروعه الذي يعمل فيه ٥٠٠ عامل في فرع أكتوبر مؤكداً أن ٦٠% من إنتاجه يوزع في الخارج لجودة منتجاته ويطلب مصلحة الضرائب أن تثبت على هذا المبلغ لأن ظروف السوق صعبة للغاية والركود يخيم منذ فترة طويلة.

التأمين الصحي

وقال محمد رشاد جمعة صاحب مشروع للالبان تعاني من أعباء ورسوم تضخمت فوق أعبائنا وضرب مثالا على ذلك بأنه دفع ٢٧ ألف جنيه ضريبة عقارية بواقع ٤ جنيهات على المتر الواحد و5.2% نسبة تأمين صحي من حجم تعاملاته في السوق و٦ آلاف و٧٠٠ جنيه ضريبة الخصم والإضافة ثم ٦ آلاف جنيه المقترح تطبيقها كضريبة!

وأكد أن أصحاب المشروعات الصغيرة أصبحوا مكبلين بأعمال ضريبية تفك بهم وتقضى على مشروعاتهم التي لا تحتل كل هذه الضغوط خاصة أن مصنعه يضم ٢٠ عاملاً منتظماً بخلاف العمالة غير المنتظمة ويسد مبالغ مالية كبيرة للتأمينات علاوة على ذلك أن البنك المركزي ألغى القروض التي تمنح للشباب لإدارة وتشغيل المشروعات التجارية الصغيرة وقصرها على المشروعات الصناعية حيث وصل سعر الفائدة حالياً إلى ١٨% بدلا من ٥% وهذا يعني أن مشروعه في مهبط الرياح نتيجة الرسوم المرتفعة التي يسدها. أضافه إلى ارتفاع أسعار خدمات المرافق العامة كإسعار الكهرباء مطالباً بتأجيل تطبيق هذا المقترح إلى أن تتحسن ظروف السوق لأن حالة الركود تسيطر على الأسواق منذ عام ٢٠١٢ مؤكداً أن المشروعات الصغيرة تواجه أعاصير عديدة عصفت بالعديد من المشروعات الضعيفة ولا تحتل عظامهم الضعيفة المزيد من الضغوط.

رسوم الضريبة العقارية

ويقول صابر سعيد صاحب مشروع للتوريدات العمومية: أقوم بسداد كثير من الرسوم، على سبيل المثال أسدد 1.5% من جملة ما يورده للجهات الحكومية كرسوم توريد أضافة إلى أجور العمالة ودفع ضريبة الأرباح التجارية بواقع ١% من جملة نشاطه ثم تحاسبه المصلحة آخر العام على جملة النشاط ويسد باقي المبالغ المستحقة.

واختلف مع سابقه أشرف عبد الغنى رئيس الجمعية المصرية لخبراء الضرائب، حيث يرى أن الضريبة القطعية ليست حلاً نهائياً لمشكلة الانتظام في المجتمع الضريبي، فالضريبة القطعية لا تلزم الممول بأن يكون لديه مستند منظم لتعاملاته علاوة على ذلك أن المصلحة بصدد إلزام كل ممول بإصدار فواتير بشكل منظم، ومن يخالف توقع عليه عقوبات تصل إلى السجن، وهذا يعني أن أصحاب المشروعات الصغيرة ومقناهي الصغر سيتم إغناؤهم من هذه المسئولية، وهو ما يعني القصور في تطبيق قانون الإلزام لإصدار الفواتير، فالأفضل أن يكون هناك نظام ضريبي مبسط في الإجراءات والمبالغ المحصلة.

كما أكد د. صبرى أبو زيد أستاذ الاقتصاد وعميد كلية تجارة جامعة قناة السويس الأسبق أن مصلحة الضرائب ستفرض على أصحاب هذه المشروعات إمساك الدفاتر من خلال تقييم حجم أعمال هؤلاء المستثمرين وكما زاد حجم أنشطتهم للتخلص من العشوائية التي سيطرت على هذه المشروعات لسنوات طويلة وشلت نشاطها وحرمتها من التطوير والاستفادة من الخدمات المصرفية.

وقال: إن تعامل مثل هذه المشروعات مع الجهاز المصرفي يفرض على أصحابها اتباع قواعد المحاسبة الضريبية الحديثة وإمساك الدفاتر وإصدار الفواتير لتطوير مشروعاتهم فيكون رد الفعل الإيجابي نمو هذه المشروعات وخروج نشاطها إلى خارج الحدود الوطنية مثلما عملت اقتصاديات الصين ودول جنوب شرق آسيا.

وداعاً للعشوائية

وأكد د. هند مرسى البربرى أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة بنى سويف أن ضم الاقتصاد غير الرسمي لمظلة الاقتصاد الرسمي يقى المجتمع المصرى من الكثير من المشاكل الصحية والمهنية والصناعية، حيث يقلب على مصانع هذه القطاع العشوائية وتلوث البيئة وأضرار صحية عديدة للعاملين في هذه المشروعات العشوائية، إضافة إلى إفراز هذه المصانع الملايين من الأطنان من المنتجات الصناعية والغذائية المخالفة للمواصفات والمصنعة في ظروف بيئية مخالفة، ما يترتب عليه انتشار الأمراض، بل إن هذه المصانع تهدد نشاط المصانع الشرعية وتصيبها بالكساد لأن مصانع "بير السلم" تلقى بمنتجات رخيصة إلى الأسواق، وللأسف تقبل على شرائها فئات كثيرة من الطبقات الفقيرة والمتوسطة لمحدودية دخلها المعيشية، لذا فإن هذا الاتجاه لفرض ضريبة قطعية ثابتة تتحرك بزيادة حجم الأنشطة يعد قراراً جيداً.

تستهدف توريد 3.6 مليون طن

«التموين» تستقبل موسم القمح المحلى وسط مخاوف من «الصدأ الأصفر» والرطوبة

الوزارة تحذر من اللجوء لصوامع القطاع الخاص

المصيلحي: إدخال صوامع جديدة للخدمة.. والسعة القصوى 3.9 مليون طن

تواصل وزارة التموين والتجارة الداخلية استعداداتها لاستقبال واردات محصول القمح المحلى من المزارعين من خلال الصوامع التابعة للوزارة حيث بدأ موسم توريد القمح منتصف شهر أبريل، حيث تستهدف الوزارة استلام 3.6 ملايين طن.

أشار وزير التموين، إلى أن عمليات الدراسة الفنية والمالية للشركات المتقدمة للتنفيذ، ما زالت أمامها بعض الوقت قال أحمد كمال المتحدث باسم وزارة التموين إن الصوامع تحافظ على القمح وتجعل نسبة الفاقد ضئيلة للغاية، حيث إنها مجهزة للحفاظ على الأقماع ومربوطة بلوح إلكترونية يمكن من خلالها التحكم فى المنظومة وتستهدف الوزارة ان تصل سعاتها التخزينية الى 4.2 مليون طن فى 2020 وتطبق بها أحدث التقنيات التكنولوجية فى العالم مثل الوقاية من الإصابات الحشرية وبرامج التحكم فى درجات الحرارة ورطوبة القمح والتفقيع من أشوائب المعدنية

أكد كمال التزام الوزارة بتسلم الأقماع من اللجان المختصة مع متابعة عمليات التوريد أولا بأول لضمان عدم التلاعب، وكذلك الحفاظ على تخزين وسلامة الأقماع لمنع أى هدر خلال عمليات التوريد مع تيسير جميع الإجراءات للموردين فى أثناء تسليم الأقماع للجهات المسوقة كما أشار إلى أن الوزارة أكدت على الجهات الالتزام بإعلان الأسعار فى مكان ظاهر بجميع أماكن تسلم القمح وعدم تحصيل رسوم إضافية من الموردين تحت أى مسمى، وتم تشكيل غرفة عمليات مركزية بمقر وزارة التموين وغرف عمليات فرعية بالمديريات لمتابعة عمليات التوريد وإزالة أى شكوى تعترض عمليات توريد القمح وحذرت الوزارة وفقا لتعليمات رئاسة



د. على المصيلحي

جنيتها للإردب درجة نقاوة 22.5 وقال الدكتور على المصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، إن إجمالى السعات التخزينية للصوامع لهذا الموسم تقدر بـ 3.9 مليون طن، منها سعات تخزينية لعدد 25 صومعة جديدة، يقدر إجماليها بـ 1.5 مليون طن وهى الصوامع التى افتتحها الرئيس عبد الفتاح السيسى، منتصف مايو 2017، والتى أحدثت طفرة فى السعات التخزينية وأضاف: هناك 3 صوامع جديدة سوف تدخل منظومة التخزين هذا الموسم، منها صومعة الخارجة بمحافظة الوادى الجديد، والثانية صومعة بنى سلامة بمحافظة الجيزة، والصومعة الثالثة بعرب العريقات بمحافظة الدقهلية وحول مشروع الربط الإلكتروني المركزى، بين الصوامع وشون وهناجر التخزين،

تحقيق: دينا مصطفى

ويستمر موسم توريد القمح خلال الفترة من 15 أبريل حتى 30 يونيو على مدار شهرين، وأكد وزير الزراعة واستصلاح الأراضي الدكتور عز الدين أبو ستيت أن وجود تنسيق بين وزارتي الزراعة والتموين خلال عمليات توريد القمح من المزارعين وتوريده للصوامع، لضمان التيسير على المزارعين وحصولهم على مستحقاتهم. وأكدت وزارة التموين والتجارة الداخلية أن بعض المزارعين والموردين قاموا بتوريد بعض الكميات من الأقماع المحلية لموسم 2019 بنسبة رطوبة أعلى من النسبة المحددة طبقا للمواصفات القياسية للأقماع، وذلك بسبب انخفاض درجات الحرارة والتغيرات المناخية، ما انعكس على نسبة الرطوبة لعدم اكتمال جفاف الحبة من محصول القمح فى بعض الأماكن

وشددت الوزارة على استلام أقماع ذات جودة عالية من المزارعين والموردين والالتزام بنسب الرطوبة المحددة طبقا للمواصفات القياسية، وسوف تقوم لجان الاستلام بالمحافظات برفض استلام أى كميات نسبة الرطوبة بها غير مطابقة للنسب المسموح بها

وسبق أن أعلنت وزارة التموين عن أسعار توريد القمح من المزارعين بأسعار 685 جنيهًا للإردب درجة نقاوة 23.5 و670 جنيهًا للإردب درجة نقاوة 23 و655



يتم تحديثه وتطويره وفقا للتطورات الجديدة

نقيب الفلاحين: «التموين» لن تحصل على الكميات المطلوبة بسبب اسعار التوريد و«الصدأ الأصفر»

سعر التوريد الذي أعلنته الحكومة والذي لا يزيد على 685 للإردب لأعلى درجة نظافة، مشيراً إلى عدم تأثير هذا المرض على الإنسان فهو فطر نباتي يصيب النباتات فقط وفيما يتعلق بتوريد القمح من المزارعين، قال أبو صدام، إن كميات التوريد تكون قليلة في بداية الموسم، لأن معظم الفلاحين ما زالوا يحصدون الأقماح، متوقفاً إنتاج 8 ملايين طن قمح لعام 2019، من المساحة المزروعة بسبب قلة المساحة عن العام الماضي، وانتشار مرض "الصدأ الأصفر" في الزراعات المتأخرة من القمح ما يقلل الإنتاجية في الزراعات المصابة بنحو 20%

وأوضح أن وزارة التموين، قد لا تحصل على الكمية التي أعلنت عن رغبتها في استلامها من المزارعين وهي 3 ملايين و600 ألف طن بسبب عدم الرضا عن الأسعار المعلنة، وانتشار ظاهرة بيع الأقماح كـ"فريك".

وأشار إلى أن النقابة قد طالبت مسبقاً بسعر 800 جنيه للإردب لإرضاء المزارعين، وتشجيعهم على التوريد للحكومة، إلا أن الحكومة أعلنت عن السعر الحالي، لافتاً إلى أن مصر تستهلك ما يقرب من 16 مليون طن قمح سنوياً، وتستورد ما يعادل 50 % من احتياجاتنا من القمح



حسين أبو صدام

إذا اقتضت الحاجة ذلك وظهور إصابات ثانوية، حيث إن الإصابة قد تفقدنا نحو مليون طن من الأقماح هذا الموسم. مطالباً وزارة الزراعة بسرعة التحرك وعودة الرش الجماعي بالطائرات إذا اقتضى الأمر ذلك مع توفير المبيدات اللازمة لمكافحة الأصداء بكميات كافية وأسعار مناسبة وأكد نقيب الفلاحين أن هذه الأنواع من الأمراض التي تصيب النبات تضعف الإنتاجية لأقل من 14 إردباً للفدان ما يتسبب في خسائر فادحة للمزارعين لقلة الإنتاج وارتفاع تكلفة مكافحة مع تدنى

الوزراء بحظر اللجوء إلى استخدام صوامع القطاع الخاص إلا في حالات الضرورة بشرط أن يتم تأجيرها وإدارتها بالكامل من قبل الجهات الحكومية، وتدبير الجهات المسوقة للقمح الأجولة المطلوبة لنقل الأقماح من الفلاحين إلى نقاط التجميع.

في الوقت نفسه يتخوف المزارعون من إصابة بعض زراعات القمح بما يسمى بمرض الصدأ الأصفر وهو عبارة عن فطر على شكل طبقة صفراء تتكون فوق سنايل القمح وتترك أثراً على اليد عند ملاستها، تشبه صدأ الحديد. ويمر مرض الصدأ الأصفر بعدة مراحل في أثناء فترة الإصابة، إلى أن يتحول لون ورقة القمح إلى اللون الأسود، التي تعد المرحلة الأخيرة في حياة فطر الصدأ، حيث يكون قد تمكن من سنبله القمح بالكامل.

كان النائب خالد مشهور، عضو مجلس الشعب عن دائرة السعدين بمحافظة الشرقية، قد تقدم بطلب إحاطة إلى وزير الزراعة، بسبب ظهور مؤشرات إصابة محصول القمح بالصدأ الأصفر في محافظات الوجه البحري، معتبراً أن ذلك يمثل خطورة على أحد المحاصيل الاستراتيجية، ويمكن أن يتسبب في انخفاض محصول القمح بنسبة 20%. ما يتسبب في خسائر وصفها بالفادحة على المزارعين، مطالباً بسرعة تحرك وزارة الزراعة.

أكد حسين أبو صدام نقيب عام الفلاحين أن هذا المرض انتشر بشراسة في محافظات الوجه البحري وشمال الصعيد وبعض المناطق بالإسماعيلية وسببه الأساسي هو زراعة صنف "سدس 12"، المعروف بحساسيته، بالإضافة إلى التغيرات المناخية غير الملائمة وكذلك نشاط الرياح ما أدى لسرعة انتشار الفطر المسبب لهذا الصدأ الذي يعد من أخطر أنواع الأصداء التي تصيب القمح وظهرت أعراضه في شهرى فبراير ومارس.

ولفت أبو صدام إلى أن إصابة المحصول بـ"الصدأ الأصفر" أدى إلى انخفاض الإنتاجية بنسبة تصل إلى 20% بحسب درجة الإصابة بسبب موت الأوراق المصابة وانكماش حبة القمح لقلة الغذاء الذي يصل إليها.

وأشار إلى أن وزارة الزراعة تتحمل المسؤولية الكبيرة لعودة ظهور هذا الفطر لمساحاتها بزراعة صنف "سدس 12" الذي أصيب قبل ذلك بمرض الصدأ الأصفر عام 2014 مع وجود أصناف هجين أخرى تقاوم هذا الفطر وعدم تحركها فور ظهور المرض

وشدد أبو صدام على ضرورة مكافحة الجماعية والسريعة وإعادة الرش بالأدوية

بسبب تراجع الإعلانات وتزايد المديونيات

«الأجور الفلكية للفنانين» مشهد محذوف من دراما رمضان

◀ إبراهيم أبو ذكري: 50 ألف دولار دخل المنتج شهريا من «يوتيوب»

◀ محمود قابيل: القطاعات الإنتاجية الكبيرة خارج نطاق الخدمة

تراجعت بشكل كبير موجة الأجور الفلكية التي يحصل عليها الفنانون في دراما رمضان، التي فجرت موجة الغضب بعد تجاوزها سقف 30 و40 مليون جنيه ودقت جرس إنذار لإنقاذ صناعة الدراما والدعوة من البعض لعدم شراء أى مسلسل يتجاوز 75 مليون جنيه، للحد من اشتغال بورصة الأجور على حساب الجودة وتجنب إثارة مشاعر الغضب لدى المجتمع، فى ظل تباهى النجوم بأجورهم.



محمود قابيل



إبراهيم أبو ذكري

تحقيق: أسماء البنجي

ويحذر منتجون وفنانون من عودة انفلات أجور الفنانين، مطالبين بالتصدي لظاهرة الاحتكار فى الإنتاج بعد أن أصبح الإنتاج فى قبضة شركتين أو ثلاث فقط.

وأكدوا أن منصات التواصل الاجتماعى ساهمت بشكل كبير فى امتصاص زيادة أجور الفنانين، بل أصبح العديد من المنتجين يلجأون إلى مواقع التواصل مثل "يوتيوب" لعرض أعمالهم وتوفير النفقات والحصول على عائد يصل إلى 50 ألف دولار شهريا، بعد أن لجأت النسبة الغالبة من المشاهدين إلى مثل هذه المنصات الالكترونية، وهروبهم من الفضائيات الأمر الذى قلص الاعلانات وأدى إلى زيادة المديونيات بما أدى فى النهاية إلى انتهاء زمن الأجور الفلكية.

وقال إبراهيم أبو ذكري رئيس اتحاد المنتجين العرب إن السوق يعيد ترتيب نفسه حاليا، حيث تشهد الدراما التلفزيونية هذا العام ظاهرة جديدة، بما يشبه "تحريك كراسى النجوم"، والمقصود بها صعود أكثر من نجم من الصف الثانى إلى الصف الأول، وأيضا صعود ممثلى البطولات الجماعية إلى البطولات المنفردة وفيما يخص انخفاض أجور الممثلين، أشار

وكشف أبو ذكري عن اتجاه اتحاد المنتجين بالتعاون مع بعض القنوات الفضائية لإنتاج جديد خاص بمسلسلات يتم إنتاجها وتكليفها لحساب "السوشيال ميديا" فقط، خاصة اليوتيوب والمواقع الالكترونية، لتمييز قنوات اليوتيوب بتقديم العمل الدرامى أو السينمائى أو غيره بأقل التكاليف وبعائد مادى ممتاز، مؤكدا أن الفن ليس ملكا لأحد ولا يمكن احتكاره، لانه ملك للجميع، مشيدا بدور اليوتيوب الكبير فى جذب ملايين المشاهدات التى تكشف عنها الأرقام، ما أدى إلى خفض الأجور وأكد رئيس اتحاد المنتجين العرب أن اليوتيوب المنافس الأول للمحطات الفضائية،

أبو ذكري إلى أن الأجور بالقطاع الإنتاجى تراجعت بشكل كبير مؤخرا، نتيجة ارتباطها بالمحطات والقنوات الفضائية وارتباطها المباشر بحجم الاعلانات الذى يتم عرضه بالقناة، وقد دعا البعض لعدم شراء أى مسلسل يتجاوز 75 مليون جنيه، ومن الملاحظ أن معظم القنوات الفضائية، شهدت ازِمات مالية كبيرة خلال الفترة الماضية، موضحا أن عدد القنوات الفضائية يصل إلى 1600 قناة بالعالم العربى، مشيرا إلى أن الأجور المرتفعة والمبالغ الفلكية التى يتقاضاها الممثل أبرز الأسباب لخسائر القنوات لذا نجد أن العوائد تتراجع أمام ارتفاع تكاليف القناة

عبد العزيز مخيون: الاحتكار يتزايد والإنتاج في قبضة شركتين أو ثلاث فقط

1600 قناة خاصة في 22 دولة عربية
و500 قناة تدار بالتليفون المحمول عالميا

للبلاد اقتصاديا، ويقدم الشعب بكل أطرافه تنازلات وقضيات من خلال تقبل زيادة الأسعار بهدف تنمية الاقتصاد. وتحمل المواطن الكادح البسيط لزيادات أسعار الكهرباء والطاقة بمختلف أنواعها والسلع الاستراتيجية الاستهلاكية، ويأتي ممثل ما دون ذكر أسماء، يستعرض قواه بفوقه بحقيقة حصوله على أجر يصل إلى نحو 40 مليون جنيه، خلال 30 حلقة على مدار شهر رمضان، فلماذا يتم استفزاز الشعب البسيط بكل هذه الأساليب؟! مطالبا كل فنان أو مقدم برنامج بعدم الإفصاح عن أجره مهما كان بسيطاً أو كبيراً، ومن باب أولى أن تكون يدا واحدة نساند بلادنا فنحن لسنا في حلبة مصارعة لاستعراض عداد أجورنا، ولا يمكن أن يقتصر دور الفنان بعد تقديم عمله الفني الذي يشير إلى تقديم رسالة هادفة على استفزاز أهل بلاده لأن هناك من تصل أجورهم للحد الأدنى فقط من الأجور الذي لا يتعدى 1500 جنيه شهرياً

أزمة الاحتكار

وأكد الفنان عبد العزيز مخيون أن الاحتكار أهم مشاكل قطاع الإنتاج الدرامي والسينمائي حالياً، ودلالة ذلك انحصار شركات الإنتاج في قبضة شركتين أو ثلاث فقط، ويتولى منتج واحد من كبار المنتجين إنتاج أكثر من عمل درامي أو مسلسل، وانعكس على ذلك تقليص حجم الأعمال السينمائية المقدمة مؤخراً بنسبة كبيرة، ما أدى إلى التقاعد المبكر للعديد من الممثلين خاصة من المبتدئين، وإيضاً المخرجون والمصورون

وقال إن المسئول عن الإنتاج الدرامي حالياً هو القطاع الخاص فقط، لافتاً إلى أن هذه القضية شائكة وتمثل خسائر كبيرة اقتصادياً ومعنوياً، مؤكداً رفضه التام لاحتكار الإنتاج الفني، مطالبا المسئولين بالتصدي لذلك الأمر وعلى وجه السرعة



عبد العزيز مخيون

حالياً على 500 قناة حول العالم، لأن معظم التليفونات المحمولة "براندات عالمية" تمتلك تقنية تكنولوجية متطورة لذا أصبح المحمول علامة دولية ويمكنه بث أي شيء عبر كل الحدود وربط كل الدول ببعضها

انحصار الإنتاج

وفي السياق نفسه أكد الفنان محمود قابيل، ممثل سينمائي ودرامي أن القطاع الانتاجي انحصر في مصدر أو مصدرين فقط لا ثالث لهما، ولا أحد يعرف الأسباب الرئيسية لذلك، هل يرجع إلى تخوف المنتجين من الإقبال على إنتاج أعمال بعينها، أو أن السبب يعود إلى عدم وجود مادة درامية أو ما يعرف بورق قصصى يروى قصة مميزة، لافتاً إلى أن الإنتاج كان يتمثل قديماً في "قطاع الإنتاج وصوت القاهرة ومدينة الإنتاج الاعلامي"، ولكن من المؤسف أن يصبح مثل هذه القطاعات الانتاجية المهمة خارج نطاق الخدمة في وقتنا الحالي

وأوضح قابيل أنه أول من طالب بعدم الاعلان عن أجر أى ممثل أو مطرب عما يتقاضاه من مال، مشيراً إلى أن خفض الأجور لمعظم الممثلين كان لا بد أن يتم، لأنه من غير المقبول أن نكون في مرحلة بناء

وأصبحت انظار معظم المنتجين تتجه لليوتيوب مؤخراً بنسبة كبيرة، ويعتمدون على دخلهم المالى من قنوات اليوتيوب، من خلال إعادة بث المسلسلات أو الاغاني أو البرامج بمختلف أنواعها، مشيراً إلى أن مدينة الإنتاج الاعلامي تحتل "الرقم القياسى" فى العائد المالى من بين قطاعات الإنتاج المختلفة، من قنوات اليوتيوب، وأصبحت أكثر مكاسب المنتجين، تتحقق من خلال اليوتيوب، ويتراوح دخل المنتجين شهرياً من خلال قنوات اليوتيوب حالياً بين 10 و50 ألف دولار، وذلك حسب حجم الأعمال المقدمة ونوعيتها على قنوات اليوتيوب.

وارجع أبو ذكرى تراجع الإنتاج الدرامي فى مدينة الإنتاج الإعلامى بنسبة كبيرة، نتيجة الخسائر التى حققها عدد من المسلسلات، معبراً عن تفاؤله فى المرحلة المقبلة فى الإنتاج الدرامي ولا سيما بعد استقرار أحوال مدينة الإنتاج الإعلامى من الجانبين المالى والإدارى على السواء، موضحاً أن هناك عدداً كبيراً من القنوات اتجه لخفض حجم المسلسلات التى كانت تقوم بشرائها سنوياً، خاصة فى موسم رمضان، نتيجة لانخفاض عدد الاعلانات أيضاً والمديونيات التى أصبحت تلاحق العديد من هذه القنوات، لذا وجد معظم المنتجين أن ملاذهم الوحيد هو الاتجاه نحو اليوتيوب، ويحتل القطاع الخاص المرتبة الأولى فى الإنتاج، ويعتبر أكبر راس مال متصدر فى إنتاج الدراما والقنوات الفضائية، أما القطاع العام فربصده فى الإنتاج صفر، لحتى مدينة الإنتاج الاعلامي أصبحت لا تنتج اياً من الأعمال حالياً، موضحاً أن عدد شركات الإنتاج المصرية حالياً تجاوز 50 شركة على عكس ما يظنه البعض أنها تنحصر بين عدد محدود

وأوضح رئيس اتحاد المنتجين العرب أن اجمالى عدد القنوات للقطاع الخاص على مستوى 22 دولة عربية يصل إلى نحو 1600 قناة مقارنة بأجمالى عدد قنوات القطاع العام الذى يصل إلى نحو 200 قناة رسمية فقط، لافتاً إلى أن أكثر دولة تمتلك أكبر عدد قنوات يمتلكها القطاع العام تصل إلى نحو 6 قنوات رسمية فقط، ومصر تمتلك محطات أو ثلاثاً فقط قنوات قطاع عام، والعراق يمتلك نحو 5 قنوات رسمية فقط، ونحو 72 قناة قطاع خاص، والأردن يمتلك نحو 14 قناة قطاع خاص مقارنة بقناة واحدة فقط رسمية تابعة للقطاع العام، لافتاً إلى أن هناك قنوات أصبحت تدار عبر التليفون المحمول يزيد عددها

محللون: طرح أسهم «القاهرة» يرفع الـ

النتائج المتميزة للبنك تعزز فرص نجاح الطرح وتوقعات باق

كتبت: منار مختار

ترفع أسهم بنك القاهرة من 70% من السعر السابق إلى 140% من السعر السابق، وهو ما يعادل ارتفاعاً قدره 70% في القيمة السوقية للبنك. هذا الارتفاع يعكس ثقة المستثمرين في البنك وقدرته على تحقيق نمو مستدام.

وتتوقع البورصة الدفعة الثانية من برنامج الطروحات العامة التي تتضمن طرح أسهم أولية غير مقيدة في البورصة وعلى رأسها «بنك القاهرة»، الذي يعد ثالث أكبر البنوك العامة، وسيكون الطرح الأكبر في سوق المال المصري التي تصل نسبته بين 20 و30% من أسهم البنك وتتراوح قيمتها بين 300 و400 مليون دولار، ويؤكد المحللون أن حالة السوق الداخلية والخارجية هي المحددة لقيمة الطرح النهائية مشيرين إلى أن العام المالي 2018 يعد نقطة تحول كبيرة في إستراتيجية البنك، حيث انتهى من خطة إعادة الهيكلة والتطوير التي تضمنت التركيز على تقديم خدمات مصرفية وإلكترونية جديدة وتغيير شكل العلامة التجارية وجهوزيته لعملية الطرح، كما حقق فيها نجاحات وصافي أرباح فاق 200% بقيادة طارق فايد رئيس البنك.

وقال أحمد سعد خبير أسواق المال إن بنك القاهرة من أكبر البنوك الحكومية المملوكة بالكامل لبنك مصر ثاني أكبر بنك حكومي وإن عمليات إعادة التطوير التي أجراها البنك استعدادا للطرح، حققت صافي أرباح بقيمة 2.5 مليار جنيه، خلال العام الماضي بنسبة نمو تخطت 200%.

وأشار إلى أن عملية الطرح ستكون في البورصة المصرية، وبورصة لندن وكذلك لا يزال تحت الدراسة حيث تجري المفاوضات مع بنك الاستثمار هيرميس وبنك إنش إس بي سي، المسئولة عن الطرح والترويج لتحديد أفضل الأسواق الخارجية المناسبة لاستقبال طرح بنك القاهرة.

وأشار إلى أن نتائج الأعمال الجيدة سوف تسهل من قيمة الطرح وانعكاساتها على الأداء في الاكتتاب حيث تخطت ميزانية البنك 165 مليار جنيه، كما أن حصته



هشام حسن



أحمد سعد

الدولة تراهن على قطاع البنوك وشركات الخدمات المالية غير المصرفية

طرحا خاصا وبكميات كبيرة مستهدفا منها بنوكا ومؤسسات ومستثمرين من الأسواق الخليجية والأوروبية والعالمية والباقي طرح ثانوي لصغار المستثمرين والأفراد. وأكد أن الدولة تراهن على قطاع البنوك وشركات الخدمات المالية غير المصرفية الفترة المقبلة بأن يصنع القطاع الخاص اقتصادا حرا وتوطن الاستثمارات، وهدف الطرح إدخال سيولة وشريحة جديدة واستقطاب عملة صعبة والاستثمار الجيد للأصول غير المستغلة وتوسيع قاعدة سوق المال المصري لمواكبة متطلبات الاستثمار، وإن الاتجاه لأي طرح حكومي هو تشجيع مشاركة القطاع الخاص طبقا لتوصيات صندوق النقد الدولي.

وقال: ربما ظهور بنك القاهرة ليكون منافسا لبنك التجاري الدولي القباذى بالسوق ولكنه يحقق زيادة متوقعة في الوزن النسبي لقطاع البنوك في المؤشر الثلاثيني، كما يحدث في قطاع البتروكيماويات عند طرح شركة إيني

السوقية تبلغ نحو 5%، وأن العائد على الأصول وحقوق الملكية في البنك بلغ نحو 1.7 مليار جنيه، وتراجع نسبة الديون المتعثرة من 5% إلى 3.6%، وسجل إجمالي الأصول 165.7 مليار جنيه بنسبة زيادة 13% مقارنة بعام 2017، وسجلت الودائع زيادة بواقع 9 مليارات جنيه لتصل إلى 131 مليار جنيه وبنسبة زيادة 7.5% مقارنة بعام 2017، طبقا للنشرة الدورية للبنك.

وأضاف أن بنك القاهرة يتميز بقاعدة عملاء قوية تتجاوز 2.5 مليون عميل، وأن الحصّة السوقية لبنك القاهرة في السوق تمثل 5%، وقد ارتفعت نسبة توظيف الودائع للبنك 5% أيضا.

وقال هشام حسن مدير قسم الاستثمار بشركة رويال للأوراق المالية إن ارتفاع حجم وقيمة الطرح من أسهم بنك القاهرة التي تتراوح بين 300 و400 مليون دولار ولم تحدث منذ عشر سنوات، تجعل من الطبيعي أن تكون النسبة الكبرى من الطرح ستكون

وزن النسبى لقطاع البنوك بالبورصة

ال مستثمرين الأجانب والعرب

طارق عامر محافظ البنك المركزى صرح لشبكة بلومبيرج بطرح حصة من بنك القاهرة نهاية هذا العام والحصة المقرر طرحها 20% وقد تزيد الى 30% حيث تخطط الحكومة لجمع 80 مليار جنيه عن طريق بيع حصص فى 23 شركة عامة حيث ان بنك القاهرة يعد ثالث اكبر بنك حكومى.

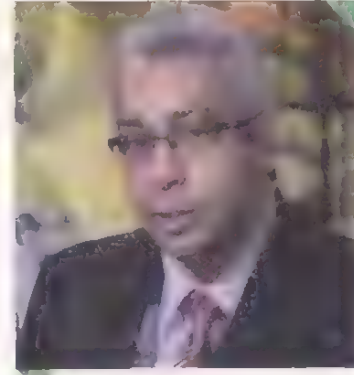
وتظهر نتائج أعمال بنك القاهرة نمو كبيراً فى أرباحه للعام الخامس على التوالي حيث حقق 3.3 مليار جنيه بانتهاء عام 2016 مقابل 3.8 مليار بانتهاء عام 2015، كما بلغ صافى الربح بعد الضرائب 2.2 مليار جنيه محققة عائداً على حقوق الملكية قدره 50% وهذا يعد من أعلى القياسات فى الصناعة المصرفية، ووصل إلى هذه الأرباح نتيجة زيادة حجم المعاملات التى أدت إلى ارتفاع الأصول 40 مليارات لتصل بانتهاء عام 2016، إلى 131 ملياراً مقارنة بـ 91 ملياراً فى عام 2015، لذلك ارتفع صافى الربح من 45 مليوناً فى 2011 إلى 2.2 مليار فى 2016 بنسبة زيادة 4800 %

وارتفع صافى العائد من 1.5 مليار فى عام 2011 إلى 5 مليارات فى عام 2016 بنسبة زيادة قدرها 241%، كما ارتفع رصيد محفظة القروض من 17.4 مليار فى 2011 إلى 4.42 مليار فى 2026 بنسبة قدرها 143%. وارتفعت أرصدة الودائع من 43.66 فى 2011 إلى 106.7 مليار فى عام 2016، كما ارتفع العائد على حقوق الملكية من 1.82% فى عام 2011 إلى 50% فى عام 2016 واستمرار النتائج الإيجابية

وأظهرت نتائج أعمال بنك القاهرة، قفزة غير مسبقة على مستوى المؤشرات المالية خلال الأشهر الـ 9 الأولى من العام الجارى 2018، بما يعكس حجم الأعمال المتنامى للبنك، حيث أظهرت نتائج أعمال البنك ارتفاع الأرباح قبل خصم الضرائب إلى 3.2 مليار جنيه مقارنة بـ 2.3 مليار جنيه خلال الفترة نفسها من عام 2017، وارتفع صافى الأرباح بعد الضرائب إلى 2 مليار جنيه مقارنة بـ 1.3 مليار جنيه خلال الفترة نفسها من عام 2017، بالإضافة إلى إعادة هيكلته وتطويره من قبل مجلس الإدارة الحالى ما انعكس على ارتفاع نسبة الأرباح المحققة



سعيد الفقى



شريف حسين

السوق جاذب للإستثمارات رغم التراجع وتوقعات قمة جديدة تتخطى 18 ألف نقطة

جديدة مشابهة لتجربة الخصخصة فى التسعينيات، وإن نجاح الطرح متوقف على عدة عوامل منها قدرته على جذب سيولة الجديدة، والترويج الجيد له كأول بنك حكومى متداول فى البورصة، واختيار الوقت المناسب، وتكون صياغة جديدة لإدارة البنك لاصوله الداخلية والتدرج الوظيفى، متوقعاً طرحه فى الربع الثالث حيث تنعكس على حدوث طفرة فى التمويل المالى والمعاملات البنكية

وقال إن التقييم الجيد لأسهم بنك القاهرة تظهر بعد مرور 6 أشهر من التداول داخل القطاع المصرفى بأكمله لاستحواذ بنك التجارى الدولى على 86% منه و30% من المؤشر الرئيسى، ولكنه ورقة مالية قوية وسوف تحدث استحواذات عند تداولها وأشار إلى أن السوق جاذب للاستثمارات رغم التراجعات التى تحدث متوقعا تحقيق قمة جديدة فى بداية العام المقبل وتخطى 18 ألف نقطة على المدى المتوسط وقال سعيد الفقى خبير أسواق المال إن

وتوقع أن تكون نسبة 70% من الطرح لصالح الأجانب والمؤسسات من خلال شهادات الإيداع الدولية والتسويق لها فى البورصات الخارجية طبقاً لنظام الأسواق المتوازى ولم تحدد قيمتها حتى الآن، وتكون بكميات كبيرة للطرح الخاص ومن المتوقع تغطيته أكثر من مرة

وأشار إلى أن تخصيص نسبة طرح متميز داخل الطرح الخاص لأصحاب الطلب للكميات الكبيرة على أن تكون لهم امتيازات مختلفة ويكون للمستثمر الاستراتيجى طويل الأجل وأكد أن أهداف الحكومة من التكتم على الطروحات لعدم أخذ خطوات استباقية وخلق طلب وهمى على ورقة مالية بعينها، ولكن من الضروري طرح شركتين بالسوق قبل المراجعة المقبلة لصندوق النقد الدولى ضمن شرط صرف الشريحة الأخيرة من القرض

وقال شريف حسين خبير أسواق المال إن الاقتصاد المصرى يدخل مرحلة



حصة القابضة للنقل تتراجع إلى 35% بعد الطرح

الإسكندرية للحاويات تقترب من الطرح بالبورصة

السهم يتداول عند 14 جنيهاً وقيمه العادلة 18.5 جنيه

وزير قطاع الأعمال يتوقع 16 مليار جنيه حصيلة الطرح لشركتي إسكندرية وأبو قير للأسمدة

كتب: زينب فتحى أبو العلا

ارتفعت أسهم شركة إسكندرية للحاويات ببورصة التوقعات باعتبارها الشركة الأقرب لأن تكون الطرح الحكومي الثانى فى بورصة الأوراق المالية بعد طرح شركة الشرقية للدخان، وحسب تصريحات هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام فإن الوزارة تستعد لطرح حصة إضافية جديدة من أسهم شركة الإسكندرية لتداول الحاويات التابعة للشركة القابضة للنقل والمرور البحرى للتداول فى البورصة، بعد إعلان مصر 450 مليار جنيه أسهم شركة الشرقية للدخان لتداول كبرى

وأشار إلى أن الحكومة تستهدف الانتهاء من طرح شركات المرحلة الأولى من البرنامج، الإسكندرية لتداول الحاويات وأبو قير للأسمدة ومصر الجديدة للإسكان والتعمير قبل شهر رمضان.

وتستهدف الحكومة طرح 20% إضافية من شركة الإسكندرية لتداول الحاويات فى بورصة الأوراق المالية، حيث أقرت الجمعية العامة غير العادية بإجراءات طرح نسبة 20% من إجمالي أسهم شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع التابعة للشركة القابضة، لتصبح حصة الشركة القابضة فى رأسمالها بعد الطرح 35.36%

وتوقع توفيق أن تتجاوز حصيلة أرباح الإسكندرية للحاويات ما يتراوح بين 14 و16 مليار جنيه، لافتاً إلى أن طرح الشرقية للدخان تم تغطيته بنسبة أكثر من المتوقع من المستثمرين العرب والأجانب، وكشف الوزير عن أن الحكومة ستبدأ بطرح 20% من الإسكندرية لتداول الحاويات أولاً، يليها 20% من «أبو قير للأسمدة» عبر بيع حصص من مساهمات «سب إسكندر القوسى» وشركة «الاهلى كابتر» و«خاصة لكماوية» و«هيئة تنمية الصناعية»

وكشفت المؤشرات المالية للإسكندرية لتداول الحاويات عن العام المالى 2018 عن تراجع الأرباح خلال النصف الأول من العام المالى الجارى بنسبة 15%، وفقاً لبيان من الشركة للبورصة، وذكرت الشركة فى بيان سابق للبورصة، أنها سجلت صافى أرباح بقيمة 962.4 مليون جنيه خلال الفترة من يوليو 2018 إلى ديسمبر 2018، مقابل 1.1 مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام المالى



هشام توفيق

السابق له

وكشفت المؤشرات المالية لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع، عن أول 9 أشهر من العام المالى الجارى، عن تراجع أرباح الشركة بنسبة 21.63%، على أساس سنوى

وأوضحت الشركة فى بيان لها أنها سجلت صافى ربح بلغ 1.34 مليار جنيه منذ بداية يوليو 2018 حتى نهاية مارس الماضى 2019، مقابل 1.71 مليار جنيه أرباحاً خلال الفترة نفسها من العام المالى الماضى.

كما تراجعت إيرادات الشركة خلال الفترة، حيث سجلت 2.07 مليار جنيه بنهاية مارس، مقابل 2.18 مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام المالى الماضى

وأرجعت الشركة تراجع أرباحها خلال الفترة الحالية إلى تضمن الفترة المقارنة من العام الماضى على 91.43 مليون جنيه نصيبها من إيرادات ما سبق من كسب نتيجة حادث ونشى الرصيد بالدخيلة، بالإضافة إلى انخفاض إيرادات التخزين نتيجة قيام العملاء بالسحب فى فترات السماح

وكان مجلس إدارة شركة لتداول الحاويات قد وافق فى 17 يوليو الماضى على تجزئة سهم الشركة إلى 10 أسهم، حيث انخفض سعر القيمة الدفترية للسهم من 5 جنيهات إلى 50 قرشاً، بهدف زيادة التداول عليها، وتوسيع قاعدة المساهمين لديها، ولأسيما أن القيمة السوقية للسهم قبل التجزئة تبلغ نحو 158 جنيهاً، وبعد التجزئة أصبحت القيمة الدفترية للسهم 50 قرشاً بينما تصل القيمة السوقية

إلى نحو 15 جنيهاً، وقد سبق أن أعلن محمد فريد رئيس البورصة أن تبسيط الإجراءات المرتبطة بتجزئة الأسهم فى البورصة يسهم فى تخفيض أسعارها، ما يسهم فى نجاح برنامج الطروحات الحكومية، كونه يجعل الأسهم فى متناول جميع شرائح المستثمرين.

وحددت إحدى شركات البحوث المالية فى السابق قيمة عادلة لسهم الشركة عند سعر 18.5 جنيه

وقد سجل سهم الشركة ارتفاعاً مطرداً من بداية العام الحالى بعد تدهور كبير شهده فى نهاية عام 2018 حيث سجل أننى سعر له عند 16.37 جنيه فى 31 ديسمبر 2018 ثم شهد السهم حالة تنزيب خلال الأشهر الثلاثة التالية استمرت حتى إبريل وأغلق سهم الشركة وفقاً لتعاملات الأرباع، 24 إبريل عند سعر 14 جنيهاً

وتعد شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع هى أول محطة متخصصة للتعامل مع الحاويات فى مصر وقد تم تأسيسها فى عام 1984 لتتبع جميع الأنشطة المتعلقة بمناولة الحاويات، وتعمل الشركة على محطتين رئيسيتين هما الأولى محطة الإسكندرية فى ميناء الإسكندرية والثانية هى محطة الدخيلة فى ميناء الدخيلة. تم بدء تشغيل محطة الدخيلة سنة 1996، كما حصلت الشركة على شهادات جودة منها شهادة ISO9002 فى فبراير 1998 وإيزو 9001-2000 فى عام 2003، كما تم منح شهادة السلامة والصحة المهنية تقييم سلسلة O.H.S.A.S- 180001/99 فى عام 2004

وأعلنت المجموعة المالية هيرميس المصرية وسيى بنك، أنها سيديران طرح حصة الإسكندرية لتداول الحاويات وقالت الشركة إنها علقت تغطية سهم شركة الإسكندرية لتداول الحاويات لأنها ستقدم المشورة فى بيع حصة إضافية فى الشركة بالبورصة

وقد سبق أنه قد تم اختيار تحالف بنكى الاستثمار سى اى كابيتال ورينسانس كابيتال لطرح حصة إضافية بشركة أبو قير للأسمدة فى البورصة

أمين عام البورصات العربية: أسواق المال العربية بحاجة لأدوات ومنتجات مالية جديدة

◀ محمد فريد: صياغة رؤية شاملة لتنمية البورصات العربية وزيادة دورها في الاقتصاد



اجتماع رئيس الوزراء مع أعضاء اتحاد البورصات العربية

وأوضحت الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي أن الحكومة تولي اهتماما كبيرا لعملية تطوير وتنمية أسواق رأس المال على جميع الأصعدة، وتعد البورصة رافدا من روافد التمويل الذي يمكن الكيانات الاقتصادية بمختلف أنشطتها من النمو والانطلاق وتأمين الوظائف وتخفيض معدلات البطالة والذي يعد التحدي الأكبر في منطقتنا العربية، وليس ذلك فحسب فالبورصة أيضا تساعد الشركات على الالتزام بأفضل المعايير والممارسات العالمية للاستدامة والحوكمة، وهو ما يضع تلك الشركات على خريطة المؤسسات وصناديق الاستثمار العالمية

فيما قال هشام توفيق، وزير قطاع الأعمال العام: إن الوزارة في تنسيق دائم مع اللجنة الوزارية المسنولة عن برنامج الطروحات الحكومية ومن المرتقب أن تستقبل البورصة شركات تابعة لقطاع الأعمال العام قريبا جدا وتوقع توفيق أن يتم تفعيل آلية بيع الأوراق المالية المقترضة خلال الربع الثالث من العام الجاري والتي ستعمل على تعزيز السيولة والتداول في البورصة المصرية، ليوضح أن وزارته بصدد طرح الشركات الراغبة في البورصة كجزء من عملية الإصلاح الاقتصادي في مصر التي تجريها الحكومة خلال الفترة الحالية

وكان الدكتور مصطفى مديبولي، رئيس مجلس الوزراء، قد التقى رئيس وأعضاء اتحاد البورصات العربية، بحضور محمد فريد صالح رئيس البورصة المصرية، ونابديني سوكونا الرئيسة التنفيذية لاتحاد البورصات العالمية، حضر اللقاء الدكتور محمد معيط وزير المالية، وهشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام

البورصات والتي تتطلب توافرا فعالا لجذب شرائح جديدة من المستثمرين وبالأخص الشباب للأدخار التدريجي طويل الأجل. بالإضافة إلى العمل على ربط تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي عادة ما تكون في احتياج إلى استثمارات حكومية بأسواق المال لتكون المشاريع التي تستهدف تنمية المجتمع مموله من خلال أسواق المال، مع ضرورة الانخراط بشكل كبير وموسع في بيئة ريادة الأعمال والعمل على استحداث منتجات مالية تساعد الشركات الناشئة على الوصول إلى التمويل المطلوب.

فيما قال وزير المالية الدكتور محمد معيط: إن برنامج توسيع قاعدة ملكية الشركات الحكومية عبر سوق رأس المال سيضيف قرابة 400 مليار جنيه إلى رأس المال السوقي للبورصة المصرية

وخلال الكلمة التي ألقاها نيابة عنه خالد عبد الرحمن مساعد وزير المالية لعمليات أسواق المال، أن برنامج الطروحات الحكومية يستهدف تطوير الشركات الحكومية ورفع كفاءتها، وكذلك تنمية البورصة لتعزيز التداول والسيولة وزيادة قدرتها التنافسية كأداة مهمة لجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية

ونوه بخطة البرنامج التي تستهدف طرح 23 شركة حكومية في المرحلة الأولى، من بينها 9 شركات سيتم طرح نسب إضافية، بخلاف 14 شركة جديدة

وأوضح أن الدولة تستهدف زيادة رأس المال السوقي للبورصة المصرية بقيمة 450 مليار جنيه، حيث تمثل نحو 45% من القيمة الحالية لرأس مال السوق الذي يبلغ نحو تريليون جنيه

أكد هادي خلف الأمين العام لاتحاد البورصات العربية أن أسواق رأس المال العربية بحاجة إلى تفعيل وإضافة العديد من الأدوات والمنتجات المالية الجديدة لتنويع الخيارات الاستثمارية أمام جميع فئات المستثمرين وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لتلك الأسواق.

وأضاف أن مشكلة السيولة في الأسواق العربية لها تأثير سلبي على عملية الاستثمار، خاصة الأجنبي المباشر، ولدينا الكثير من الإجراءات التي يجب ضبطها لمنع تذبذب السوق، جاءت تصريحات هادي خلال المؤتمر العاشر لاتحاد البورصات العربية الذي عقد بالقاهرة مؤخرا، وافتتحه وزراء الاستثمار وقطاع الأعمال العام هشام توفيق ورئيس البورصة وعقد تحت رعاية الدكتور مصطفى مديبولي رئيس مجلس الوزراء، بحضور 34 دولة.

وقال محمد عبد السلام، رئيس شركة مصر المقاصة: إن اتحاد البورصات العربية له تاريخ قديم أتمنى أن يكون له دور فاعل في حياة الأسواق العربية حتى نستعيد أمجاد المنطقة العربية

وأضاف: كانت لنا تجربة في إنشاء البورصة العربية ونهينا فيها لشروط طويل والجميع وافق على القواعد، لكن لظروف ما تعثرت، الآن لا أقول أن نحى التجربة لكن كاتحاد يجب أن نشارك لعمل شيء مشترك ونوطد العلاقة بين الأسواق العربية

وتابع: «الهدف هو عمل شيء يعود بالخير، لأن التنافس بين الأسواق شديد جدا والكل يريد جذب الاستثمار الأجنبي».

وقال: إن العلاقة بين البورصات وشركات المقاصة علاقة مبنية على التكامل وليس المنافسة، وبأن الإيداع المركزي البورصة لن يكون حالها يسر»

قال محمد فريد رئيس البورصة: إن رئاسة مصر لاتحاد البورصات العربية شرف كبير، ونعمل على صياغة رؤية شاملة لتنمية البورصات العربية وزيادة دورها في الاقتصاد، عبر تذليل العقبات التي تحول دون ذلك وأهمها انخفاض أعداد الشركات الراغبة في القيد، وهو أمر يجب أن تدرس إبعاده على المستوى الدولي وليس الإقليمي فقط

بالإضافة إلى المنافسة مع أسواق جديدة غير منظمة يرتكن إليها المتعاملون، وتكون مدعومة بتطبيقات تكنولوجية متطورة، فضلا عن التحدي الأكبر وهو العمل وبسرعة على تحسين الصورة الذهنية المغلوطة عن



الفنانات المشاركات في المعرض



لوحة الفنانة راندا فؤاد

إفريقيا بعيون مصرية

في إطار إثبات الشحب المصرية وانتمائها إلى القارة السمراء (إفريقيا) ذات الجذور الممتدة عبر الحضارات، أقيم معرض في مكتبة القاهرة الكبرى بالزمالك.

يضم المعرض مجموعة من الفنانين الأفارقة والمصريين، وقد أقيم هذا الملتقى المسمى بـ

«ملتقى الفن المصري الإفريقي» المجلس المصري للفن التشكيلي الذي يترأسه الدكتور أشرف رضا الأستاذ بكلية الفنون الجميلة، وقد افتتحه الدكتور ماجد نجم رئيس جامعة حلوان مع نخبة من الفنانين المصريين منهم الفنان الرائد جورج بهجوري والفنان العالمي وجيه يسى وطاهر عبد العظيم وأشرف زكي وعقيلة رياض ونعمت الديوانى ورندة إسماعيل ومشيرة الأزهرى ووجيدة زكريا والكاتبة والفنانة راندا فؤاد التي نعرض لها عملاً من أعمالها المميزة الذي ابتكرته في هذه المناسبة كخطوة مهمة في إطار دعم القوى الناعمة لدور مصر الرائد في إفريقيا وبمناسبة رئاستها للاتحاد الإفريقي، حيث تقدم لنا راندا لوحة فنية، مستخدمة ألوانها المشتقة من طبيعة وملامح وسمات الشخصية الإفريقية، ألوانها مبهجة ساخنة مدهشة بخطوط أنسيابية قوية متأثرة بعبق التاريخ المصري الذي تعشقه وتناولته في أكثر من معرض. وهؤلاء الفنانون يستخدمون أساليب متنوعة منها الواقعي والتجريدي والتعبيري، ونجد أن الفنانة راندا استخدمت الأسلوب التعبيري الذي يقوم على تحليل المشاهد والأحداث وترجمتها إلى أعمال فنية تعبر عما بداخلها.

ويأتي المعرض تزامناً مع التعديلات الدستورية الجديدة التي تنادي بزيادة نسبة المرأة في مجلس النواب بربع أعضاء المجلس.



الحضور: محضر راندا فؤاد ونعمت الديوانى ود. أشرف زكي مع الفنانين الأفارقة

إشراف: مها محمد زكى



لوحة الفنانة فريدة القوي



الفنانة فريدة درويش



لوحة الفنانة فريدة درويش

.. وألوان من مصر فى روما

تحت رعاية المحقق الثقافى الدكتورة هاجر سيف النصر بروما يقام معرض الفن التشكيلى الذى يضم أربع فنانات مصريات هن: فريدة درويش ودينا فهمى وفريدة القوي ورشا غالب، وهو جروب تم تكوينه بمرسم الفنانة فريدة درويش التى قامت باختيارها لتجوب بها العالم فى جولات لتعريف الغرب بالمرأة المصرية وما وصلت إليه من تقدم.

وهذا المعرض هو المعرض السادس لهن بعد أن قمن بعرض أعمالهن فى كل من باريس وبرلين ولندن وفيينا، وقد لاقى نجاحا كبيرا واستحسانا من الحضور ناتجا عن تنوع لوحاتهن،

حيث تتسم كل فنانة بطابعها الخاص وأسلوبها المميز فى التصوير، وهذا المعرض افتتحه سيادة السفير هشام بدر سفير مصر بروما، وحضر لفيف من الدبلوماسيين والسياسيين المصريين والأجانب المهتمين بالفن والثقافة المصرية.

ويهدف هذا المعرض إلى تصحيح صورة المرأة المصرية لدى الغرب، فاللوحات تعبر عن الثقافة والحضارة المصرية حتى يتذكر العالم جمال مصر وحضارتها العريقة.

وتتنمى هذه اللوحات إلى مدارس متنوعة، فاهتمت فريدة درويش بالألوان القديمة، واهتمت دينا فهمى بتقديم الرقصات الشعبية التراثية، وقدمت فريدة القوي مشاهد لبدو الصحراء يركبون الخيل، أما رشا غالب فاهتمت الفنانة برسم الكاريكاتير، وكل واحدة منهن لها تكتيك خاص بالتلوين ما بين الألوان الزيتية والباستيل والألوان المائية.

وهذا المعرض هو امتداد لرحلة إثبات الذات فى جراحة وصلابة وجلد وكفاح حتى يصنعن لهن بصمة فى الحركة الفنية التشكيلية، وإثبات للعالم أن بمصر فنانات غزوات مجال الفن التشكيلى وأثبتن وجودهن بجدارة.



لوحة الفنانة دينا فهمى



لوحة الفنانة رشا غالب



د. نادر رياض

سلمت مصر بعمالها الأوفياء

التقنية والإنتاجية. وبالقطع فإن هذه الحالة -إن وجدت- فإن معناها الأوجد أن هناك خلا كبيراً في سياسة تنمية الموارد البشرية في هذه المؤسسة، بل إن الأمر موضع شك كبير في أن هذه المنشأة الصناعية ستستمر موجودة على الساحة الصناعية لحين وصول هذا العامل لسن الأربعين.

ويؤمن خبراء التنمية البشرية بأن دورهم الرئيسى في إنجاح أى منشأة صناعية هو أن يقوموا بدورين متكاملين يتصلان ببعضهما اتصالاً عضوياً ينحصر شقه الأول في الحصول للمنشأة على أفضل العناصر البشرية التى تحتاج إليها بالتكلفة المناسبة، وينحصر الشق الثانى في المحافظة على تفوق وتنمية رأس المال البشرى الذى تقنيه كل مؤسسة وتفتخر به بحيث تطول دورة حياة هذا العنصر البشرى أكثر ما يمكن مع الحفاظ على تفوق الفرد من ناحية وتوفير الدخل المرضى له طوال فترة حياته الوظيفية مع تحقيق ما يسمى بسعادة العامل فى مكان عمله ويسميه.

هذا الأمر لا تستطيع أى منشأة صناعية أن تصل إليه إلا بالتدريب المستمر لكل فرد فى المؤسسة طوال فترة حياته الوظيفية، كما أن التدريب المستمر للفرد تأمين لمستقبل المؤسسة.

بقى أن نؤكد أن قضية الإنتاج والارتقاء بمستوى الأيدى العاملة حفاظاً على رأس المال البشرى لقوى الشعب العاملة هى أمر له أولوية متقدمة فى منظومة العمل الوطنى تحقيقاً لمصالح الدولة العليا، كما أن اتحاد مصالح أصحاب الأعمال والصناعة ببياناتهم البيضاء وعمالهم ببياناتهم الزرقاء كان ويظل المحرك الرئيسى للنهضة الصناعية المرتقبة التى تستهدفها البلاد حالياً، وفى هدير الاتهم وجودة إنتاجهم المعبر الرئيسى لمصر على طريق الرخاء.

مصر ستنهض بشعبها وكثافتها السكانية التى نرجو لها أن تتحول إلى طاقة إنتاجية داعمة للاقتصاد ومحقة لطموحات الفرد والمجتمع والدولة.

تحية إعران وتقدير لعمال مصر فى عيدهم، أول المنظومة والقاعدة التى يرتكز عليها سوق العمل فى شكله الهرمى والذين كانوا وسيظلون فى أول الصفوف للرد عن الوطن متى دعا الداعى، وهنيئاً لمصر بعمالها الأوفياء.

تتمثل الصناعة بمفهومها الواقعى بغض النظر عن الزمان والمكان فى مثلث القوى متساوى الاضلاع الذى قوامه رأس المال والإدارة - الكتيبة العمالية - الآلات وأدوات الإنتاج، هذا كل لا يتجزأ وأى خلل فى أحد عناصره يؤدى إلى انهيار المثلث بالكامل.

والأمر ليس موضع جدل من أن الكتيبة العمالية هى أقوى اضلاع المثلث وتقع فى قاعدته لتثبت من أركانه، إذ إن رأس المال يمكن اقتراضه إذا تاكل أو استعاضه بشركاء جدد، كما أن الآلات وأدوات الإنتاج يمكن شراؤها واستبدالها وتحديثها من الأسواق المفتوحة دون حدود، أما الكتيبة العمالية فهى رأس المال البشرى الفعال فى أى مؤسسة صناعية وفى حسن اقتنائها وتطويرها تتقدم المنشأة الصناعية، إذ إن العامل هو أساس منظومة الجودة والتطوير والإبداع بل حماية المؤسسة نفسها من الأخطار الخارجية، حيث يتحول عمالها إلى حماة لها فى مواجهة أى اعتداء عليها باعتبارهم أصحاب حق أصيل فى هذه المؤسسة وعكس هذا أيضاً صحيح من أن فى إهمال رأس المال البشرى تراجعاً لمنظومة الجودة والتطور والإبداع بل تردى المنظومة الأمنية من داخل المؤسسة قبل أن تكون من خارجها.

وقد يتصور البعض أن المسيرة الاقتصادية للمنشأة الصناعية والهادفة إلى زيادة الإنتاج كمّاً وخفض التكاليف نوعاً ستصل فى مرحلة من مراحلها إلى وجود تعارض بين زيادة دخول العمال والعمل على خفض التكلفة، وقد يُبرر ذلك على سبيل الخطأ أو محدودية النظرة المستقبلية إلى أن إنتاجية العامل ثابتة مما لا يوجد مبرر لزيادة دخله أو رفع الأجر المقابل لنتاج العمل باعتبار أن التكلفة والعائد هى محك التقييم.

إلا أن هذه الرؤية الحسابية القاصرة قد يقع فيها رئيس المؤسسة إذا كان محاسباً يتعامل مع الأرقام دون الخوض فى مدلولها الصناعى، أما الكتيبة الصناعية التى يقودها رجل صناعة فإن الرؤية ستكون مختلفة، ونحن نسلم دونما اختلاف فى رأى فى أن التكلفة والعائد يجب أن تظل معادلتها الحسابية متوازنة ومساحة الاختلاف فى رأى تكمن فى أن أداء العامل قابل للزيادة فى الأداء والقيمة كلما ارتفعت إمكانياته الفنية درجة أو درجات على سلم المهارات الفنية وقيمة العمليات الصناعية الموكلة له. فمن غير المنطقى أن يتصور أن عاملاً فنياً التحق بمؤسسة صناعية عن عمر 17 عاماً وأهل فيها ليمارس عملية إنتاجية محددة مثل عملية لحام أو كبس لقطعة معدنية أن يظل يمارس العمل نفسه حتى يصل عمره إلى 45 عاماً دون زيادة إمكانياته عن طريق الدخول فى الاستعانة بآلات إنتاجية عالية

برنامج المكافآت BM REWARDS CLUB

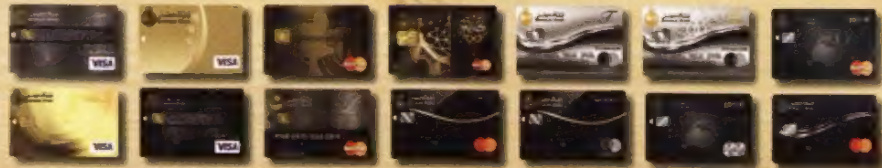
■ يتم احتساب نقاط مكافآت عن كل عملية شراء منفذة محلياً ودولياً ببطاقات بنك مصر المحددة بالبرنامج اعتباراً من الأول من يونيو ٢٠١٨

■ النقاط المكتسبة يمكن استعاضة قيمتها بالعديد من الوسائل:

- السفر حول العالم
 - تذكار طيران - فنادق - تأجير سيارات
 - قسائم شراء إلكترونية
 - الحصول على منتجات مميزة من خلال زيارة الموقع الإلكتروني لبرنامج المكافآت
 - شحن التليفون المحمول
 - يمكن تحويل النقاط الخاصة ببرنامج المكافآت إلى أي من برامج مكافآت الجهات الأخرى المحددة بالبرنامج
- للتسجيل وإدارة النقاط يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: www.bmrewardsclub.com

استخدم بطاقتك..
وتمتع بالمزايا

برنامج
مكافآت **bm**





وفر وقتك وإدفع مخالفاتك

من شبك واحد في نيابات المرور ادفع
مخالفاتك من خلال بطاقات الدفع الإلكتروني
وإستلم فوراً شهادة مخالفاتك



Powered by



البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT

